**مقدمه:**

إن أهمية العلاقات العامة لم تعد تحتاج إلى تأكيد بعد التطور الذى حدث لها خلال العصور التى مرت بها والتطور الذى حققته خلال النصف الثانى من القرن العشرين، والآن نحن نعيش عصر العلاقات العامة بعد أن أصبحت من أقوى أساليب الإتصال فى التصدى للمخاطر والأزمات وتدعيم السياسات الخارجية لدى الدول خاصة مع تطور فن صناعة المعلومة وتقدم وسائل الإتصال وثورة المعلومات لأن العلاقات العامة (public relations) علم جوهره الإتصال الفعال.

لقد عرف الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الأرض أشكالاً من الصراع والتناقض سواء كان ذلك الصراع بينه وبين بيئته المحيطة أو بينه وبين أبناء جنسه وكان دوماً مطالباً بمجابهة تلك التحديات والخروج منها بما يحقق مصلحته وإستمراره ثم أصبح مطالباً بما يحقق مصلحة أسرته ثم قبيلته ثم بلاده وذلك كله أصبح يعرف اليوم بالأزمة (Crisis).

إن المهام والواجبات التى تقوم بها العلاقات العامة تزداد إتساعاً يوماً بعد يوم فى الوقت الذى تبدو هذه المهام واضحة بين دور العلاقات العامة والأزمة خاصة أن علم العلاقات العامة إرتبط منذ بداياته بالأزمات والمواقف الطارئة ، وإن كان علم العلاقات العامة وإدارة الأزمات علمين مختلفين فى الظاهر لكنهما متاشبهان فى كثير من الأسس والقواعد، فالعلاقات العامة تقوم على الإستعلام السليم والتنسيق الجيدالذى يتبعه إعلام صادق فعال وإدارة الأزمات تتبع نفس القاعده.

تتضح الأهمية الإستراتيجية لوظيفة العلاقات العامة عندما تواجه المؤسسات أو الحكومات أزمة تهدد وضعها وقدرتها على العمل أو تهدد وجودها ذاته وقدرتها على

البقاء لأن للعلاقات العامة أنشطة وبرامج تستطيع من خلالها الحيلولة دون حدوث الأزمات أوالتغلب عليها فى حال حدوثها.

لقد أصبح من الصعب تصور وجود مجتمع يخلو من المشاكل والأزمات بل إن الفرد والأسرة تتعرض لأزمات مستمرة حتى أنه يمكن القول بأن الأزمات أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة والتطور البشرى وذلك لتعارض المصالح والتقارب بسبب الإنفجار المعلوماتى (Information explosion) الذى عمل على إذابة الحدود ما بين الدول ، وتظهر الأزمة عندما تخرج المشكلات عن نطاق السيطرة وتتلاقى الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة على مسار المشكلة.

السودان ليس بمعزل عن العالم فقد شهدأزمة حقيقية لايمكن إنكارها أو التنصل منها حيث أقرت بها الحكومة السودانية نفسها والتى تمثلت فى**(أزمة دارفور)** حيث بدأت مشكلة محلية من خلال صراعات متباينة ومتعددة فوصلت مرحلة متقدمة لتتسم بعد ذلك بالتعقيد فى عناصرها وأسبابها نتيجة لتراكم مجموعة من التأثيرات وبؤر الخلاف والتى لم تحسم حتى إجراء هذا البحث والذى يتناولها كأزمة دولية بإعتبارها خلقت حالة من التوتر فى علاقات السودان مع غيره من الدول فى ظل العلاقات الدولية المتشابكة، حيث أثرت فى علاقات السودان مع بعض دول الجوارمثل (ليبيا، مصر، تشاد) وغيرها كما تسببت فى تدخل المنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية فى الشأن السودانى الداخلى مثل (جامعة الدول العربية ،الإتحاد الأفريقى،الإتحاد الأوربى، مجلس الأمن الدولى، مراقبة حقوق الإنسان ،منظمة المؤتمر الإسلامى ).

لقد أصبحت أزمة دارفور تتصدر كل القضايا فى العالم – الفترة الزمنية للبحث -ووجدت تناولاً إعلامياً كثيفاً حمل أبعاداً (إنسانية ، أمنية إقتصادية،

سياسية) تباينت معه مواقف الكثير من دول العالم تجاه السودان مثل (أمريكا ، بريطانيا، روسيا، الصين، فرنسا) كما وفرت الأزمة مناخاً مناسباً لتقاطع المصالح وإنفاذ الأجندة المختلفة للدول الكبرى.

النمط التكرارى لظهور وإختفاء الأزمات الدولية كان محفزاً لإجراء مزيد من البحوث حول أدوار العلاقات العامة فى الأزمات الدولية، لأنه إن كان من المستحيل منع الأزمات من الوقوع فإنه من اليسير أن تدار الأزمة بالإعتماد على العلاقات العامة لما لها من قدرة على تغيير الآراء والإتجاهات فى المجتمع الداخلى أو الخارجى وقدرتها على قياس الرأى العام وإيجاد الطرق المناسبة لمعالجة القضايا، أيضاً للعلاقات العامة فاعلية فى التصدى للأزمات من خلال نقل صورة صادقة للمجتمع الدولى وتهيئة الرأى العام العالمى للوقوف على الأزمة والإسهام فى معالجتها وهذا ما يعزز من مكانة العلاقات العامة التى أضحت تبحث عن السبل والوسائل لمعالجة هذه الأزمات، ولهذا برز مصطلح العلاقات العامة ( public relations) بقوة فى عصرنا هذا وأحتل موقعاً متقدماً بل اصبحت العلاقات العامة ضمن إستراتيجيات الدول عند التخطيط لإقامة علاقات دولية طيبة وإدارة السمعة من خلال قوة الإتصال وذلك لأجل خلق التواصل الأفضل بين الأمم وتعزيز العلاقات وإزالة الخلافات.

يجئ هذا البحث فى العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات وذلك بالوقوف على (أزمة دارفور) فى الفترة من (2003-2006م) للوصول إلى نتائج علمية ومن ثم كتابة التوصيات، ذلك لما لهذه القضية من تداعيات جعلت من الصراع الداخلى أزمة وضعت السودان فى مواجهة دولية، ويأمل الباحث أن يساهم فى وجود بعض الحلول لأزمة بلغت عقداً من الزمان ومازالت مستمرة – حتى تاريخ البحث- وذلك للمساهمة فى إنشاء مجتمع آمن ومستقر ومتحضر وقادر على البناء.

**مشكلة البحث:-**

من الأصول المعروفة للبحث العلمي أنه عادة مايبدأ بموقف غامض أو موقف مشكل (Problematic Situation) أي غير محقق يواجه الباحث من خلال تجاربه أو ملاحظاته أو إطلاعه أن شيئاً معيباً ليس صحيحاً أو يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتفسير (معتصم عبدالله،**1984م**،ص32)، وعلى وجه العموم فإن الحياة لا تخلو من المشاكل، وعلى إختلاف هذه المشاكل يجب أن تكون جميعها مصدر إهتمام وأن تظل محل البحث لإيجاد الحلول والإرتقاء بالإنسان، والمشكلة قد تكون معروفة أو غير ذلك مما يتطلب التحري منها وقد ورد في تعريفها أنها تساؤلاً يتطلب حلاً أو انتباهاً(مختارعثمان،2006م، ص48).

السمة الرئيسية التى تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة محدودة في حاجة لمن يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة(سميرمحمد ،1983م،ص111)، وقد ذهب البعض إلى أن البحث الذى لايقوم على إشكال فهو بحث عديم الجوهر ويعتبر من صنف البحوث التي يقوم بها مساعدوا الباحثين لا الباحثون(عبدالرحيم أحمد،1995م، ص24)، وتأتي مشكلة هذا البحث في قضية معقدة وحساسة إستمرت لعقد من الزمان وشهدت تدخلاً عالمياً كما عملت على تعطيل التنمية وإراقة كثير من الدماء بين أبناء الشعب الواحد،هذا إلى جانب إدراج السودان فى قائمة الدول التى تنتهك حقوق الإنسان وترعى الإرهاب ويجئ هذا البحث سعياً للمساهمة فى إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال الدور الذى يمكن أن تقوم به العلاقات العامة فى إدارة الأزمات وذلك بالوقوف على مشكلة دارفور التى بدأت محلية فى شكل صراعات داخلية ولكنها سرعان ما أصبحت تتدرج ضمن الأزمات الدولية.

**أهمية البحث:-**

ما تزال المكتبة السودانية في حاجة ماسة للدراسات والبحوث والمراجع في مجال العلاقات العامة وإدارة الأزمات، ويسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى التعريف بالأزمة وأسبابها ودور العلاقات العامة ومساهمتها فى إيجاد الحلول، كما يتناول الباحث مسألة تعتبر من أكثر المسائل تعقيداً وهى وضع السودان فى مواجهة مع بعض الدول عن طريق أزمة دولية نشأت بسبب النزاعات والصراعات الداخلية فى دارفور، ومن هنا تتضح أهمية الموضوع وحيويته ومدى حاجة حكومة السودان لعلاقات عامة فاعله تعمل على إنهاء الأزمة وتحسين صورة السودان وتسعى لإيجاد علاقات جيده له مع مع غيره من الدول على المستويين الإقليمى والعالمى، كما يقف الباحث على التطور الذى حدث للعلاقات العامة ويكشف عن آخر ماوصلت إليه.

**أهداف البحث :-**

لما كان المنهج العلمى يقتضى أن يكون لكل بحث أهداف معينة يسعى لتحقيقها فقد حدد الباحث أهداف هذا البحث فى الآتى :-

- التعرف على جذور مشكلة دارفور وأسباب تطورها.
- الوقوف على التداعيات المحلية والإقليمية والدولية تجاه أزمة دارفور.
- كشف الجهود والمساعى الحكومية لحل الأزمة.
- توضيح الدور الذى يمكن أن تقوم به أنشطة العلاقات العامة فى حل الأزمة.
- الوصول إلى نتائج معينة ووضع توصيات.

**تساؤلات البحث :-**

درجت البحوث العلمية على وضع فروض وتعمل من خلال الدراسة على نفيها أو إثباتها إلا أنه فى الوقت الراهن أخذت البحوث العلمية فى مجال العلوم الإنسانية تميل إلى وضع مجموعة من التساؤلات وتسعى إلى الإجابة عنها.

وعليه فقد حدد الباحث تساؤلات هذا البحث على النحو التالى :-

- ما الأسباب الحقيقية لأزمة دارفور ؟
- لماذا تحول الصراع من محلى إلى أزمة دولية ؟
- كيفية إدارة الحكومة السودانيه للأزمة ؟
- ماهى إستراتيجية العلاقات العامة فى إدارة الأزمات ؟
- هل يوجد لدى الحكومة السودانية جهاز علاقات عامة متخصص؟
- إلى مدى ساهمت أنشطة وبرامج العلاقات العامة فى حل الأزمة ؟
- ماهى المشاكل والعقبات التى تواجة عمل العلاقات العامة لدى الحكومة السودانية فى إدارة أزمة دارفور؟

**مناهج البحث:-**

تختلف مناهج البحث العلمى حسب نوع الموضوع حيث يمكن تصنيفه على أنه بحث تاريخي ، وصفي ، مسحي ..... الخ وقد يستخدم الباحث أكثر من منهج حسب ما تقتضيه الضرورة، وعليه سيستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والإحصائى لملاءمتهم لموضوع البحث وفائدتهم فى دراسة الظواهر الإنسانية التى تتسم بالتبدل.

**المنهج الوصفي( Descriptive method ):-**

يستهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التجديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو

مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع(سمير محمد ،1999م،ص54)، وبهذا فهو يرتبط بالظواهر الإنسانية والتي تتسم في العادة بالتبدل والتحول ويقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة الموجودة بين المتغيرات وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي ترمي إلى تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة والمقصود بها وصف الموقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة والظروف المحيطة بهذا الواقع وما يسوده من إتجاهات أو سلوك أو التطورات الحادثة وتحليل الملاحظة التى تؤدي إلى جعل المؤسسات أكثر فعالية في تحقيق أهدافها، وسيستخدمه الباحث فى تحديد مشكلة دارفور ووصف طبيعتها وتحليل الحقائق المتعلقة بالأزمة وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تساهم فى إيجاد الحلول وذلك من خلال دور العلاقات العامة.

**المنهج التاريخي (Historical method) :-**

هو الطريقة التاريخية التى تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبوء بما سيكون عليه المستقبل(محمد جلاء ،1998م،ص124).

ويستخدم الإنسان التاريخ لإلقاء الضوء عن طريق تفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبوء عن إحتمالات المستقبل، ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات الفنية والإجتماعية المختلفة من الماضي وتقديم ماسبقة من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل، هذا وتتم دراسة الماضي وفق أسس علمية منهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ونتائج ذات براهين واضحة وتأتي أهمية هذا المنهج في الآتي:

1/ حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي.

2/ يساعد على القاء الضوء على إتجاهات حاضرة ومستقبلية.

3/ يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية.

وسيستخدمه الباحث فى تسليط الضوء على تاريخ النزاعات والصراعات والتعرف على جذور مشكلة دارفور، ومن ثم الوقوف على أسباب تطورها وذلك للإستفادة منها فى كتابة التوصيات لأجل حل الأزمة والتنبوء بمستقبل يسوده الأمن والإستقرار والسلام.

**المنهج الإحصائى :-**

هو مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً بغرض الإستدلالات العلمية التى قد تبدو غير واضحة (عبدالقادر حليمى ،2005م،ص211).

ومن خصائصه:

1/يرتكز على الإحصاء والذى يساعد على تفسير الظواهر تفسيراً كمياً .

2/ يتميز بالنتائج الدقيقة بإعتماده اللغة الرياضية مما يساعد على التنبوء الدقيق فى ميدان الظاهرة المدروسة.

3/ وسيلة منطقية إستقرائية تقوم بتحليل الظاهرة الإجتماعية إنطلاقاً من جزيئاتها وصولاً إلى كلياتها.

4/الحكم على الظاهرة يكون حكماً موضوعياً .

وسيستخدمه الباحث فى التحقق من مصداقية الدراسة لضمان الوصول إلى نتائج حقيقية وعلمية، كما يستخدمه فى تحليل البيانات الرقمية التى يتم

الوصول إليها فيما يخص أزمة دارفور ومن ثم معالجتها إحصائياً وكتابة التوصيات.

**أدوات جمع البيانات :-**

هي الوسائل التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات المطلوبة للبحث ( السيد أحمد ،1994م، ص216)، وقد إعتمد الباحث في هذا البحث عدداً من الأدوات والطرق للحصول علي المعلومات والبيانات من الميدان للمساهمة في حل المشكل وهي:

1. المصادر والمراجع.

2.الرسائل العلمية والدوريات.

**3. الإستبانه (Questionnaire):**

هى أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستشارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات(محمد عبدالحميد،2004م،ص15).

إختار الباحث الإستبانة لجمع المعلومات للأسباب الآتية:

- تعدد وتنوع البيانات التي يستهدفها الباحث.
- سهولة مراجعة البيانات وتصنيفها وتحليلها وإيجاد المعالجة.
- إشباع حجم مجتمع البحث والتعرف على مفرداته.

**4.المقابلة Interview :-**

هي تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث لتحقيق هدف معين(سميرمحمد،1999م،ص182)، والهدف من المقابلة في هذه الدراسة جمع بيانات ومعلومات محددة من المبحوثين مباشرة وهي أدوات ذات قيمة عالية في البحوث ذات الطابع الميداني وتفيد الباحث في جمع المعلومات.

**5. الملاحظة (Observation ):-**

يقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر أو لمجموعة منها للإستعانة بالأدوات والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظاهرة وذلك بهدف معرفة صفتها وخواصها الداخلية(سمير محمد،1999م،ص183)، ومايعزز من ملاحظات الباحث إهتماماته ودراساته التى أعدها فى مجال دراسات السلام إضافة إلى عمله فى مجال وسائل الإعلام المختلفة( راديو – صحافة – تلفزيون) حيث أصبح من السهولة بالنسبة له تكوين صورة عن بعض الظواهر والصفات التى ترتبط بالإعلام والعلاقات العامة والنزاعات والتى تحتاج إلى مزيد من البحوث.

**التعريف الإجرائى لمصطلحات البحث :-**

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي وكلما إتسم التعريف بالدقة والموضوعية يسهل على القراء الذين يطلعون على البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها (فيصل محمود،1979م،ص23)، وهنا نورد التعريفات الخاصة بهذا البحث:

**الأزمة: (Crisis)**

**لغةً:** تعنى الشدة والقحط والمحنة والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم(الرازى محمد،1967م،ص15) ،وموضع الحرب أيضاً مأزم وأزم الشئ أمسك عنه.

**إصطلاحاً:** هى حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديده سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة (الشعلان،فهد،2002م، ص17).

الأزمة هى التحول فى ظل أوضاع غير مستقرةتنتظر تدخلاً أو تعبيراً فورياً ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف غير مستعدة أو غير قادرة على مواجهتها، والأزمة مرحلة متقدمة من مراحل الصراع وهى مرحلة الذروة فى توتر العلاقات فى بيئة إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية.

**الأزمة الدولية: (International crisis)**

الحالة التى تحكم العلاقات بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالشك الكبير فى النوايا وأنها تلك الفترة الزمنية المتضمنة ضغطاً غير إعتيادى على صانعى القرار وتشمل على إمكانية إندلاع الحرب والنهاية المأسوية لها.

**حدود البحث:-**

إعتمد الباحث عدداً من المحددات يبحث من خلالها في مشكلة البحث وإيجاد الحلول وتأتي كا لآتى:-

**حدود مكانية**: دولة السودان لأن الصراع المحلى تجاوز جغرافية المكان المتمثلة فى ولايات دارفور ليضع السودان كله فى مواجهة دولية.

**حدود زمانية:** دراسة ميدانية في الفتره ما بين (2003م -2006م ) وهي الفتره التى شهدت بداية الصراع وتطوره حتى وصل مرحلة أزمة دولية.

**حدود موضوعية**: العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات وذلك بتناول أزمة دارفور كدراسة حالة.

**الدراسات السابقة:-**

كانت بمثابة نقطة الإنطلاق لهذا البحث وصياغة عنوانه، ولقد قام الباحث بالتركيز على البحوث التى إهتمت بالدور الذى يمكن أن تلعبه العلاقات العامة فى فى التصدى للمخاطر وتحسين صورة السودان خارجياً من خلال مساهمتها الفاعلة فى إدارة الأزمات هذا إلى جانب البحوث التى تناولت أزمة دارفور من وجهات نظر مختلفة، ذلك حتى يتيسر للباحث صياغة عنوان جديد ومغاير للدراسات التى سبقته لأجل إضافة معرفية جديده ، فضلاً عن أن الباحث قد إستفاد منها ومن نتائجها فى تعديل مسار هذا البحث.

**الدراسة الأولي:**

**– دور العلاقات العامة الدولية في تحقيق أهداف سياسات السودان الخارجية** (سحر سالم،2006م).

تناولت الدراسة العلاقات العامة الدولية ودورها في تحقيق أهداف سياسات السودان الخارجية وشملت أداء العلاقات العامة بوزارة الخارجية بوصفها الجهة المسئولة عن العلاقات العامة الدولية ثم التعرف على الأهداف والأساليب والطرق الإتصالية التي تم التركيز عليها في الأداء ومن ثم معالجة القصور فيها.

**الأهداف:**

- الوقوف على واقع العلاقات العامه بوزارة الخارجيه السودانيه ومعرفة السلبيات والإيجابيات فى أداء إدارة العلاقات العامه على مستوى العلاقات الدولية.
- إلقاء الضوء على البرامج والخطط والمشروعات التى تقوم بها إدارة العلاقات العامه من أجل تطوير كفاءة العلاقات العامه الدوليه بوزارة الخارجية السودانية.
- معرفة بعض العوامل التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على علاقات السودان الخارجية ودور العلاقات العامة لمعالجة هذه المشاكل.

**المنهج المستخدم:**

إتبعت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى لأنها إعتبرت أن البحث يقع ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث والأوضاع القائمة هذا إلى جانب إستخدام المنهج التاريخى.

**أهم النتائج:**

- العلاقات العامة الدولية تحتاج إلى وسائل إتصال فاعلة.
- هناك قصور في عدد العاملين بالعلاقات العامة والإعلام بوزارة الخارجية.
- عمل العلاقات العامة بوزارة الخارجية هو عمل مراسمي.

**الدراسة الثانية :**

**مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية (**زكى البحيرى ،2006م) .

**أهداف الدراسة:**

- هدفت الدراسة إلى توضيح أسباب النزاع في دارفور وأثر الإتفاقيات في إنحسار النزاعات العرقية والسياسية بالسودان.

**المنهج المستخدم**: إستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وقد أجرى الباحث مقابلات شخصية كما أستعان بمجموعة كبيرة من المنشورات الصادرة من الجهات الرسمية والإدارات الأهلية فى دارفور.

**أهم النتائج:**

خرجت الدراسة بأن النزاعات في دارفور سيتم تسويتها عند تنفيذ الدولة لبنود المصالحات التي أبرمت إعتماداً على آلية نشطة تقوم بمتابعة وتنفيذ الإتفاقيات التي تمت.

**الدراسة الثالثة:**

- **الحروبات القبلية في دارفور** (إيدام عبدالرحمن ،2001م).

**الأهداف:**

- هدفت الدراسة إلى توضيح أثر النزاع في دارفور على العوامل الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي وتحليل هذه النزاعات من حيث الحدود المكانية والزمانية وتوضيح مسبباتها المحلية والخارجية.

**المنهج المستخدم:**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي، وقد أجرى الباحث بعض المقابلات الشخصية للحصول على بعض الحقائق الضرورية دعماً للدراسة

**أهم النتائج:**

1/الصراع المسلح في بعض الدول المجاورة لدرافور والمجاعات الطاحنة التي ضربت البلاد في ( 1984- 1985م) قد ساعدت في تأجيج النزاعات المسلحة في دارفور.

2/ إن السياسات التي إتبعتها الحكومات الوطنية المتعاقبة في السودان قد أهملت دارفور تنموياً .

3/ حكام الولايات الذين تم تعينهم بواسطة الحكومة المركزية لا يمثلون الشعب ولايخدمونه إقتصادياً، سياسياً وإجتماعياً بالتالي تكون غاية هذه الحكومات لاتحمل إرادة مجمتع الولايات.

**الدراسة الرابعة:**

**تسوية النزاعات في السودان** (بهاء الدين مكاوى،2006م) **.**

**الأهداف:**

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب النزاعات الأفريقية وأوضحت الآثار السالبة للإستعمار الأوربي الذي عمق جذور الصراع في القارة الأفريقية كما تناولت الدراسة إتقافية نيفاشا كنموذج سوداني في حل النزاعات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

**المنهج المستخدم**: إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأيضاً المنهج الإستقرائي لتوضيح أثر النزاعات على الشعوب الأفريقية.

**أهم النتائج:**

- توصلت الدراسة إلى أن التنوع والتعدد العرقي في القارة الأفريقية لا يمثل العامل الرئيسي لتأجيج النزاعات بين الإثنيات المختلفة في الوطن الواحد، بل إن الحدود التي وضعها المستعمر وفقاً لمصالحه الإقتصادية والسياسية هي التي كرست بذور الفتنة بين هذه الإثنيات التي تتنازع فيما بينها من حيث الآخر في الدولة الواحدة.

- النخب السياسية التي حكمت الدول الأفريقية منذ الإستقلال لم تهتم بتنمية دولها لكنها أهتمت كثيراً بعوامل بقائها في السلطة لفترة أطول.

**الدراسة الخامسة:**

**دور الإذاعات المحلية في تحقيق سلام دارفور** (نورالدين محمد،2011م).

**أهداف البحث:**

الهدف الرئيسى من الدراسة التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه إذاعات دارفور المحلية في تحقيق السلام وبصفة خاصة لمجتمع جنوب دارفور وذلك من خلال إذاعة نيالا كدراسة حالة.

**الأهداف الفرعية:**

- الوقوف على وظيفة إذاعة نيالا فى تحقيق إتفاق الصلح السياسى والقبلى فى تدعيم السلام .
- تحليل إتجاهات الرأى العام المحلى من خلال عرض برامج إذاعة نيالا تجاه قضايا معالجة إفرازات أزمة دارفور للمساهمة فى التعايش السلمى وتحقيق السلام والإستقرار.
- العمل على إيجاد الحلول للتأثيرات التى سببتها الأزمة على النازحين بالمعسكرات وضرورة معلجة مشكلاتهم وإعادتهم إلى مناطقهم.

**المنهج المستخدم:**

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفى وأسليب الإستبانة والمقابلة والملاحظة.

**أهم النتائج:**

- الإذاعة الولائية بمدينة نيالا لها دور فى إحداث التوعية والتغيير الإجتماعى لأنها تعتبر الوسيلة الإعلامية المفضلة لسكان الولاية.
- المواطنون لم يتفاعلوا مع إذاعة نيالا لعدم وجود برامج فاعلة تجذب المواطنين بسبب التعقيدات والمشكلات التي أفرزتها الحرب.
- كثرة الصراعات القبلية والتدخلات السياسية وقلة التمويل وندرة الكادر المؤهل أثرت سلباً على دور إذاعة نيالا في تحقيق سلام دارفور على أرض الواقع.
- ( السلام في الرادي والموت في الوادي ) جملة يرددها النازحون تؤكد إلى أن رسالة الإذاعة لم تعالج قضايا النازحين.

**الدراسة السادسه:**

**دور العلاقات العامة في تفعيل صداقات الشعوب** (نجلاء عوض،2008م).

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة الأهداف والجوانب التنظيمية والوسائل التي تستخدمها إدارة العلاقات العامة لربط الشعب السوداني بالشعوب الأخرى وذلك بالتطبيق على مجلس الصداقة الشعبية العالمية بالسودان .

**المنهج المستخدم:**

إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي للوصول إلى نتائج هذه الدراسة.

**أهم النتائج:**

- العلاقات العامة بمجلس الصداقة تلعب دوراً مهماً في تفعيل صداقات الشعب السوداني بالشعوب الأخرى.
- الدبلوماسية الشعبية لها أهمية كبيرة في تحسين العلاقات الشعبية بجانب الدبلوماسية الرسمية.

- التقنية الحديثة ساعدت في الإتصال بين الشعوب والمشاركة في التواصل داخلياً وخارجياً .

- العلاقات العامة تحقق أعلى درجات التضامن مع الشعوب وتعمل على مواجهة ما من شأنه توسيع شقة الخلافات.

- الإسهام في معالجة النزاعات المحلية والإقليمية والعالمية.

**الدراسة السابعة:**

**دور العلاقات العامة في تدعيم السياسة الخارجية للدول** ( بشرى يوسف،2003م)

**أهداف البحث:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة في تدعيم السياسة الدولية.

**المنهج المستخدم:**

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته للموضوع.

**أهم النتائج :**

- أسهمت أنشطة العلاقات العامة بوزارة الخارجية بصورة واضحة في مسيرة التفاوض حول عملية السلام في السودان.

- لم تستطع العلاقات العامة في رفع السودان من قائمة الدول التي ترعي الإرهاب.

- أسمهت أنشطة العلاقات العامة بوزارة الخارجية في تدعيم السياسة الخارجية.

- تركز العلاقات العامة في أنشطتها على الجانب الإجتماعي أكثر من غيره.

**أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة:**

- ساعدت في بلورة عنوان البحث.
- ساهمت في تحديد المشكلة وصياغة الأهداف.
- إتباع الخطوات المنهجية في كتابة البحوث.

- بناء مسلمات البحث إعتماداً على النتائج والتوصيات التي وردت ضمن الدراسات السابقة.
- التعرف على المزيد من الأفكار والأدوات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في حل المشكل.

**نقد الدراسات السابقة :-**

جاءت بعض الدراسات السابقه حول ( دارفور وعلم العلاقات العامة ) موضحةً – على وجه العموم _أهمية العلاقات العامة ومدى فاعليتها فى إيجاد الحلول التى من شأنها أن تساهم فى التصدى للمخاطر وتعمل على تحسين صورة السودان خارجياً، كما تناولت بعض الدراسات السابقه قضية دارفور من عدة زوايا وبحثت فيها كمشكلة ونزاعات وحروبات داخلية ذلك للوصول إلى نتائج يتم من خلالها العمل عبر وسائل مختلفة لأجل توفير الأمن والإستقرار، بهذا تلتقى الدراسات السابقه مع هذا البحث فى التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للعلاقات العامة كما تلتقى أيضاً فى الهدف الأسمى والمتمثل فى الرغبة الأكيدة لتحقيق سلام شامل وعادل فى ولاية دارفور يقود إلى مجتمع آمن قادر على البناء ينأى بالسودان عن المواجهات مع غيره من الدول، يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة فى تطرقه لموضوع جديد ومغاير فى موضوعه ومضمونه كما أنه يلبى الحاجة إلى ضرورة إستمرارية البحوث العلمية التى تستلزم إضافة معرفية جديدة غير مسبوقة حيث جاء هذا البحث شاملاً لمتغيرات الدراسات السابقه ومختلفاً عنها حيث يتناول مسالة التحول من مفهوم الصراع والنزاع المحلين إلى (الأزمة) والتى أخذت بعداً دولياً وفق تقاطعات المصالح والمطامع الدولية وبهذا تكون القضية أكثر تعقيداً (محلية/ دولية) مما يتطلب البحث عن حلول للمشكلة مع الأخذ فى الإعتبار التعقيدات الداخلية والمواجهات الخارجية وهذا مايميز البحث عن غيره من الدراسات السابقة، كما يأتى

البحث أيضاً للوقوف على فاعلية جهاز العلاقات العامة للحكومة السودانية – حال وجوده- ومدى مساهمته فى وضع نهاية لأزمة دارفور وتحقيق السلام الشامل العادل وذلك تحت عنوان ( العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات الدولية - أزمة دارفور نموذجًا).

**هيكل البحث:**

إعتمد الباحث علي نظام الفصول والمباحث في هذه الدراسة والتي تقع في خمسة فصول كالآتي:

**الفصل الأول (الإطار المنهجى).**

**الفصل الثانى (نشأة العلاقات العامة وتطورها وأهميتها دولياً).**

المبحث الأول: نشأة العلاقات العامة وتطورها.

المبحث الثانى: العلاقات العامه فى المجال الدولي.

المبحث الثالث: دور العلاقات العامة فى دعم صداقات الشعوب.

**الفصل الثالث (الأزمة ،تدويلها وكيفية التصدى لها ).**

المبحث الأول**:** مفهوم الأزمة أسبابها وأنواعها .

المبحث الثانى: البعد الدولى لأزمة دارفور.

المبحث الثالث: جهود ومساعى الحكومة السودانية فى التصدى لأزمة دارفور.

**الفصل الرابع (العلاقات العامة وإدارة الأزمات).**

المبحث الأول**:** الأهمية الإستراتيجية لأنشطة العلاقات العامة.

المبحث الثانى**:** إدارة العلاقات العامة للأزمات.

المبحث الثالث**:** جهازالعلاقات العامة لدى الحكومة السودانية.

**الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية.**

المبحث الأول: ميدان الأزمة (دارفور).

المبحث الثانى: الدراسة التطبيقية.

- النتائج .
- التوصيات.
- المراجع والمصاد.

## المبحث الأول

### نشأة العلاقات العامة وتطورها

العلاقات العامة ظاهرة إجتماعية وجدت مع ظهور أول تجمع بشرى، وقد مارس الإنسان العلاقات العامة كنشاط منذ القدم كوسيلة لتحقيق التفاهم والتعايش مع من حوله ،والجديد فى الموضوع تعدد وتطور أنشطة العلاقات العامة وإستخدامها لوسائل الإتصال الحديثة وتخصص المشتغلين بها.

لقد كانت المشاركة فى عملية الإنتاج والإستهلاك تتم داخل منطقة التجمع المحدودة وذلك لتباعد المسافات بين التجمعات الإنسانية القديمة وبطء وسائل الإتصال فى ذلك الزم، وهذا لاينفىحدوث بعض أنواعالتبادل ولكن ببساطة شديدة وعن طريق الإتصال المباشر (الشخصى ).

كان ظهور التجمعات نتيجة لبداية عملية التفاهم الإنسانى بإستخدام الإشارات ثم ظهرت فيما بعد الكتابة كوسيلة لنقل الحقائق والأفكار إلى الغير ويتبع ذلك الإنتقال الإنسانى من مرحلة الصيد إلى مرحلة الرعى ثم الزراعة وإستقرارهوظهور الحضارات القديمة ومن ثم قيام الحكومات والتى لجأت للقوة والإرهاب أحياناً لفرض سيطرتها على المحكومين وإستخدام تأثير رجال الدين والكتاب فى إضفاء الهيبة على الحكام وكسب الولاء لهم (على عجوة،1978م،ص1).

**العلاقات العامة فى المجتمعات البدائية:**

كان رب الأسرة منذ نشأة المجتمعات الإنسانية هو الذى يسوس العلاقات بين أفرادها ثم إنتقلت هذة العلاقة إلى رئيس القبيلة أو العشيرة سواء داخل نطاق القبيلة أو التجمعات ذات الطبقة العقائدية أو العمل الجمعى ،وقد كانت تستخدم فى توصيل

المعلومات والأحداث وسائل بدائية تتمثل فى الطبول والرقص وألوان الملابسونوعيتها وغالباً ما كانت تستخدم الأصوات أو الحركات الجسمانية أو بعض الإيحاءات المعبرة عن تلك المعلومات المطلوب توصيلها (محمد،سحر،1996م، ص89).

لقد إستخلص الباحث من تلك الظواهروالأشكال البدائية التى أسست لمهنة العلاقات العامة بين المجتمعات أن الأسلوب المستخدم كان الهدف منه دائماً تدعيم وبناء علاقات طيبة تقوم على الثقة وتحقيق الإنسجام والتوافق بين المجتمعاتوذلك مع إختلاف أدوات التأثير ووسائل التعبير،فإذا كان الإنسان فى حاجة للإتصال للتواصل مع الغير فإنة فى حاجة أيضاً للتواصل مع أجناس وطبقات ومجتمعات غير مجتمعه ، ولهذا نستطيع القول بأن العلاقات العامة ظاهرة إجتماعية توجد حيثما وجد تجمع إنسانى فلا بد من قيام علاقات بين أفراد هذا المجتمع، هذا وقد إرتبط بناء المصالح المشتركة على الفهم المتبادل والثقة المتبادلة وعلى الإحترام المتبادل وكلما أرتفعت مهارة القائمين بالإتصال وتقدمت الوسائل كلما تصاعدت هذة العلاقات وتذللت كل المعوقات وسوء الفهم بين المجتمعات.

كما أنه يصعب تحديد الزمن الذى نشأت فية مهنة العلاقات العامة وذلك لإرتباطها بالوجود البشرى الذى دائماً مايحافظ على أدنى حد من الوفاق للتعايش فى جماعات، وبناءً على ماسبق فقد أصبحت العلاقات العامة إحدى سمات المجتمعات والتنظيمات المتحضرة، ولقد قام الكثير من الباحثين بوضع لما أسفرت عنه إجتهاداتهم حول مفهومها وتطبيقها فى محاولة للوصول إلى تعريف شامل يعبر عن هذة الوظيفة تعبيراً متكاملاً إلا أن غالبية هذة التعريفات قد إتسمت بالتفاؤل والتباين مما تسبب فى إختلاف تنظيماتها ووظائفها وأهدافها.

**ماهية العلاقات العامة:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المكان الأول الذي ظهرت فيه ممارسة أنشطة مهنة العلاقات العامة ثم تطورت في نفس البلد لتنتشر وتصبح مهنة ذات تقنيات مرسومة بعدما كانت غير مقنعة ومجهولة وبدأت تدرس بالمعاهد والمدارس والجامعات ثم انطلقت إلى باقدول العالم ودخلت الدول العربية في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، وكان للرواج الإقتصادي والمشكلات التي تبعت الإنتاج العالمي الدور الكبير في تطور وإنتشار العلاقات العامة في باقي دول العالم، حيث كان تطورها إستجابةً طبيعيةً للحاجة الماسة لها من قبل الإدارة العليا للمؤسسات الصناعية كأسلوب جديد لتواجه به ثورة الرأي العام في البيئة الإجتماعية وذلك بسبب سلبيات في مواجهة الظروف التي خلفتها أعمالها وكيفية التعامل مع ظروف العمل البيئئ (محمد محمد1992م، ص149).

إن دخول العلاقات العامة إلى البلدان العربية بإعتباره علم كغيره من العلوم التي لم تلق الإهتمام الكافي من البحث والتطوير على الرغم من أهميتها وظروف وجودها في المؤسسات بكافة إختصاصاتها، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم إقتناع المديرين أو رؤساء المؤسسات والهيئات الحكومية بأهمية الدور الكبير الذي يؤديه هذا العلم، حيث يعتبر البعض العلاقات العامة هي مجرد مهنة لمن لا يملك أي عمل أو وظيفة أي إنها شيء شكلي فقط في حين يعتبرها البعض الآخر هي عمل جاد مسؤوليتها بناء سمعة طيبة للمؤسسة وصورة مقبولة ومحببة وإيجابية لدى الجماهير(الداخلية والخارجية) عن هذه المؤسسة وذلك عن طريق إستخدام كآفة الوسائل والأساليب والمهارات الإتصالية التي يتصف بها محترفوا العلاقات العامة.

**تعريف العلاقات العامة:**

إن التحديد الدقيق لحدود العلاقات العامة وماهيتها يواجه صعوبات كثيرة مرتبطة بطبيعة العلاقات العامة كمصطلح لغوى وكوظيفة وكذلك بظروف نشأتها وتطورها فى رحم منظمات الأعمال حتى تمارس أشكال مختلفة من الأعمال المتباينة أحياناً وغير المتوافقة أحياناً أخرى ويطلق عليها إسم العلاقات العامةوهذا التباين وعدم التوافق قاد إلى ظهور عدد كبير من التعريفات، والأفراد الذين وضعوا هذه التعريفات كانوا متباينين من حيث العمل ومن حيث الرؤيا ومن حيث طبيعة الوظائف التى وضعوها لتأتى هذة التعريفات عاكسة للإنتماءات الفكرية والعلمية لهؤلاء وللمارسة العملية لهم فى مجال العلاقات العامة(محمد ناجى، 2004،ص15).

يختلف تعريف العلاقات العامه حسب المهمة الوظيفية للعلاقات العامة وحسب رأى القائم بأمر الإتصالونظرته لمهمة العلاقات العامة الوظيفية حيث تركز بعض التعريفات على الجانب الإتصالى ويركز بعضها على الجانب الإدارى والبعض الآخر على الجانبين الإدارى والإتصالى معاً .

يكتنف تعريف العلاقات العامة العديد من الصعوبات وذلك للأسباب الآتية( محمد الصيرفى،2005م، ص3) .

1/ إن العلاقات العامة علم وفن حديث.

2/ عدم القدرة على تحديد مضمون الألفاظ حيث يشير مصطلح العلاقات العامةعلى ثلاث معانى مختلفة هى الإعلام والإتصال والأمور العامه.

3/ إن مصطلح العلاقات العامة يتضمن ركنين أساسيين **هما**:

- المفهوم النظرى وهو كون العلاقات العامة فلسفة للإدارة.

- المفهوم التطبيقى أى الوسائل المتبعة لتحقيق تلك الفلسفة.

4/ المفهوم التطبيقى للعلاقات العامة يتضمن أكثر من معنى **منها**:

- السياسات والإجراءات التى تحافظ عن طريقها المنظمة على رضا وتأييد جماهيرها.
- النشاط الإعلامى الموجه لكسب وتأييد جماهير المنظمة لها عن طريق شرح وتوضيح أعمالها.

فالعلاقات العامة مصطلح حديث وهو تعبير مرن مطاط،فليست الصعوبة كما يقول (ستيفن فيتر جرالد) فى أن تعبير العلاقات العامة لامعنى له بل الصعوبة فى أن هذا التعبير يعنى أشياء كثيرة مختلفة (على الباز،2002م،ص69). نخلص من هذا إلى أن العلاقات العامة إختلفت حولها التعريفات نسبة لإختلاف الرؤية أو النظرة التى ينظر منها المشتغلون بالعلاقات العامة.

**يرى** الصيرفى أنة لابد من وضع تعريف محدد ومقبول للعلاقات العامة وذلك للأسباب الآتية:

1/ المساهمة فى الحد من تداخل الإختصاصات وتضاربها بين الإدارات الوظيفية وإدارة العلاقات العامة.

2/ إمكانية تحديد أهداف ومسئوليات الإدارة بوضوح وبالتالى وضع تنظيم إدارى عملى جيد لها.

وعلية كان لابد من أن نورد هنا بعض المفاهيم التى أعطيت للعلاقات للعامة:

**توصف** العلاقات العامة بأنها النشاط الإتصالي الذي يقيم المواقف العامة تجاه المنظمة وتنفيذ برنامج يساعد على كسب الإدراك والقبول العام فضلاً عن إعلام

الجمهور بأهداف المنظمة لغرض المحافظة على صورة إيجابية في أذهان الجمهور، وفي هذا يذهب(صالح أبو أصبع) إلى أن العلاقات العامةهي نشاط إتصالي يهدف إلى توثيق الصلة بالمجتمع، من أجل تحقيق ذلك فإنها تعمل على إبراز الصورة المشرقة لها كمنظمة تخدم المجتمع وتعمل على صيانة مصالحه فضلاً عن أنها تعمل من أجل تعزيز هذه الصورة على أن تبرز حرصها على الصالح العام (صالح أبراهيم،1998م، ص79).

**أيضاً** ورد فى تعريف العلاقات العامة بأنها" برنامج مخطط من السياسات ونماذج السلوك التي تهدف إلى بناء ودعم ثقة الجمهور في المنظمة وزيادة الفهم المتبادل بين الطرفين " (زكى محمود،1990م، ص65).

**ويرى** تعريف آخر إلى أن العلاقات العامة هي" وظيفة إدارية مخططة ومستمرة من الوظائف الإدارية العليا وهي وظيفة إستشارية تنفيذية تقدم المشورة للإدارة العليا لأخذ مصلحة الجماهير ذات العلاقة بالمنظمة وتكييف سلوك المنظمة وتعديلة بحيث ينسجم مع مصالح الجماهير ورغبتها تحقيقاً لفائدة الطرفين بالتساوي".(على عجوة، 200م،ص2).

**كما**يرى علي عجوة العلاقات العامة "أنها الجهود المخططة التي يقوم بها الفرد والمؤسسة أو الدولة لكسب ثقة الجمهور وتحقيق التفاهم المتبادل من خلال الإتصالات المستمرة والسياسات والأفعال المرغوبة لتلبية إحتياجات الجمهور في إطار ماهو ممكن ومشروع .**ويذهب**" الدليمي" إلى إعتبار العلاقات العامة نشاط إتصالي هدفه تحقيق التوافق والإنسجام بين المؤسسة والجمهور عن طريق تبادل الرسائل الإتصالية من المؤسسة إلى الجمهور وبالعكس بإستخدام كل الوسائل والفنون الإتصالية المتاحة" (عبد الرازق الدليمى،2005،ص38).

**عرفها أبراهيم إمام بأنها:**

فن معاملة الناس والفوز بثقتهم ومحبتهم، ومعنى ذلك هو كسب رضا الناس بحسن المعاملة الصادرة عن صدق وإيمان بقيمة الإنسان فى المجتمع (أبراهيم إمام، 1980، ص5).

**يعرفها أحمد أبو إدريس بأنها**:

وظيفة إدارية مستمرة ذات جهود متميزة على فن إستخدام السلوك والإتصال فى الوصول إلى النوعية والثقة والإقناع اللازم لتكوين صورة ذهنية طيبة للمنظمة لدى جماهير الرأى العام الداخلى والخارجى والتكيف مع المواقف والقدرات والسياسات الإدارية الحالية والمستقبلية بما يحقق أهدافها بكفاءة وفعالية (العزازى ،1998م، ص42).

**جاء** تعريف العلاقات العامة فى الجمعية الأمريكية على أنها نشاط أو صناعة أو هيئة أو مهنة أو حكومة أو منشاة أخرى فى بناء تدعيم علاقات سليمة منتجة بينها وبين فئة من الجمهور كالعملاء أوالموظفين أوالمساهمين أو الجمهور بشكل عام لكى تحور سياساتها حسب الظروف المحيطة بها وشرح هذة السياسة للمجتمع (محمود الجوهرى،1968م، ص8).

**ومن التعريفات الأجنبية يعرفها قاموس ويبست:**

The deliberate planned and sustained to establish and inaintain mutual understanding between an organization and its public ( Merriam ,p2) .

"إنها الجهود الإدارية المرسومة والمستمرة من قبل المنشآت والتى تهدف إلى إقامة وتدعيم التفاهم المتبادل بين المنشأة وجمهورها".

يبرز فى هذا التعريف معنى التخطيط فى العلاقات العامة والجهود المرسومة واستمرار عملية العلاقات العامة وليس عشوائيتها.

**وقد**عرف(كانفيلد) العلاقات العامة بأنها فلسفة الإدارة ووظيفتها معبراً عنها بالسياسات والأعمال التى تخدم مصالح الجمهور والإتصال به لضمان الفهم والسمعة الحسنة(عبدالسلام أبوقحف، 2001م،ص20).

**إن** العلاقات العامة عرفت أيضاً هى " طريق السلوك وأسلوب للإعلام والإتصال تهدف لإقامة علاقات مفعمة بالثقة والمحافظة عليها والفئات المختلفة بين الجماهير داخل المؤسسة وخارجها"( حسن محمود،ب ت، ص15).

العلاقات العامه بهذة التعاريف والمفاهيم تضم كل الأنشطة الإتصالية الرسمية وغير الرسمية التى تمارسها الأجهزة والوسائل عبر القنوات ذات الصيغة الرسمية التى توجهها دولة ما أو يمارسها أفراد الشعب عبر الإتصال المواجهى فى علاقاتهم الإجتماعية والثقافية والإقتصادية مع الشعوب الأخرى من خلال الهجرة والتجارة والزيارات فى إطارالسياحة والأسفار المختلفة الأغراض (عبدالحافظ،2002م،ص3). يتضح أن العلاقات العامة نشاط إنسانى إجتماعى، إتصالى مخطط، مستمر يستهدف الأفراد والجماعات والمنظمات والدول القصد منه الخروج بمشاريع عملية لتكوين إنطباعات وسمعة طيبة عن المنظمة أو الدولة التى تقوم بذلك.

لاحظ الباحث من خلال التعريفات المتعددة للعلاقات العامة أنها إرتبطت بالمؤسسات والمنظمات والمنشآت وهذا لايتنافى مع الدور الكبير الذى أصبحت تلعبة على مستوى المجتمعات ودعم العلاقات بين الدول وذلك مع تطور وظيفتها وتطابقها مع المحاولات الحديثة لبحوث الرأى العام والإتصال الجماهيرى فى

المجتمع الحديث،وقد أصبحت فعاليتها تقوم على أساس المعرفة الدقيقة للجمهور الذى إختلف بإختلاف الدول والشعوب.

وبما أن العلاقات العامة داخل أى منشأة أو مؤسسة عادية تتولى مسئولية بناء وتحسين صورة تلك المنظمة بالإشتراك مع الإداريين والعاملين بها، فإن الحكومة فى أى دولة يجب أن تقوم بذات الدور لتحسين الصورة الذهنية لها لدى بقية دول العالم وذلك بمساعدة وسائل الإتصال الجماهيرية والأجهزة الإعلامية والبعثات الدبلوماسية ووكالات العلاقات العامة الدولية.

ومما تقدم يمكن تقديم تعريف إجرائي يتناسب مع هدف البحث:

" نشاط إتصالي يهدف إلى بناء صورة موضوعية عن طريق الجهد المخطط بما يضمن تحقيق الأهداف المخطط لها وفقاً لمصالح المجتمع أو الدولة ".

**تطور العلاقات العامة:**

إن العلاقات العامة بمفهومها الحديث لم تعرف إلا في هذا القرن ولكن بالنظر إلى نشاطها يتضح أن جذورها عريقة تمتد لحضارات قديمة فالإنسان كائن إجتماعي لا يمكن عزله عن الآخرينفقد نشأت بينه وبين أفراد المجتمع علاقات مختلفة نتيجة التفاعلفى الحياة اليومية وتبادل الآراء،وقد إرتبط بناء المصالح المشتركة بين الناس على الفهم المتبادل والثقة المتبادلة وعلى الإحترام المتبادل وكلما أرتفعت مهارة القائمين بالإتصال كلما تصاعدت هذة العلاقات وساهمت فى تذليل كل المعوقات وسوء الفهم بين المجتمعات.

لقد برز مفهوم العلاقات العامة كوظيفة إدارية بعد ما توصل علم الإدارة عموماً وإدارة الأعمال خصوصاً إلى حقيقة مفادها أن هناك جوانب وعوامل هامة لنجاح أى

عمل لايتداخل فى حد من الحدود المعروفة لوظائف المنظمة لأنها ليست من عناصرها فى الوقت الذى تحدد فية هذة الجوانب سياقاً متصلاً ومتوافقاً يجعل منها مجالاً علمياً متوحداً يمكن أن يطلق علية العلاقات العامة.

على الرغم من أن إصطلاح العلاقات العامة عانى كثيراً من عدم التحديد الدقيق لما يقصد به كنتيجة لإتساع مجالات العلاقات العامة وإعتمادها على مجموعة من العلوم الأخرى، إلا أنها بالصورة التى توضح أهمية هذا العلم أصبح من الأمور المتيسرة فى عالم الإدارة والرأى العام إلى حد كبير.

من الدراسات التى تناولت مشكلةعدم تحديد مفهومها (العلاقات العامة) ماقام به ( DavidFunn ) فى العام (1960م) ولقد أثبتت نتائجها أن معظم رجال الأعمال يستخدمون إصطلاح العلاقات العامة لوصف أنشطة متنوعة تنوعاً واسعاً لدرجة أنها تحدث إرتباكاً حول هذا المصطلح (محمد محمد،1992م،ص38). فالعلاقات العامة أصبحت قوة هائلة فى المجتمع الحديث وهى من أهم العلوم التى لاتستطيع الدول أن تتغاضى عنها حيث يمكنها أن تؤدى أفضل الخدمات فى مختلف الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية لأنها تحقق التفاهم بين المجتمعات.

الرغبة الملحة للإتصال بين المجتمعات أساسية وتمثل ضرورة للبقاء فى حضارتنا المعاصرة فالإتصال هو فن إرسال المعلومات والأفكار والمواقفمن شخص لآخر(إدوين وآخرون،2000م،ص17)، هذة الرغبة كانت وراء تطور العلاقات العامة والتى تهدف لتعزيز وإقامة علاقات طيبة بين المجتمعات.

من الواضح أن القائم بالإتصال لا يستطيع معرفة النظرة العقلية والظروف البدنية الخاصة بكل فرد تصل إليه رسالته، وعلى كل حال فهو يستطيع إستخدام الكثير من الأسس والأساليب للتأكد من أن رسالته ذات تأثير فعال بالنسبة لأكبر جمهور

ممكن،وهذا الدور هو من صميم أنشطة العلاقات العامة التى تولى إهتماماً خاصاً بقياس الرأى العام.

إذا كان الإنسان بحاجة للإتصال للتواصل مع الغير، فهو فى حاجة أيضا للتواصل مع أجناس وطبقات ومجتمعات غير مجتمعه، وإذا كان الإعلام الدولى وسيلة من وسائل السياسة الخارجية فإن وظيفة العلاقات العامة الإتصالية فى عصرنا هذا أصبحت من الوسائل التى تعمل علىتحقيق أهداف هذه السياسة، وتتمثل هذه الأهداف فى تحقيق المصلحة الوطنية (National interest) للدولة فى المقام الأول وتختلف قوة هذه الأهداف بإختلاف وزن الدولة ودورها فى النظام الدولى.

يتكون المجتمع الذى نعيش فيه من عدة عناصر متباينة فى الإتجاهات والميول، ورغم هذا التباين فإن هناك علاقات ضرورية يجب أن تقوم بين هذة العناصر حتى تتمكن من العيش والإستقرار والتفاهم معاً فالفرد يعتمد على الآخرين فى إمداده بالسلع والخدمات، فى حين تقوم الأجهزة الحكومية بتحقيق الأمن والإستقرار للأفراد والمجتمع، يقابل ذلك إعتماد المنظمات على الأفراد المحيطين بها كمصدر للقوة العاملة فالفرد يعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج فضلاً عن أن هؤلاء الأفراد هم المستهلكون الفعليون لما تنتجه هذه المنظمات من سلع وخدمات، كما تعتمد الأجهزة الحكومية على الأفراد كمصدر للتمويل والتأييد السياسى، لذلك أصبحت ظاهرة الإعتماد على الآخرين سمة أساسية تولدت منها فلسفة وظيفية جديدة أطلق عليها العلاقات العامة والتى تقوم على أساس إنشاء وتدعيم علاقات طيبة مع كآفة عناصر المجتمع (هدى لطيف،1997م،ص9). تمثل العلاقات العامه وظيفة إدارية وإعلامية متميزة تساعد الإدارة على الإقامة والمحافظة على خطوط الإتصال والفهم المتبادل، والقبول والتعاون بين المؤسسات وجماهيرها كما تساعد الإدارة فى توقع الإتجاهات، وتستخدم العلاقات العامة فى سبيل ذلك أساليب البحث والتقصى

والإتصال كأدوات أساسية (ألسون،2009م،ص4). إن ميادين العلاقات العامة رحبة ومتعددة بتعدد أوجه النشاط الإنسانى والجماعات التى تنتسب إليها وتتعامل معها فهناك العلاقات العامة فى المجال العسكرى، السياسى ،التجارى والصناعى ،الخدمى والحكومى ، .....الخ ، إلا أنها جميعاً تستند إلى قواعد وأسس علمية واحدة، وتقوم على مبادئ واحدة كما أن مفهومها لايختلف بإختلاف الظروف التى تحيط بها والمجال الذى تطبق فيه فضلاً عن أنها تشترك فى نفس الأهداف العامة من حيث التأثير فى الرأى العام وكسب ثقته وتعاونه وتأييدة، أما مسارالإختلاف فهو أسلوب التطبيق ووسائله والجمهور الذى تتجه إليه (هدى لطيف،1997م ،ص15). رغم أن إصطلاح العلاقات العامة قد أصبح معروفاً على نطاق واسع فى اللغة والفكر خلال العشرينيات من هذا القرن إلا أن المراحل التاريخية التى مرت بها – كوظيفة إدارية –بسماتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المختلفة قد إنعكست عليها مفهوماً وأداًء (هدى لطيف،1997م،ص19).

لذلك فالعلاقات العامة لما حدث لها من تطور أصبحت من الوظائف المهمة والحيوية فى المؤسسات الحديثة، لأنها تؤدى دوراً بالغ الأهمية فى تشكيل إتجاهات الجماهير وتحسين صورة المؤسسات لدى أذهان الرأى العام وتسهيل عمليات الإتصال بين المؤسسة وجماهيرها الداخلية والخارجية وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها وصياغة السياسات ووضع الخطط والبرامج الإتصالية والإقناعية وفقاً لأساليب الإقناع المعروفة (صفوت محمد ،2002م،ص9). يرى الباحث أن تطور وظيفة العلاقات العامة كان مرتبطاً بتطورالحياة وتقدم الشعوب وتعدد وسائل الإتصال وفنون صناعة المعلومة حيث بدأت العلاقات العامة عبر مظاهر كانت تتمثل فى ضرورة التواصل والتعايش لتحقيق أدنى حد للتوافق فى المجتمعات، ومن ثم مرت بعصور مختلفة وأتخذت أشكال عديدة ومن ثم إرتبط نشاطها بالمؤسسا،

وهكذا حتى أصبحت علماً له فنونه ونظرياته، وزاد إهتمام المتخصصين فيه حتى خرجوا به من النطاق الضيق على مستوى المنظمة والفرد والمجتمع المحلى إلى أن وصل نطاق واسع شمل الدولة والإقليم والعالم.

إن الأحداث اليوم لم تعد محلية أو دولية بل إختلط المحلى بالدولى بحكم طبيعة الحدث وأهميته الخارجية للدول لاسيما مايتعلق منها بعملية صنع القرار السياسى أو إتخاذه وكذلك بفضل قوة وتأثير وسائل الإتصال الحديثة التى جعلت الأحداث المحلية ذات أثر فعال ومهم على النطاق الدولى وكذلك فإن السياسة وتنفيذها صارت عملية بالغة التعقيد والدقة لسببين أساسين: (سليمان صالح،ب ت،ص46).

**أولهما :** إزدياد وتداخل العلاقات الدولية وشمولها جميع نواحى الحياة.

**ثانيهما:**تطور وتأثير العوامل الداخلية سياسية كانت أم إقتصادية أم إجتماعية فى البيئة الدولية مما يتطلب تفاعلية جماعات عديدة للقيام بمهام مختلفة لدعم الدولة.

## المبحث الثانى

## العلاقات العامة فى المجال الدولى

لقد وجد الباحث ضرورة وحتمية أن يتطرق البحث إلى مفهوم العلاقات الدولية فى مبحث متخصص وذلك لطبيعة الأزمة –دارفور- التى تعتبر محلية فى المقام الأول ولكنها تسببت فى وضع السودان فى مواجهات دولية، وعليه لابد من الوقوف على مفهوم العلاقات الدولية فى الإطارالكلى للبحث بشأن المساهمة فى إيجاد حلول لمشكلة البحثعلى الصعيدين الداخلى والخارجى.

مما لايدع مجالاًللشك إن التغييرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية في عالمنا المعاصر أدت إلى تشابك المصالح وتداخلها كما ساعدت التطورات التي حدثت فى مجال وسائل الإتصال وإنفجار ثورة المعلومات والمعارف فى إلغاء عاملى المسافة والزمن وأصبحت الشعوب أكثر تقارباً ورغبة فى زيادة معارفها عن الشعوب الأخرى وأنظمتها وثقافاتها وعاداتها، وكان ذلك سبباً مباشراً من أسباب الإهتمام بالعلاقات العامة فى المجال الدولى والحرص على كسب تأييد الرأى العام العالمى وفى هذا بعد سياسى ظهر من خلال أنشطة العلاقات العامة المعاصرة التى أصبحت حلقة الوصل بين مؤسسات المجتمع الواحد وبين المجتمعات الأخرى عن طريق تقديم خدمات معينة لها مبنية على الثقة المتبادلة إطلاقاً من أهمية الفرد والشرائح الإجتماعية وقوة تأثير الرأي العام فى المجتمعات على مختلف المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لهذا تم توظيف العلاقات العامة فى القارة الأوربية كوسيلة من وسائل تدعيم الوحدة الأوربيةوزيادة التلاحم والتفاهم بين مختلف شعوب ودول القارة الأوربية.

**مفهوم العلاقات الدولية:**

يفهم من مصطلح العلاقات أنها تعني الروابط المختلفة في المجتمعات وبين الأفراد، وظهر إستخدام كلمة دولية للمرة الأولى في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي بواسطة جرمي بنثام (عالم إنجليزى من أبرز مفكرى العلاقات الدولية) للدلالة على الروابط بين الدول (محمود حسن ،1996م، ص9).

لذلك فإن تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن أبرز **تعريفاتها:**

**الموسوعة البريطانية:**

هىالعلاقات بين حكومات ودول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية وهذا التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة.

- **محمد طه بدوي**: يعرفها بأنها العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها( محمد طه، 1971م، ص32).
- **بعض الباحثين** (عائشة راتب) يرون إن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم.
- **كوينس يعرفها:** علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية.
- **فريدريك هاتمان:هى** كل الإتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.
- **مارسيل ميرل**: هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها.

هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة على قرار الحرب والسلام.

لكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالشركات المتعددة الجنسيات ، لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير أكبر بكثير من تأثير الدول، لذلك فإن تعريف العلاقات الدولية **يكون**: هي كآفة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.

**مفهوم العلاقات العامة فى المجال الدولى**:

برزت العلاقات العامة على الصعيد الدولي لإعتبارات تتعلق بإتساع أسواق العالم وتناميها ورغبة الشركات والمنظمات في الحصول على حصص سوقية أكبر.

أما على المستوى الرسمي فقد ظلت الحكومات تمارس سياستها الخارجية التي تستهدف تحقيق مصالحها من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية ولكن تعقد أوضاع العالم المختلفة والتقدم التقني في وسائل الإتصال وإزدياد دور الرأي العام وقوة تأثيره في عمليات صنع السياسة وإتخاذ القرارات جعل الدول تمارس إلى جانب الدبلوماسية التقليدية شكلاً آخر من الدبلوماسية التي يطلق عليها الدبلوماسية العامة وهي المسمى الشائع للعلاقات العامة الدولية التي تمارسها الحكومات مع شعوب الدول الأخرى، ونجد أن المجال الذي تنفذ فيه العلاقات العامة الدولية أكسبها تميزاً عن بقية أنواع العلاقات العامة الأمر الذي إستدعى المتخصصين إلى وضع تعريفات خاصة بها. إذ يرى (جرونج) وهو أحد المهتمين بعلم العلاقات العامة إن العلاقات العامة الدولية هي "الطريقة التي تؤثر بها الحكومات والأفراد والجماعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إتجاهات وآراء الجماهير التي تؤثر مباشرة على قرارات السياسة الخارجية لحكومات دول أخرى" (فليب ، 2009م،ص21).

هناك مفهوم آخر للعلاقات الدولية يسلط الضوء على الترابط والتعاون وذلك بإعتبار أن العلاقات الدولية المعاصرة لا تتوافق مع النموذج النزاعي بين الدول وإنما تحاول حل النزاعات عن طريق الحوار والتفاهم، وتعد العلاقات العامة الدولية أحد أوجه التفاعل بين المجتمعات والدول وهي في مضمونها أهداف وأنشطة وتقانات تعكس صورة من صور العلاقات العامة ويمكن وصفها بأنها الأكثر تقدماً وتطوراً إذ استطاعت من خلالها الكثير من الحكومات تحسين صورتها لدى الرأي العام على الصعيد الدولي( طارق شريف، 2008م، ص111).

لقد توصلت الجمعية الدولية للعلاقات العامة التعريف التالى:

العلاقات العامة هى وظيفة الإدارة المستمرة والمخططة والتى تسعى بها المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة لكسب تفاهم الجماهير التى تهمها وتعاطفها وتأييدها والحفاظ على إستمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد وذلك من خلال قياس إتجاهات الرأى العام لضمان توافقه-قدر الأمكان- مع سياساتها وأنشطتها وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة بإستخدام الإعلان الشامل المخطط(نزار مهيوب،2009م، ص34).

يتسع المفهوم ليشمل كل الأنشطة الإتصالية التى تعبر الحدود من دولة إلى أخرى وتأخذ طريقها إلى الشعوب لتكون صورة قومية فى أذهان بعضها عن الآخر، ويأتى شمول المفهوم ليشمل كل الأنشطة الإتصالية الرسمية وغير الرسمية التى تمارسها الأجهزة والوسائل عبر القنوات ذاتالصبغة الرسمية التى توجهها دولة ما أو يمارسها أفراد الشعب عبرالإتصال المواجهى فى علاقاتهم الإجتماهية والثقافية والإقتصادية مع الشعوب الأخرى من خلال الهجرة والتجارة والوفود والزيارات فى إطارالسياحة والأسفار المختلفة الأغراض (عبد الحافظ،2002م،ص13).

**هدف العلاقات الدولية:**

هو معرفة عامة حول سلوك الأفراد والجماعات السياسية من أجل فهم القضايا والأحداث الدولية وإيجاد الحلول الممكنة لها.

كل ذلك يدلنا على موضوعات علم العلاقات الدولية والتي قررتها اليونسكوعام (1948م) و **هي:** (سليمان صالح،ب ت،ص85)

1- السياسة الدولية.
2- التنظيمات الدولية
3- القانون الدولي.

**تعريف كل فرع:**

- **السياسة الدولية**: هى العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وهي غالباً تدرس في إطار السياسة الخارجية للدول.
- **التنظيمات الدولية:** هي كل المؤسسات التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.
- **القانون الدولي**: هو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة منالأعراف والمعاهدات الدولية.

**العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية:**

- السياسة الخارجية كما يعرفها (مارسيل ميرل): هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود (مارسيل، ترجمة خضر، ،ص3) .

- هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية. (عطا زهرة،2008م،ص339).

**إذن هي تتكون من أمرين هما:**

1- قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار.
2- أفعال تعالج مشاكل خارجية.

وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى.

**من يصنع السياسة الخارجية:** تصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالباً ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى.

تعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة وغايتها: -

- تحقيق الأمن للدولة.
- تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية.

**السياسة الدولية:**

عندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فإن التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية إذن هي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد.

**فرانكل يعرفها:** بأنها مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلاتهم مع المنظومة الدولية والجماعات الإجتماعية من غير الدول

وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول، ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية.

عادة تتميز السياسة الدولية عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة ويرى البعض إن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي، إذن هي حاصل جمع السياسات الخارجية ( قحطان،2004م،ص439).

**أطرف النظام الدولي:**

**الدول:**

ما زالت الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية على الرغم من التغييرات الكبيرة والهامة التي إجتاحت الدولة وخصوصاً في زمن العولمة الذي بدأ يجرد الدولة من الصلاحيات وبدأ مفهوم الدولة القومية يتعرض للإهتزاز الشديد ولكن مع ذلك ورغم هذا التغير الكبير الذي حدث في بنية وتركيبة وتفاعلات النظام الدولي إلا أن كل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مروراً بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي طرحها(مانويل فاليرشتاين) ما زالت تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيس والأول في العلاقات الدولية مع التفاوت بين كل منها في التفاصيل.

**مفهوم الدولة:**

إختلفت التعاريف لمفهوم" الدولة" بإختلاف الأشخاص والأزمان والأماكن ولكن معظمها تجمع على مجموعة من العناصر التي لا بد من توافرها في التعريف بمفهوم "الدولة" وهنا نذكر بعض هذه التعاريف ليس على سبيل الحصر **ومنها**:

- عرف المفكر السويسري "بنشلي"الدولة بأنها:" جماعة معينة من الأفراد والذين يعيشون بصفة دائمة ومستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".
- الرئيس الأمريكي "ويلسون" عرفها:" بأنها شعب منظم خاضع للقانون ويقطن أرضاً معينة".
- العميد "ديجي" يعرف الدولة بأنها:" عبارة عن جماعة من الناس الإجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".
- المفكر "وايزمان" قال بأن الدولة هي:" الترجمة القانونية لفكرة الوطن، ففيها تتلخص جميع الحقوق والواجبات التي تتصل بالوطن(بطرس،محمود ،1987م،ص153).

رغم إختلاف التعاريف في الصياغة اللغوية إلا أنها تتفق على وجود عناصر وأركان لازمة وضرورية لقيام الدولة وهذه العناصر **هي**:-

**1/ الشعب:**

وهم الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة المحددة بالمساحة المعلومة وقد يتراوح عدد هؤلاء الأفراد بين بضعة الآف إلى ما يزيد عن المليار نسمة كما هو الحال في الصين والهند، وعدد الأفراد مهم جداً في الدولة فبدون الجماعة البشرية لن تقوم الدولة، وعددهم من الأفضل أن يتناسب مع مساحة الدولة والموارد الطبيعية المتاحة فيها حتى لا تكون كثرة العدد أو قلته عبئاً على الدولة وسبباً في ضعفها وتقهقرها.

لذلك نستنتج أن للطاقة البشرية علاقة مباشرة لقوة الدولة أو ضعفها، فإذا كان عدد الأفراد مناسباً ومتماسكاً ومتجانساً من حيث التركيب العقائدي والفكري والإقتصادي والعرقي كان ذلك عامل قوة للدولة، أما إذا كان الشعب يعاني من عدم التجانس

وكثرة الإختلاطات وإختلاف العادات والتقاليد والعرق واللغة فإن ذلك ربما يؤدي إلى مشاكل داخلية ودرجة عالية من صعوبة التفاهم بين الأقليات والهيئات الحاكمة في الدولة، وكما قال أرسطو فإن "المواطنة" هي دائماً إمتياز شرف لأن المواطنة هي التي تعطي الحق للأشخاص والتمتع بجنسية الدولة وهؤلاء هم رعايا الدولة الأصليين أو الوطنيين وليسوا كالأجانب الذين يقيمون في الدولة وليس لهم الحق في التدخل في سيادة الدولة وسلطانها أو تقرير أي أمر يتعلق بهذا الخصوص.

**2/ الإقليم:**

وهي تلك الرقعة المحددة المساحة والتي تشمل الإقليم الأرضي والفضاء الجوي والمساحة المائية والإقليم قد يكون واسعاً ذو مساحات شاسعة تقدر بملايين الأميال المربعة وقد يكون بضعة أميال.

أما مدى تأثير حجم المساحة على الدولة قوةً أو ضعفاً، نجد أن لها تأثيراً مباشراً فكلما كانت المساحة واسعة وكبيرة ومحتوية على المصادر الطبيعية المتنوعة والموارد الكثيرة وكان عدد السكان متناسباً مع هذه المساحة بالإضافة إلى وجود التقدم العلمي والتكنولوجي فإن ذلك كله عامل من عوامل قوة الدولة، أما إذا اكنت المساحة صغيرة وفقيرة الموارد وعدد السكان قليل فإن ذلك يشكل عامل ضعف يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه من حيث قدرتها على التفاعل مع البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها.

- كذلك فإن إختلاف التضاريس وما يرافقه من إختلاف المناخ وعوامل ذات تأثير مباشر على الدولة سواء سلباً أم إيجاباً والشواهد كثيرة بين دول العالم كالصين وروسيا والولايات المتحدة وكيف ساهم إتساع المساحة وإحتواءها على الموارد والتقدم العلمي المرافق لذلك في إعطاء القوة لهذه الدول الصغيرة

الفقيرة الحال والضعيفة دولياً وبكل المقاييس (بطرس،محمود ،1987م، ص17).

**3/ السلطة الحاكمة:**

لابد لكل دولة من هيئة حاكمة يتفق عليها الأفراد وتحظى بالقبول من أجل تنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم وبالتالي تحقيق رغباتهم وغاياتهم، فبدون الهيئة الحاكمة ستعم الفوضى والتناحر وتسود شريعة الغاب بدل القوانين والأنظمة التي بها يتحقق الأمن والطمأنينة (أحمد جمال، 1989م، ص29،34).

**4/السيادة:**

وتعني إمتلاك الدولة للقدرة على ممارسة سلطانها على إقليمها وعلى الأفراد الذين يعيشون فوق هذا الإقليم دون أن تخضع لهيمنة أو سلطان خارجي وأن تكون مستقلة ذات سيادة وإرادة حرة غير تابعة لأحد.

والسيادة لها مظهران :المظهر الداخلي الذي تمارس فيه الدولة سلطتها على إقليمها وأفرادها والمظهر الخارجي الذي يعني أن لا تخضع لدولة أجنبية.

ومن أشهر من كتب في موضوع السيادة المفكر"جان بودان" الذي عاش بالفترة (1530-1596م) الذي عرف السيادة بأنها هي:"السلطة العليا".

**5/ الإعتراف الدولي:**

يرى بعض المفكرين أن الإعتراف الدولي ضرورة لا بد منها لكي تأخذ الدولة مكانتها في المجتمع الدولي وتستطيع المساهمة في العلاقات الدولية.

والإعتراف هو شهادة من دول العالم بظهور دولة جديدة وقد يأخذ أشكالاً مختلفة، فأما أن يكون فردياً أو جماعياً من خلال مؤتمر دولي أو معاهدة دولية.

رغم التغير الكبير الذي حدث في بنية وتركيبة وتفاعلات النظام الدولي إلا أن كل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مروراً بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وصولاً إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي طرحها " مانويل فاليرشتاين" ما زالت تعتبر الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية.

هناك عناصر محددة تتجسد فيها قوة الدولة وهي كذلك تشكل العناصر الأساسية للنظام الأمني في أي دولة وبغض النظر عن حجمها وشكلها الجغرافي وظروفها الداخلية أو الخارجية فكل كيان يسعى للحفاظ على نفسه وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن فيه لذلك فقد كانت هناك عناصر تقليدية للأمن ولكن طريقة حسابها والتعامل معها ومحورتها وتوظيفها لخدمة الأمن الوطني إختلفت وتغيرت حسب الظروف وتنوعت عبر الأزمان مؤثرة ومتأثرة بعوامل التاريخ والجغرافيا وبنمط العلاقات الدولية السائدة في بنية النظام الدولي، لذا فمن غير المعقول أن تبقى- على سبيل المثال- القوة العسكرية أو مساحة الدولة وحجمها هي وحدها الأساس في تقرير موقع الدولة في العلاقات الدولية.

إن التطورات التي شهدها العالم عبر التاريخ للعلاقات الدولية يدل على التغير الكبير الذي أصاب عناصر قوة الدولة وعناصر الأمن الوطني حيث أضافت لها أو قلصت بعضاً منها ولا شك أن تطور نظريات العلاقات الدولية من الواقعية إلى الليبرالية ثم الليبرالية الجديدة إلى نظرية النظام العالمي الجديد، تثبت صحة هذا الطرح، ولا شك أيضاً أن عناصر الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة تختلف من حيث التوفر والقوة من بلد إلى آخر، فهناك دول تمتاز بترسانتها العسكرية الهائلة وهناك دول تمتاز بقوتها الإقتصادية الضخمة وهناك ثالثة تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي وحيوي وهناك أخرى تمتلك من المقومات الإجتماعية والنفسية

لشعبها ما يجعلها في الصدارة، وكذلك فإن العنصر الذي يشكل مصدر قوة لدولةما قد يكون نقطة ضعف لدولة أخرى وهكذا، وفي ذات الوقت فقد تحتوي بعض الدول على مقومات وعناصر كثيرة مجتمعه مما يؤهلها للعب دور بارز في مجال السياسة الدولية والعلاقات الدولية خاصة إذا أتقنت فنون اللعبة في إستغلال هذه المقدرات والمكونات لصالحها، كما هو حال الولايات المتحدة اليوم.

**أهمية العلاقات العامة فى المجال الدولى:**

نجد أن العلاقات العامة فى المجال الدولى لها أهمية بالغة فى تحقيق الأهداف السياسية التى يسعى لها المجتمع الدولى والتى من أبرزها تحقيق الإستقرار والسلام الدولين.

ومايزيد من أهمية العلاقات العامة الدولية أن العالم اليوم أصبح متشابكاً ومتأثراً ببعضه أكثر من أي وقت مضى وأن هذا التشابك والتأثر يزيد من فرص الصراع على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية، وبطبيعة الحال فإن ليس كل الصراعات يمكن حلها بإستخدام القوة كما أن المواقف المتصلبة بين النظم السياسية أحياناً تحد من فاعلية الدبلوماسية التقليدية لذلك أصبح يتعين حل الكثير من أشكال الصراع من خلال العلاقات العامة الدولية المبنية على الإتصال عبر الثقافات والتي بمقدورها التعامل بشكل فاعل مع جماهير دول أخرى في مواقف الصراع.

تكمن أهمية العلاقات العامة فى المجال الدولى فى خلق الإنسجام والتوافق بين المصالح المختلفة (داخلياً، خارجياً) فى عصر تعترف فية الشعوب بأنها مصدر للسلطات ،ولذلك فقد أصبحت مهمة العاملين فى أجهزة العلاقات العامة صحية لأن مفهومها جدياً للعلاقات العامة فى المجال الدولى يساعد المشتغلين بها فى مواجهة

التحديات من أجل تحقيق التوازن وتحقيق الأهداف المطلوبة، ويرى محمود الجوهرى أن هذا التوازن يتطلب **الآتى:**

- من الأهمية أن تكون هناك آراء متقدمة فى المجال الدولى.
- من الأهمية أن تكون هناك جهات إتصالية وإستشارة مفيدة من جميع التخصصات لحل المشكلات وإختيار البدائل المناسبة فى إتخاذ القرار أو تنفيذه.
- من الأهمية تأهيل المشتغلين بالعلاقات العامه وتدريبهم فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والعلوم السياسية وأنظمة الحكم وغير ذلك مما له صلة بالإتصال الدولى.
- من الأهمية أن تكون هناك قدرة على التصرف وإمكانيات لتتبع الآراء والحقائق.
- من الأهمية أن تكون هناك بحوث وتخطيط وتقسيم مستمر لجميع الأحداث وكل المستويات(محمود محمد،1977م،ص25). يبدو أن المستقبل سيفرض على العلاقات العامه عبئاً كبيراً لأن الدور الأساسى سيكون لها فى مجتمع المشروعات الضخمة والصناعة الهائلة مع إزدياد التعقيدات والصراعات الدولية المختلفة علماً بأن أهداف العلاقات العامة مابين الدول كان نشاطها مرتبطاً بالوظيفة التسويقية للشركات الإنتاجية وهى الآن أمام تحد كبير لتكسب الرأى العام من خلال أنشطتها فى ظل الصراع السياسى العالمى الذى ضاعف من عدد البرامج التى تسعى لنقل المعلومات إلى الشعوب الأخرى والتأثير فى الجماهير من خلالها مع إزدياد قوة الرأى العام كنتيجة للجدل والنقاش.

**التخطيط للعلاقات العامة فى المجال الدولى:**

التخطيط للعلاقات العامة فى المجال الدولى عملية مستمرة ومتجددة لأن طبيعة الدول التى تتعامل معها تتغير وتختلف بإختلاف المواقف، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على البيئة التى تعمل فيها العلاقات العامة بالإضافة للظروف الطارئة والتغيرات المفاجئة والأزمات أو الحوادث التى تنشأ بسبب السياسة الدولية أو الوطنية (داخل الدولة ).

الهدف الأساسى للتخطيط فى العلاقات العامة فى المجال الدولى أن يقوم على معلومات سليمة حيث نجد أن نشاط العلاقات العامة فى المجال الدولى يقوم على أساس أن يصل لكآفة الشعوب المستهدفة، فالتخطيط فى هذا المجال يقوم على البحوث التى تقود إلى التعرف على المصالح والقضايا والأزمات والأهداف التى تهم المجتمع الدولى(فؤاد البكرى،2001م،ص36). يتوقف التخطيط للعلاقات العامة فى المجال الدولى على المستوى الإستراتيجى خاصة إذا نظرنا للعلاقات العامة فى المجال الدولى من منظور تعاملها مع وسائل الإعلام الدولى التى إزدادت تشعباً وتعقيداً وأضحى الإستفادة منها مستحيلةً ما لم يكن لدى القائمين عليها دولياًمعلومات عنها ولديهم الخبرة الكافية فى المجال الدولى للعلاقات العامة، وهذا يقتضى تخطيطاً جيداً للإستفادة من هذة الوسائل الدولية فى نشر المعلومات على المجتمع الدولى،وهناك أربعة مكونات أساسية لعملية التخطيط الإستراتيجى للعلاقات العامة الدولية وهى(الأسباب،الأهداف،الوسائلوالتكاليف )، وقد شرحها محمد العزازى فى **الآتى:**

**أولاً الأسباب**: أى أسباب الخطة وتتعلق بموقف دولى، وتسعى نحو تغييره أو تحسينه لدى المجتمع.

**ثانياً الأهداف**: أهداف أوأغراض الخطة وهى مكونات الخطة وقد تكون موجهة لدولة أو مجموعة دول أو تكون ذات أهداف شاملة للمجتمع الدولى بأثرة، ولابد أن يتوفر فى الأهداف مجموعة من الشروط مثل الوضوح وإمكانية التحقق وعدم التنافى مع الأخلاق والأعراف السائدة فى دولة من الدول المستهدفة.

**ثالثاً الوسائل**: ويقصد بها تحقيق الأهداف ولها أربعة مكونات (إلى من تصل ،كيف تصل، ماذا تقول، متى تقول).

**رابعاً التكاليف:** وهذا المكون هو المسئول عن وضع الأهداف موضع التنفيذ وهذا سيتطلب وجود ميزانيات مستقلة للإدارات المسئولة من العلاقات العامة فى أى من الدول وذلك يستعمل لتنفيذ الخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف والمصالح الدولية (محمد العزازى،1998م،ص23). يرجع تقدم الدول الكبرى فى مجال التخطيط للعلاقات العامة فى المجال الدولى لحرصها على أن تكون عملية التخطيط متتابعة ومترابطة وممرحلة من جمع المعلومات وتحديد للموقف وصياغة التوجيهات الإستراتيجية والأهداف العامة والفرعية وإعداد وصياغة الإستراتيجيات لتشمل إتجاهات هذه الدول لإستغلال وإستثمار الفرص لتحقيق أهدافها ومصالحهاوهذا كله تقوم به أجهزة الإعلام فى هذه الدول، ويشمل هنا تحليل وتصنيف البيئة الداخلية لهذه الدول وتحليل وتوصيف سياساتها الخارجية وتحليل مابها من فرص أو قيود وتهديدات (مصطفى محمد،2000م،ص87).

مما سبق يتضح أن العلاقات العامة لها المقدرة فى تكوين صورة طيبة للدولة المعنية من خلال أنشطتها المختلفة وذلك من خلال التعبير عن الواقع الحقيقى للدولة حتى إذا كان هذا الواقع تشوبه بعض الشوائب فينبغى تنقية هذا الواقع وتدارك مابة من أخطاء والبعد عن الإخفاء والتزييف والذى سرعان مايكتشف بزوال المؤثر، بهذا

يمكن للعلاقات العامة أن تقوم بدور فعال فى تكوين سمعة طيبة للدولة وإرساء السلام على المستوى الخارجى إذا كان هناك خطط مرسومة ومتتابعة من قبل الدولة إلى جانب وجود برامج للتغير الإجتماعى والإقتصادى والسياسى أو غير ذلك من البرامج.

## المبحث الثالث

## العلاقات العامة وصداقات الشعوب

إن سرعة إنتشار المعلومات والأفكار نتيجة للتقدم الهائل فى مجال الإتصال أدت إلى خلق عدم التوازن فى الأفكار وأصبحت المذاهب تهدد بعضها البعض مما جعل الحاجة ماسة لتماسك العالم ووحدتهوهذا الإنتشار لم يكن فى العالم المتقدم وحده بل فى الدول النامية أيضاً مما يتطلب مجهوداً كبيراً من رجال العلاقات العامة لخلق التوازن المطلوب وتأكيد فعالية وظيفة العلاقات العامة فى المجال الدولى.

**مفهوم الشعوب:**

هو مجموعة من البشر تربط أعضائها صلات متعددة من وحدة الإقليم والأصل والعادات واللغة ويربط بين أفراده تشابه فى الحياة والضمير الإجتماعى (ساطع الحصرى، 1985م،ص35)، كما تعرف الشعوب بأنها حالة عقلية يكون الولاء الأسمى فيها للفرد وعائداته للدولة القومية (إسماعيل حسن، 1985م، ص45).

وهناك تعريف أوردناه فى مفهوم الشعب فى المبحث السابق ضمن أركان الدولة، وبالنظر إلى التعريفات السابقة وغيرها لاحظ الباحث أن الشعوب قبل أن تكون مجموعات بشرية نراها تطلق على الإطلاق على أمور هى من لوازم القومية والهوية خاصة عند ما تحل بالشعوب الأزمات وتحدق بها المخاطر.

كما يرى هانى أمين من خلال تعريفات الشعوب**الآتى:**(هانئ أمين ،2003م،ص19)

1/ لايشترط فى الشعب أن يكون جميع أفراده فى مكان واحد ولا فى دولة واحدة.

2/ لابد للشعب من أرض يعيش الناس عليها مهما كان حجمها صغيرة أو كبيرة لأن تبلور شخصية أى قوم يكون عبر تحولات وتفاعلات فى أرض معينة.

3/ قد يمارس ظلم معين ضد قبيلة أو طائفة من قومية لأى سبب وتهمش فتشعر بالتمييز وتطالب بمطالب سياسية ومثل هذة الحالات تعد قضايا دون القومية.

4/ قد يمارس ظلم معين ضد الأرض أو الدين وهذه الحالة تعد القضية فوق القومية.

5/ إن القومية غريبة عن إرادة الشر وأبعد ماتكون عن البغضاء فهى شعور الفرد بالولاء المطلق الواجب عليه نحو دولته القومية.

**نشأة وتكوين الشعوب:**

تحدث علماء السياسة عن العوامل المشتركة التى يمكن من خلالها أن تشعر الشعوب بأنها ذات خصوصية ومميزة عن الآخرين وأختلفوا فى تقدير أهمية تلك العوامل وأولوياتها فى تشكيل تلك الأمة، ولكن يكفى أن تشعر مجموعة من الناس بوجود صلات خاصة وروابط متميزة فيما بينها لكى يمكنهم أن يكونوا قومية خاصة بغض النظر عن المكون الأساسى لذلك الشعور لتلك المجموعة من الناس فى أن تحافظ على خصوصيتها وفى أن تعيش فى مساواة وبحقوق كاملة مع باقى الشعوب التى تختلف معها وفى ضوء هذه الحقيقة فثمة عوامل تساهم فى تكوين القوميات يمكن إجمالها على النحو التالى: (هانئ أمين،2003م،ص22).

1/ **اللغة:** وتشكل الوعاء الفكرى والثقافى لأى أمة، فهى أداة للإتصال والتفاعل والتلاحم.

2/ **الدين:** وهو أعز الإنتماءاتعند الإنسان وأعلاة قيمة.

3/ **الأرض:**وتعد من العوامل الرئيسة فى تكوين القومية فى كل الأحوال فمشكلة الأرض من أعقد المشكلات فى الصراعات القومية وسبباً رئيسياً فى تفجرها، فالأمة التى تفقد الأرض تفقد كيانها شيئاً فشيئاً .

4/ **العرق :** وهو من العوامل الرئيسة المكونة للقومية.

5/ **التاريخ:** وهو عامل مهم، وقد يلجأ أحياناً دعاة القومية إلى كتابة التاريخ القومى والتفكير بأمجاد الماضى لتوحيد الأمة فى الحاضر وخلق الشعور المشترك بوحدة المصير فى المستقبل

6/**العادات والتقاليد:** وهى من الأمور المهمة التى تضيف لوناً خاصاً لأى قومية وتعطيها التميز والشخصية.

وهناك عوامل أخرى ذات أهمية تذكر أوجانبية التأثيرعلى النشأة القومية مثل إرادة الحياة المشتركة ووحدة المصالح الإقتصادية والمدنية والفكرية، ووحدة الآمال والوحدة الثقافية والإرادة الحرة ( محيميد عارف ،1989م،ص80).

**نظريات نشأة وتكوين القوميات:**

**(1) النظرية الألمانية:**

تنادى هذة النظرية بأن العرق واللغة هى العوامل الرئيسة المكونة للقومية مع الإدعاء بوحدة العرق الآرى الذى ينتسبون إلية حسب مدعاهم.

ومن الذين تبنوا هذة النظرية هيردر(1742-1803م ) وفيخته (1762-1814 م)،ولقد كانت لآراء هيردر وفيخته فى شأن اللغة أثر عظيم فى بعث الروح القومية للألمان ودفعت كثيراً من المفكرين إلى الإهتمام بالبحوث والدراسات اللغوية والإجتماعية والسياسية والقومية.

ولعل الألمان أول من إستفاد من هذه النزعة القومية وكانت نتيجة ذلك الوحدة التى أدت إلىأن تكون المانيا إحدى الأقطاب الثلاثة إقتصادياً بعد أمريكا واليابان.

كما أضاف البعض إلى العرق وحدة اللغة ووحدة الجغرافيا الطبيعية، ومن هذا المنظور يرى (جيسبى مازينى ) أن: كلاً من جبال الألب والبحر المتوسط يشكلان حدود الأمة الإيطالية وكذلك اللغة فيحثما كانت الإيطالية لغة الحديث يكون وطن الشعب الإيطالى(إدوارد،ب ت،ص349).

**نقد النظرية الألمانية:**

تعرضت هذه النظرية إلى إنتقادات عدة أخذت شكلها فى إتجاهين رئيسيين يستندان على وقائع تاريخية وملاحظات نظريه منها: (ساطع الحصرى ،1999م،ص18) هناك دولاً تضم أناساً يختلفون فى لغاتهم مثل سويسرا وبلجيكا، وهناك دولاً إنفصلت عن بعضها البعض على الرغم من وحدة لغاتها مثل أمريكا الشمالية والجنوبية، الأمر الذى يدل على أن القومية لاترتبط باللغة.

- إن العاطفة والمشيئة شيئان أهم من اللغة لأنها تؤثر فى تكوين الأمة أكثر من اللغة فاللغة عاملاً ثانوياً وليس عاملاً أصيلاً.

**(2) النظرية الفرنسية:**

تنادى هذة النظرية بأن الإرادة والرغبة فى العيش المشترك داخل الحدود الطبيعية هى أساس القومية.

من أبرز رواد هذه النظرية المؤرخ الفرنسى المعروف دى كولاج وأورنست رينان، وجاءت هذه النظرية كرد للنظرية الألمانية ونتيجة لتضارب المصالح بين الألمان والفرنسيين لأن سياسة الفرنسيين ترمى إلى التوسع فى الشمال حتى نهر الراين.

يقول دى كولاج فى الإحتجاج لصحة نظرياتهم إن القومية لاتتعين باللغة، بل إنها تتعين بالرغبة والمشيئة( إدوارد، ب ت،ص100). يرى أرنست رينان فى رده على النظرية الألمانية بأن التاريخ المشترك والتراث والعيش المشترك والآمال المشتركة هى التى تؤدى إلى خلق وتطوير الإرادة المشتركة للحياة معاً وتكوين أمة واحدة، إلا أن مايؤخذ على هذه النظرية أموراً كثيرة منها: (هانئ أمين،2003م، ص27).

- الإرادة قد لاتكون واعية وتخضع للكثير من العوامل.
- الإرادة نتيجة وليس سبباً فى إيجاد أمة.
- الإرادة نظرية منحازة ناتجة عن الدفاع عن مصالح سياسية معينة وليست تحليلاً أكاديمياً مجرداً موضوعياً .
- الإرادة ليست ثابتة وقد تتغير بالمتغيرات والمصالح السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

**(3) النظرية الماركسية:**

تأتى نظرية ماركس فى إطار النظريات التى تقوم على أساس أن المصالح الإقتصادية والطبقية هى العامل الأساس فى تكوين الأمة وبالتالى تزول الصراعات والفوارق بجميع أشكالها التى تعتمد على اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس ...الخ.

ويرى ماركس، وأنجلز الصراعات القومية مظهر من مظاهر الصراع الطبقى أما الصراعات القومية المحضة فكانا يقولان عنها حثالات التاريخ لأنها تصنع تطور نفسها ضد تطور القوى المنتجة (ليوبولد،1993م ،ص36).

ولعل المانيفستو الشيوعى لم يكن مخطئاً حينما قال الشيوعية لاتؤمن بالقومية والخلافات القومية، والخلافات القومية فى طريقها إلى الزوال وأن سيطرة الكادحين ستسرع الخطى (عبد الرحمن البزازنب ت،ص36).

ماركس وأنجلز إنتقدا فى جميع كتاباتهما المبدأ القومى ووجوب إزالة القوميات على سطح الأرض لأنها مجرد إختراعات برجوازية،فالنظريات والأفكار الشيوعية التى أعلنها قادة الفكر الشيوعى وزعماؤه حول القومية قد إصطدمت بواقع الحياة وهو ما أدى إلى خروج كثير من المفكرين الشيوعيين على المنهج فى محاولات تصحيحيه على حسب مدعاهم بغية أن يفهم رفاقهم الماركسيون المسألة القومية كمسألة حاسمة فى مجرة التاريخ بجانب الصراع الطبقى وسميت هذه المحاولات من التقليديين بأنها محاولات تحريفية، وكان أغلب أصحاب تلك المحاولات من دول العالم الثالث(هانئ أمين ،2003م،ص30)، لأنها تدرك المشكلة بسببالتجربة التاريخية الخاصة بها وأعتمد الخارجون عن المنهج آرائهم بأنها إعادة إنتاج صلاحية الماركسية وتوسيع أبعادها وتحويلها إلى مدرسة مواكبة للمتغيرات.

**4/ النظرية الدينية:**

تنادى هذه النظرية بأن الدين والعقيدة أقوى عامل فى تكوين الأمم إذ يشكل وحدة الفكر والمعتقد ووحدة الشعور والوجدان، ووحدة الهدف والغاية، ووحدة الثقافة والتشريع والولاء.

وتحت تاثير هذة الدعوات المختلفة تتشكل الأمم على أساس دينى، ومن أمثلتها الوحدة الدينية العالمية عند (كانت )،ودعوة اليهود لجمع الشعب اليهودى وتكوين أمة ودولة دينية (محمود عاطف،1984م،ص19).

كثيراً ماكان العامل الدينى منبع الإحساس القومى وظهر هذا الأمر كثيراً فى يوغسلافيا فالصرب والكروات والبوسنيون أصل عرقى واحد وبيئة واحدة ولغة واحدة، ولكن الصرب أرثوذكس، والكروات كاثوليك، والبوسنيون مسلمون ومن ثم فإنهم ينظرون إلى أنفسهم كثلاث أمم مختلفة، وقد حصل مابينهم تلك الحروب الطاحنة والمجازر الدامية فى البلقان المعروفة التى إستهدفت فى التسعينيات الإبادة العرقية للمسلمين(فضيل بودينى،1998م،ص21).

**الشعوب فى الإسلام:**

من الحقائق المقررة فى الدين الإسلامى أن الأصل في الخلق التعددية والتباين، وتعددية المخلوقين هي تعددية الأجناس والألوان والأوطان والألسن والأديان والطبائع والأخلاق والسلوك والعادات والقيم والموازين والأفكار والتصورات والشرائع والقوانين، ولكن في نهاية الأمر تبقى البشرية أسرة كبرى خلقها الله ووضع لها من القوانين مايضمن لها التعاون والتعايش والتواصل النافع لتنمية شاملة في مناحي الحياة وكآفة المجالات، هذا وقد جعل الله تعالى من مقاصد الخلق التعارف.

**قال الله تعالى: ( يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُم شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا).**

فالغاية من جعل الناس شعوباً وقبائلفى الدين الإسلامى ليست للتنافر والخصام وإنما هي للتعارف والوئام والسلام لهذا فإن التنوع لايقتضي النزاع والشقاق وإثارة العنف، بل يقتضي التعاون والتضامن وإحترام الآخر، وذلك للنهوض بجميع التكاليف والوفاء بجميع الواجبات.

فى مقابل النظريات السابقة التى تطرقت إلى تفسير القوميات هناك نظريات وأفكار تناولت الأشكال نفسها بالتحليل ولكن من وجهة نظر عنصرية وأمثلتها أفكار( أرسطو،جوزيف أرث، هوستون ستيوارد) ولعل أكثرها عنصرية آراء الفيلسوف

الألمانى فون ترتشكة، كما كان لظهور نظرية دارون دور كبير فى تأكيد هذة المفاهيم، وفى إطار الرد عليها إجتمع لفيف من العلماء والمختصين فى علوم الوراثة والأحياء والنفس والإجتماع والأنثروبولوجيا فى مقر اليونسكو فى باريس يشرحون فية بطلان النظريات العنصرية، وأشتمل البيان على عدة نقاط منها:(فضيل عبد الوهاب،1990م،ص26).

1/ إن الناس جميعاً ينتمون إلى الجنس البشرى وينحدرون من أصل واحد على الرغم من وجود جدل حول زمن كيفية تفرع الجماعات البشرية من أصل واحد.

2/ الفوارق الموجودة بين الجماعات البشرية تعزى إلى التكوين الوراثى كما يعزى البعض الآخر للبيئة.

3/ ليس من الضرورى أن تكون الجماعات الدينية والوطنية والثقافية مطابقة لجماعات عرقية.

4/ الفوارق الموجودة بين الجماعات البشرية لاتقدم أى دعم للأفكار الشائعة عن أى تفوق أو إنحطاط عام.

مما سبق من تعريفات للعلاقات العامةمنذ نشأتها وبالوقوف على طبيعتها فى المجال الدولى إلى جانب التعرف على ماهية الشعوب ونشأتها،خلص الباحث إلى أن المشتغلين بالعلاقات العامة يتعاملون مع جمهوريختلف عن جمهورها الذى لازم البدايات فهو يتعدى المنظمات وجغرافية الدول المحدودة إلى آفاق أرحب وذلك من خلال أنشطة العلاقات العامة المتتطورة والتى لم تعد وظيفتها تقليدية كما كان فى السابق،وهذا يعنى بالضرورة معرفة هذا الجمهور –أى كان نوعه- وأن التصور لهذا الجمهورأصبح مختلفاً بحيث يؤثر على إتخاذ القرارات لدى الدول وعلى علاقاتها مع

غيرها من الدول الأخرى  فى عالم أصبحت فية العزلة مستحيلة وهذا التاثير البالغ لايمكن التقليل من شأنهأو تجاوزه،وبهذا يكون الرأى العام العالمى هدفاً إستراتيجياً تعمل لأجله العلاقات العامة من خلال وظيفتها القومية الجديدة فى تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة أو الدولة المعنيةوذلك من خلال بناء علاقات طيبة تجعل  الدولة منفتحة على العالم وخالية من النزاعات والأزمات والحروب ما أمكن ذلك.

**الرأى العام:**

ساعد فى تطور العلاقات العامة وأهميتها تطور وسائل الإعلام فى العصر الحديث وتزايد قوة الرأى بصفة مستمرة بإعتبار أن العلاقات العامة تهدف إلى تغيير الرأى العام(الداخلى والخارجى ) والتأثير فيه وإجتذابه والحصول على تأييده ومؤازرته(محمد العزازى،1998م،ص15).

يمكن تعريف الرأي العام بأنه يمثل" الطاقة النهائية الناتجة عن عملية تفاعل شعورية ولا شعورية بين أفراد جماعة ما إزاء قضية وقعت في بيئتهم وخلقت توتراً واضحاً ذوصلة بمصالحهم ". (محمد عساف، محمد صالح،2003م،ص166).

إن ظهور العلاقات العامة يتطابق مع المحاولات الحديثة لبحوث الرأى العام والإتصال الجماهيرى فى المجتمع الحديث لذلك فإن الإدارة لاتكون فعالة  إلا إذا قامت على أساس المعرفة الدقيقةللرأى العام(محمد عبدالقادر،1985،ص27)، وعليه لابد للعلاقات العامة أن تستخدم الفنون الإتصالية لتحقيق أهدافها لذلك نجد المزيج الإتصالى للعلاقات العامة يتكون من وسائل الإعلام والنشر والأشكال الإتصالية الأخرى.

**أهمية الرأى العام عند للشعوب:**

لقد أصبح الرأى العام قوة لايستهان بها فى الأنظمة الديمقراطية،وغدت له السيادة والسلطان فى حياة الأمم والشعوب وكان لثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصال، وتصارع الأفكار والمذاهب والتطور المذهل فى وسائل التعبير وسقوط العديد من الأنظمة الشمولية أبلغ الأثر فى ظهور الرأى العام كقوة لها وزنها، من أجل هذا إهتمت به مختلف القوى والأحزاب والحكومات وأصبح من الصعب على أى نظام أن يتجاهله، فأنشأت المعاهد العلمية والمراكز البحثية المتخصصة فى دراساته ومعرفة إتجاهاته وقياس آثاره كما أنشأت له الصحف الكبرى أجهزة وأدوات لمتابعة تطوراتة صعوداً وهبوطاً، تأييداً ومعارضةًإقبالاًونفوراً لهذا كان الرأى العام ضمن إهتمام عمليات العلاقات العامة وأنشطتها المختلفة أما فى الأنظمة الديكتاتورية فإن الحكومة تنظر للرأى العام نظرة عابرة، وتعتبره نتاجاً لهذه الأنظمة وليس مصدراً لها، فلا تقبل وجهة النظر الأخرى ولا قبل لها بالنقد ولاتستطيع تحملهولا تفسح المجال للإستماع لرأى الشعب أو الإستجابة له فلا تراعى مشاعر الجماهير أوتحفل بقضاياهم، غير أن الأحداث العلمية والشواهد العملية تؤكد أن القيادات الديمقراطية فى العالم أشد حرصاً على إشراك الرأى العام فى القرارات التى تمس حاضر المجتمع وتتعلق بمستقبله كما أن الحاكم فى هذه المجتمعات مقيد بإرادة الجماهير فهى التى تأتى به إلى سدة الحكم وهى التى تحاسبه على أخطائهوهى التى تسحب منه الثقة وتقوم بعزله إذا تجاوز الصلاحيات المسموح له بها فى الدستور ومن أجل هذا تنتشر مراكز إستطلاعات الرأى العام فى الدول الديمقراطية لكى تقدم مؤشرات عملية تعكس هموم الجماهير ورؤاهم فى القضايا التى تهمهم (محى الدين عبد الحليم،2008م، ص13).

لقد إتجه العالم اليوم إلى إعادة الإعتبار للرأى العام، حيث تتسع دائرة الدول التى تعتبر هذا العامل عنصراً فاعلاً فى الحياة السياسية، وقد تأثر هذا التحول بجملة من التطورات التى شهدها العالم منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وحتى اليوم وتمثلت فى بعض وجوهها فى التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسواها من القيم التى تتطلع الشعوب إلى إعتمادها أساساً لأنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية،كما أصبح للرأى العام قوةً وتأثيراًودوراً أساسياً فى قيام الحكومات أو إسقاطها مما دعى الحكومات إلى الإهتمام به من خلال أنشطة وبرامج مختلفة يتمعن طريقها شرح السياسات بهدف تهيئة أذهان الجمهور وتعبئته لقبولها وتأييدها.

لقد أدت عولمة وسائل الإتصال والتى تعتبر إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ خطط وبرامج العلاقات العامة إلى تحولات نوعية فى وعى الشعوب لمعضلاتها وإنفتاح الثقافات على بعضها، وإذا كانت تأثيرات هذه الظاهره لاتزال فى بدايتها إلا أن أبعادها تشكل أعظم ثورة فى تاريخ البشرية نظراً لتأثيراتها فى شتى مجالات الحياة للشعوب والأمم بدءاً من الميادين السياسية ووصولاً إلى قضايا المعرفة وحتى خصوصيات الحياة الشخصية والعامه، لكن الميدان الذى سيكون أكثر تأثراً بالتفاعل بين عولمة وسائل الإتصال وتطور ظاهرة الرأى العام هو الميدان السياسى، نظراً لأهميته وتأثيره على كآفة أنشطة الأمم والشعوب(هانئ الرضان1998م، ص5).

**دورالعلاقات العامة فى دعم صداقات الشعوب:**

يصف (وارين كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إبان الولاية الأولى للرئيس الأمريكي بيل كلينتون العلاقات العامة: "بأنها الجهود والأنشطة التي تطرح في سوق الأفكارالدولية "وحدد لها أربعة أهداف **هي**: (حمدى شعبان،2008م،ص210). التأكد

من أن الشعوب الأخرى تفهم على نحو دقيق الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها وقيمها ومؤسساتها.

- التأكد من أن فهم الولايات المتحدة الأمريكية للشعوب الأخرى وعلاقتها بها واضحة ومبنية على معلومات دقيقة.
- تنمية الفهم المتبادل من خلال بناء علاقات مدروسة ومخططة عبر القنوات الثقافية على مستوى الأفراد والمؤسسات.
- التأكد من أن واضعي السياسة الخارجية الأمريكية يضعون في إعتبارهم قيم واهتمامات وأولويات الجماهير في الخارج.

يتضح أن فهم كريستوفر يقترب من نموذج العلاقات العامة المتوازنة في إتجاهين، وعندما تسعى دولة ما لتحسين صورتها أمام الرأي العام الخارجي فإنها تسعى إلى بناءالثقة فيها كدولة مسالمة وإيجابية ومتعاونة مع المجتمع الدولي وأن تبدو بإعتبارها دولة جديرة بالثقة في المعاملات والتفاعلات الدولية، وعلى هذا فمفهوم الثقة ليس مفهوماً مجرداً فالثقة الدولية تعتبر عاملاً مهماً للدولة يتيح لها الحصول على الموارد والدعم السياسي والمادى من الدول الأخرى وهذه الثقة أو مايطلق عليها البعض السمعة الوطنية للدولة يمكن أن تكون في أحيان كثيرة أكثر فائدة لها من القوة العسكرية والقوة الاقتصاديةوهي في حد ذاتها أحد أشكال القوة.

لاحظ الباحث أن الرأى العام قد تجاوز ضيق المنظمة أوالدولة فشمل جغرافية الإقليم بل العالم بإثرة ليصبح الجمهور المعنى ذا صبغة دولية، وبإقناع هذا الجمهور والتأثير علية يترتبإتخاذ قرارات قد تؤثر وتضر بمصالح دولة ما، وعلية

لابد من التحسب لهذا الجمهور العريض وإقامة علاقات طيبة مع دول الجوار والعالم فى عالم أصبح قرية صغيرة جداً .

يمكن للعلاقات العامة أن تقوم بدور فعال فى إرساء السلام وتحقيق الإستقرار على المستوى الداخلى أوعلى المستوى الخارجى فإذا كانت هناك خطط من قبل الدولة وبرامج للتغير الإجتماعى والإقتصادى والسياسى أوغير ذلك من الخطط، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية التخطيط من خلال الأنشطة التى تقوم بها العلاقات العامة.

عملية العلاقات العامة فى إقامة علاقات دولية طيبة عبر مؤسسات الدولة المعنية تصل بتحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة ومعرفة وجهة النظر من موقف معين أولعرض وجهة نظر معينة حتى تكتمل صورة الوطن المعنى فى البلد المعنى وحتى تتم صيانة العلاقات التى تسعى الدولة لها وفقاً للأهداف المرسومة والخطط المدبرة، ويلاحظ اليوم أن أى دولة لاتستطيع أن تعيش فى عزلة فى عالم تشابكت علاقته فى المحيط الدولى وأصبحت تلك العلاقات تؤثر فى فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية تحاول التوفيق بين المصالح القومية والأيدولوجيات المتباينه وبين التيارات العالمية المتصارعة مستفيدةً فى ذلك من أنشطة العلاقات العامة التى تمارسها، خاصة وأنه لاتوجد حلول سهلة للمشكلات العالمية المتعددة.

فالدولة إذا كانت قادرة على إختيار حلقاتها فهى ليست قادرة على إختيار جيرانها، لذا على الدولة أن تتعلم كيف تحيا وتعيش مع الدول الأخرى وأن تحل نزاعاتها وأزماتها بالطرق السليمة، ولهذا فإن فعالية العلاقات العامة داخل أروقة الدولة المعنية تعتمد على وضوح أهداف السياسة الخارجيه لأجل المساهمة فى تقوية علاقاتها مع دول الجوار والعالم.

بهذا تساهم العلاقات العامة بصورة فعالة فى صناعة القرارت السياسية فهى تعمل على قراءة الرأى العام وتنقله إلى صانعى القرارت، الأمر الذى يساعد على زيادة التفاعل بالقضايا المصيرية للوطن والعمل على إستقرارة ويعزز من تواصله الدولى وبهذا تكون العلاقات العامة وسيلة من وسائل السياسة الداخلية والخارجية تسعى مع غيرها من الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتهدف العلاقات العامة إلى الدفاع عن فكر الدولة السياسي والحفاظ عليه، كما وأن بعض الدول لا تقتصر أهدافها على الدفاع عن فكرها السياسي بل تتعدى ذلك إلى محاولة نشر هذا الفكر لدى شعوب الدول الأخرى، كما أن أحد أهم أهداف العلاقات العامة الدولية هو حماية سيادة الدولة وتدعيم أمنها القومي وذلك من خلال عدة طرق منها إجراء التحالفات مع الدول الأخرى (على عجوة،1977م، ص38).

ويرى على عجوة أنه لو كانت الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجيه فإن العلاقات العامة أيضاً يمكن أن تلعب نفس الدور لما يوجد بينهما من صلة وثيقة فى الواقع حيث يؤديان وظيفة الإخبار والمعلومات وتحسين العلاقات بين الدول(على عجوة،1977،ص15).

مما سبق إستخلص الباحث أن نشاط العلاقات العامة لابد أن يرعاه جهاز رسمى يكون مبادراً وفاعلاً بذاته فى هذا النشاط، أومرجعاً مساعداً للنشاط غير الرسمى والذى يقوم به الأفراد المنتسبين إلى بلد ما وحتى يكون هذا الكيان مؤثراً لابد له من تخطيط واضح وجهود مستمرة فى هذا المجال.

عملياً لقد أخذت العلاقات العامة فى المجال الدولى أنواعاً عديدة فى الدول المتقدمة حيث أنشأت كثير من الدول أجهزةً خاصةً لتحقيق أهداف العلاقات العامة دولياً كالمعاهد والمنظمات الدوليةالخاصة بالعلاقات العامة وعلى سبيل المثال فى مصر

تكونت الهيئة العامة للإستعلامات، والجهاز المركزى للإستعلامات فى بريطانيا والوكالة المركزية للعلاقات العامة فى كندا ولكل هذة الأجهزة أهداف واضحة ووسائل لتنفيذها وهى من أنجح أنواع العلاقات العامة فى الإطار الدولى، كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورًا مذهلاً لمفاهيم ونظريات العلاقات العامةلتصبح ممارسة العلاقات العامة ذات مفهوم دولي يمارس فعلاً في العلاقات الدولية.

إن الدولة التي تريد النجاح في علاقاتها الدولية لا بد أن تعمل على الأسس العلمية القادرة على الوصول من خلالها إلى أهدافها ومنها إستخدام أساليب ووسائل العلاقات العامة الفاعلة لأن المجتمعات الحديثة أصبحت تولي أهمية للشعوب وللرأي العام العالمي حيث يأتي دور العلاقات العامة الدولية وما تمتاز به من أنشطة وفعاليات مدروسة في التعامل مع الجماهير لمعرفة أرائها وتوجهاتها ومعتقداتها وأنماط سلوكها لتحقيق التكييف والإنسجام بين الدول والمجتمعات والتقليل من الأزمات السياسية(محفظ أحمد،2011م،ص296). يرى الباحث أن الأحداث الأخيرة التى شهدتها بعض دول المنطقة مثل ثورات الربيع العربى ستنعكس إيجابا على مهنة العلاقات العامة وأن المؤسسات السياسية ستكون أكثر إهتماما بالرأى العام وآراء الجماهير.

## المبحث الأول

## (مفهوم الأزمة، أسبابها وأبعادها )

### مفهوم الأزمة: ( Crisis)

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وإنتهاءً بالأزمات الدولية.

بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الإجتماعية.

وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة أو الحكومة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري.

ولما للأزمات ومواجهتها من أهمية كبيرة تتطلب المواجهة، فعليه سيقوم الباحث بتوضيح مفهوم الأزمة، وخصائصها، ومراحلها، وأسباب نشوئها، وأنواعها.

### تعريف الأزمة: (Crises )

كلمة (Crises ) كلمة يونانية تعنى نقطة تحول فى موقف مفاجئ يؤدى إلى أوضاع غير مستقرة، مايهدد المصالح والبنية الأساسية وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، كل ذلك قد يجرى فى وقت قصير يلزم معه إتخاذ قرار محدد للمواجهة فى وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو قادرة على المواجهة، وتخرج الأزمة عن نطاق السيطرة وتتلاقى الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة على مسار الأزمة (سمير احمد،1992م،ص238). لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيس في واقع الحياة البشرية والمؤسسية، وهذا يدفع إلى التفكير

بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها، والإستفادة إن أمكن من نتائجها الإيجابية.

بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الإجتماعي والسياسي والإقتصادي حيث أشار إلى ذلك بقوله:

**يقصد بالأزمة من الناحية الإجتماعية**: " توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة وإضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة" (عليوة السيد،2002م ، ص13).

**أما الأزمة من الناحية السياسية**: " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أوسياسياً، أو نظامياً، أو إجتماعياً، أو إقتصاديا، أو ثقافياً "(عليوة السيد،2002م، ص13).

**ومن الناحية الإقتصادية فهي تعني**:" إنقطاع في مسار النمو الإقتصادي حتى إنخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلى أكثر من النمو الإحتمالى "(هلال،محمد،2004م،ص51).

وسوف يقوم الباحث بتقصي المعاني اللغوية والإصطلاحية اللأزمة ومن ثم مفاهيمها وذلك على النحو التالي:

**الأزمة لغةً:** تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم(الرازى محمد،1967م، ص15).

ومصطلح الأزمة ( Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية ( KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide).(جبر،محمد،1998م،ص66).

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة إذ ينطقونه ( Ji-Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على( الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن إستثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة (الشعلان ،فهد،2002م،ص17).

**أما الأزمة إصطلاحا:** فهي "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة" (الشعلان ، فهد،2002م،ص26) .

ويعرف قاموس (رندام ) الأزمة بأنها:" ظرف إنتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير ( Random,1986.p6).

كما يعرفها( فليبس) بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً وإهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة إعتماداًعلى درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الإعتيادي للمنظمة".

ويعرف (رضا رضوان) الأزمة بأنها:" فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً" (رضوان ،رضا 1419هـ،ص44) .

ويعرفها بيبر ( Bieber) بأنها:" نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على إحتوائها أو درء مخاطرها (جبر،محمد،1998م،ص67).

وعرفت أيضاً بأنها وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى مرحلة تهدد بحدوث تحول جذري في هذه العلاقة كالتحول من السلم إلى الحرب وغيرها.

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق(هنري كيسنجر) فاعتبر الأزمة بأنها: " عرضاً (Symptom ) لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الإنفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها" (عبدالرحمن ابراهيم ،2001م،ص29).

مما سبق وبإستقراء تعريفات الأزمة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في: ( Jonthan,1998,p22 ).

- وجود خلل وتوتر في العلاقات.
- الحاجة إلى إتخاذ قرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة.
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.
- سالوقت يمثل قيمة حاسمة.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الباحث يعرف الأزمة بأنها:" حالة غيرعادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى تهديد الإستقرار وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة لدى الدولة في الوقت المحدد".

إن مفهوم الأزمة مثل ساير مفاهيم العلوم الإجتماعية يتداخل مع مفاهيم أخرى ذات إرتباط به، ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة، أو قد تؤدى هى نفسها إلى حدوث الأزمة، وقد رأى الباحث أن يذكر منها على سبيل المثال الآتى :

**المشكلة:( Problem )**

تمثل المشكلة حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التى تعوق تحقيق الأهداف أوالوصول إليها، وتظهر المشكلة بوضوح عندما تعجز الدولة فى الحصول على النتائج المتوقعة من أعمالها وأنشطتها المختلفة، والمشكلة هى السبب لحاله غير مرغوب بها، وبالتالى يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة، إذا أتخذت مساراً حاداً ومعقداً يصعب حساب وتوقع نتائجة بصورة دقيقة، وهذا مايفرقها عن الأزمة حيث تحتاج إلى التفكير والجهد المنظم للتعامل معها والقضاء عليها .

**الصراع : (Conflict )**

وهو يعبر عن تعارض مصالح وتصارع إرادتين، وهو فى كثير من الأحوال معروف الأبعاد والأطراف والإتجاهات.

**النزاع : (Dispute)**

وهو تعارض فى الحقوق القانونية.

**مفهوم الكارثة: (Disaster)**

الكارثة من كرث بمعنى الغم، تقول: فلان إشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد(معلوف،لويس،1951م،ص720) .

أما قاموس أكسفورد ، فقد عرف الكارثة(Disaster ) بأنها: " حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً، وهو سوء حظ عظيم" (الشعلان ،فهد،2002،ص28).أما السيد عليوة، فقد قال بأن الكارثة: هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة

حدثت فعلاً ونجم عنها ضرراً في الماديات أوكليهما معاً (عليوة السيد،2001م،ص12).

أما عبد الوهاب محمد كامل فقد عرف الكارثة بأنها: "حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى إرتباك وخلل وعجز في التنظيمات الإجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات (كامل عبد الوهاب،1424هـ،ص21).

وعلى ما تقدم نستطيع أن نجمل أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي:

الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

في الأزمات نحاول إتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، ربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها(الشعلان ،فهد،2002م،ص36).

أما المشكلة التى تبقى دون حسم فترة طويلة تتحول إلى كارثة، والكوارث هى غالباً المسببة للأزمات فالكارثة هى الحالة التى حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر فى الموارد البشرية أو المادية – أو كلاهما- ويمكن حصرها خلال فترة زمنية محددة وأسبابها تتمثل فى:

**أسباب طبيعية**: مثل الزلازل والبراكين.

**أسباب بشرية:** مثل الصراعات الإدارية والقبلية.

**أسباب صناعية:** ناتجة من إستخدام معدات تكنولوجية وصناعية.

تعد الكارثة تغيير مفاجئ ذو أثر تدميرى حاد ينتج عنه تغيرات تتعلق بعملية التوازن وهى فى مجملها عوامل مناهضة للشعور القومى وعادة ماتكون سبباً فى الأزمات (www.shabab.net).

**خصائص الأزمة:**

إن مفهوم الأزمة يراد به تحديد مغزى أو سياسة ما فى وقت معلوم بشأن قضية معينة أو محددة وهى ذات خصائص أو سمات نورد منها:

- إن الأزمة هى ضيق فى الوقت وقصر فى المدة الكافية للحصول على المعلومات الأكيدة والموثوق بها.
- قد تخلق الأزمة أوضاعاً تعين على تهويل الأمور مما يتسبب فى إرباك وظيفة الإدراك والذى ينتج عنه قصوراً فى الأداء فى أجواء الأزمة.
- إن الأزمة تجعل صناع القرار فى حالة من الإنهاك البدنى والإجهاد الذهنى طيلة مدة الأزمة.
- إن الأزمة تصاحبها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف السرعة فى إتخاذ القرار لمجابهتها.
- الدخول فى دائرة المجهول الذى يصعب معرفتة أو حسابه بدقة.
- إشتداد جبهة المواجهة وإتساعها ليشمل الصراع الأزموى عناصر ذات مصالح لم تكن لتجرؤ على كشف حقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.

وفى إطار السعى لإيجاد حلول للمشكلة التى يتناولها البحث يستصحب الباحث البعد الدولى بصورة مستمرة فى كل المباحث ذلك لأن إيجاد الحلول يرتبط بالشأن الدولى لما لهذه الأزمة – دارفور – من تداخلات (محلية /دولية)، وعليه كان لابد من الإقتراب من مفهوم الأزمة الدولية.

**الأزمة الدولية: (International Crisis)**

ذكر (الأستر بوهان) مدير المعهد البريطانى للدراسات الإستراتيجية فى تعريفه للأزمة الدولية " لقد اشتقت كلمة أزمة من الفعل أزم بمعنى إشتد وكانت تستخدم لوصف إشتداد المرض الخطير الذى قد يؤدى إلى الموت أو إلى الشفاء فالأزمة إذاً فترة صراع بين دولتين أو مجموعة من الدول على إثر تحدى أحد الأطراف للطرف الآخر حول نقطة معينه أو موضوع محدد عندما يقتضى الأمر إتخاذ قرار بالرد على ذلك التحدى بمثله، وتشمل فترة الأزمة حجم القضية المتنازع عليها ومدى شمول القرار المتخذ والأحداث المترتبة على ردود الفعل من جانب الخصم فى الطرف المقابل" (العراق،ملحق1، ص1).

عرف الأزمة الدولية (مايكل برشتر): "هى تدهور خطير فى العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة لتغير فى البيئة الداخلية أو الخارجية للأطراف، هذا التدهور يخلق لصناع القرار إدراكاً لتهديد خارجى للقيم والأهداف الرئيسية لسياساتهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لإحتمالات التورط فى أعمال العداء العسكرى كما يزيد إدراكهم لضغوط الوقت المحدد للإستجابة لذلك التهديد والرد عليه" (مصطفى علوى ،1987م،ص167).

(ميخائيل نيكولن) مدير معهد ريتشارد سن، لندن عرف الأزمة "بأنها الموقف الذى ينطوى على مخاطر التطور إلى كارثة وينطوى من جهة أخرى على آثار ردود فعل

آنية ،أى أن الأزمة هى نقطة الإلتقاء بين عنصرى مركز جاذبية الخطر وسرعة إتخاذ القرار" (العراق،ملحق1،ص2). يتلخص مفهوم الأزمة على أنها كم من مجهول متشابك ومتداخل تنشئه وتدفع إليه جملة عوامل بعضها ظاهر وبعضها خفى ويتزايد فيها حجم المجهول ومكامن الخطر وتتلاحق فيها وتتداعى الأسباب والنتائج ليصبح كل منها يغزى الآخر.

**أبعاد الأزمة:**

عادة ماتصنف الأزمات على عدة أسس من أهمها طبيعة الأزمة ودائرة تأثيرها وحدتها وعمقها وأسبابها وإمكانية توقعها وإكتشافها ومنعها من عدمه ومتطلبات مواجهتها وغيرها من الأسس، ومن حيث المبدأ هناك الأزمات التى من صنع الإنسان (عمداً أو خطأً أو إهمالاً)، وهناك الأزمات التى تنشأ من عوامل طبيعية وهناك الأزمات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية والعسكرية والأمنية وهناك الأزمات المتوقعة والأزمات التى يصعب توقعها وهناك أزمات متكررة أوغير متكرره وهناك أزمات عنيفة وأزمات هادئة، وهناك أزمات وطنية وأزمات إقليمية وأزمات دولية، وغير ذلك من الأزمات المختلفة حسب أساس التصنيف، وقد تأخذ الأزمة صفة أو أكثر أوتقع تحت تصنيف أوأكثر من هذة التصنيفات حسب طبيعتها ومكان وزمان وأسباب حدوثها وأطرافها وآثارها الواقعة أم المحتملة (سعيد بن على ،2005،ص18).

الأزمات المحلية تحدث داخل كيان الدولة ولأسباب داخلية كالصراع بين القبائل على المراعى وخلافه، أما الأزمات الإقليمية تحدث نتيجة للخلافات بين الدول مثال الأزمات التى تنتج عند ترسيم الحدود، وبعض الأزمات هى دولية تنشأ نتيجة لإختلاف وتضارب المصالح بين الدول ويكون تأثير مثل هذه الأزمات ذا بعد دولى أما التى تحمل أكثر من تصنيف فهى عادة ماتكون نتيجة لتقاطع المصالح الدولية

خاصة بعد أن صارت الأحداث متداخلة فى ظل عالم أصبح قرية صغيرة تحكم العلاقات فيها مصالح مشتركة. بالنظر لمستويات وأبعاد الأزمة، إستخلص الباحث أن أزمة دارفور هى الأكثر تعقيداً حيث أنها تقع تحت أكثر من تصنيف لأنها بدأت محلية ومن ثم تم تدويلها لتضع السودان فى مواجهة مع دول العالم لتصبح أزمة محلية / دولية فى آن واحد.

**مراحل الأزمة:**

تختلف مراحل الأزمة بإختلاف طبيعتها حيث أن هناك أزمات تمر بمراحل يصعب التنبوء بحدوثها إلا أن هناك البعض منها من الممكن رصد مؤشراتها منذ البداية ومتابعتها، ويرى الباحثون مراحل الأزمة كل من وجهة نظرة فيتفقون على بعض المراحل ويختلفون بالبعض الآخر، وبالرغم من إختلاف وجهات نظربعض الباحثين فى مراحل الأزمات إلا أنه لايوجد إختلاف فى المضمون، ونجد أن لكل أزمة دورة حياة تشبه دورة حياة الإنسان. عادة ماتنشأ الأزمة فى مناخ (مضياف) لها، حيث توجد بيئة توفر عوامل مساعدة لنموها وتكونها (الجينى ) فى رحم هذه البيئة، فإذا لم تجد الإهتمام والإنتباه فإن هناك مظاهر معينة من التوتر تكون بمثابة مؤشرات وعلامات والتى ما أن وجدت بعض العوامل المساعدة التى تقدح النار فى الزناد إلاوأعلنت عن ميلاد الأزمة، وعندما لايكون هناك وعى بحيث يتم إكتشاف هذة المرحلة فإنها تظهر على الأرض وتمر بالمراحل الآتية : (سعيد بن على ،2005م،ص19).

أنظر الشكل رقم (1)، ص79.

**مرحلة الكمون والتكوين:** وهى المرحلة التى تنضج وتظهر فيها أسباب ميلاد الأزمة، والأزمة مثل الجنين الذى ينمو داخل الرحم، وهذه المرحلة قد تطول وقد تقصر حسب الظروف أو الإجراءات التى تعجل أو تبطئ بالأزمة أو تقضى عليها قبل ميلادها.

**مرحلة ميلاد الأزمة:**

يشعر المسؤولون بإحساس مبهم بأن هناك مشكلة في الطريق وعندها تسفر الأزمة عن نفسها وتظهر على سطح الأحداث، وإنِ استطاعوا أن يتعرفوا ولو جزئياً على العوامل الأساسية فيها أمكنهم أن يقوموا بتنفيس الأزمة، أي تحويل مسارها من خلال خلق إهتمامات جديدة أو توقيف المحركين لها.

**مرحلة النمو والإتساع:**

تأتى نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى فى الوقت المناسب لذا فإن الأزمة تأخذ فى النمو حينما يتم تغذيتها بمحركات وأشخاص وأسباب إضافية وتبدأ فى إستقطاب الإهتمام بسبب إتساع دائرة وعمق تأثيرها وتصاعد وتيرتها، وفي هذه المرحلة يجب على المسؤولين إستقطاب حركات وعوامل النمو أو تحييدها أو خلق تعارض بين الأشخاص المحركين لها حتى لاتنفجر.

**مرحلة الإنفجار:**

وهى المرحلة التى لم يعد بالإمكان معها إحتواء الأزمة.

**مرحلة النضج:**

تعد من أخطر مراحل الأزمة وهى المرحلة التى تبلغ فيها الأزمة أقصى درجات تأثيرها وعنفها حيث تصبح السيطرة عليها صعبة وتبدأ فى إفراز خسائر فادحة وقد تستقر عند ذلك المستوى لفترة تطول أو تقصر حسب طبيعة الأزمة وإدارتها وأطرافها، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذة المرحلة إلا إذا قوبلت بعدم الإهتمام الكافى فى مراحلها السابقة ولم يقم متخذوا القرار بمواجهة جذرية لمسببات الأزمة. يرى الباحث أن هذه المرحلة مثل المرحلة التى تمر بها أزمة دارفور الآن.

**مرحلة الإنحسار والتقلص**:

هى المرحلة التى يتم فيها إستعادة السيطرة على الأوضاع والأحداث وفيها تبدأ الأزمة بالإنتهاء والإنحسار نتيجة لمواجهتها وحسن إدارتها التى أفقدت الأزمة جزءاً هاماً من قوتها.

**مرحلة الإختفاء والتلاشى:**

تصل الأزمة هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها ولعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهى الإهتمام بها والحديث عنها، فإن فقدت الأزمة أسبابها وأشخاصها بدأت في الإختفاء وأنتهت تماماً فلا يبقى إلا آثارها ونتائجها.

وعلى المسؤولين عدم التفاؤل فربما يلم الأشخاص شتاتهم أو تبدأ أسباب الأزمة في النهوض مرةً أخرى وعلية يجب إعادة البناء بالتعلم من ألأخطاء السابقة.

**شكل رقم (1) مراحل الأزمة**

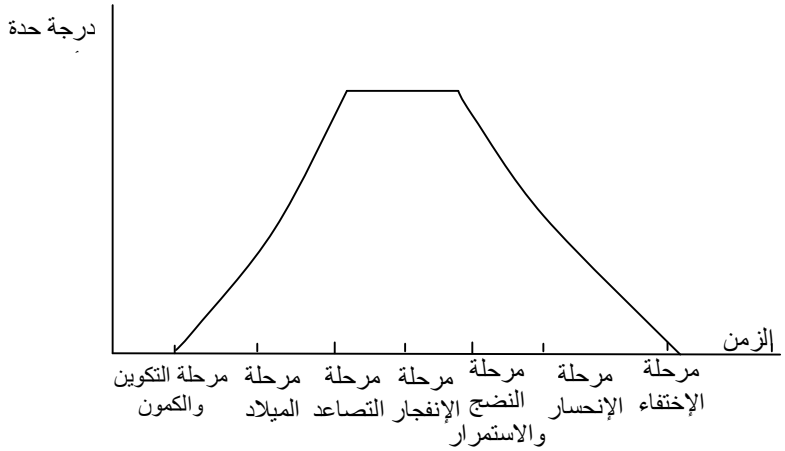


يرى الباحث أن أساليب التعامل مع الأزمة يعتمد على معرفتنا بالمرحلة التي تمر بها وكلما كان الوعى بالأزمة ومسبباتها مبكراً كانت السيطرة على الأحداث سهلة وسريعة وهذا يقلل من الجهود المبذولة والخسائر المتوقعة، كما يرى أن اللامبالاة وإهمال الوقت قد يؤديان إلى مخاطر غير محسوبة النتائج، فإن لم يكن بمقدرونا منع وقوع الأزمات

فليكن التنبؤ بها عاملاً يؤدى إلى تدارك مراحلها المتقدمة، وفى نهاية الأمر يجب أن تترك الأزمة بعد نهايتها دروساً مستفادة لإعادة البناء والعمل على منع تكرارها فى المستقبل.

**أزمة دارفور:**

ظلت دارفور طوال الفترة مابين (1916م-1956م ) جزءاً لايتجزأ من السودان الحديث كمنطقة متخلفة يحكمها بريطانيون بإعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية وعندما إستقل السودان تحولت السلطة السياسية والإقتصادية إلى أيدى الشماليين العرب، المسلمين فى غالبهم أو مايسمى بالمجموعة النيليه العربية المسلمة المسيطرة(عبده محتار،2010م، ص86).

كانت هناك نزاعات فى الإقليم فى الفترة مابين (1956م- 1980م )، أى منذ إستقلال السودان وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمى وهى نزاعات بين مجموعات قبلية محلية أستخدمت فيها أسلحة تقليدية، وفى الفترة من( 1983م- 1993م ) تحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية ومجموعات تشادية، والحكومة المركزية مع إستخدام الأسلحة الحديثة ، أما الفترة بين( 1992م -2002م ) كان هناك إستقطاب إثنى - عرب ضد غير العرب – ومع تدخل الحكومة أصبح الصراع قومياً .

يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا النزاع الأخير فى العام 2003م، إنطلقت عام 1982م ثم أخذت بعداً جديداً فى عام 1986م فى عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدى، ذلك حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى (التجمع العربى ) بدعم حزب الأمة فى مواجهة قبيلة الفور والتى يدعمها الحزب الإتحادى الديمقراطى الشريك فى الإئتلاف الحكومى آنذاك، بينما يرى آخرون أن هذه المرحلة الآخيرة (حكومة الإنقاذ الوطنى ) قد شهدت تفاعل الإسلام السياسى مع

الإستقطاب الإثنى، فعندما جاءت إلى الحكم فى 30يونيو من العام 1989م، تصاعدت إثنية الصراع (Ethnicization) بسرعة متزايدة حيث كان للحكومة الجديدة تأثير مباشر وقوى فى تغذية النزاع بأبعاد أيدولوجية وعرقية وسط الأطراف التى تسمى عرب وزرقة، وعندما شعر الفور بأن مايجرى قد تجاوز الحدود قامو فى بداية العام 2003م بتكوين جيش تحرير دارفور، وفى وقت قصير إنضم إليهم الزغاوة وتحول الإسم إلى حركة تحرير السودان، ثم برزت لاحقاً حركة أخرى تسمى العدل والمساواة ومن ثم توالت الحركات.

الصراعات والنزاعات المتعددة التى شهدتها دارفور منذ العام 1957م وحتى تاريخ هذا البحث كانت لأسباب مختلفة إنتهت بها إلى مرحلة الأزمة، ونوردها هنا مع ملاحظة أن مسألة التمرد وظهور الحركات المسلحة (التسييس ) برزت بصورة قوية فى الفترة التاريخية التى يتناولها هذا البحث (أنظر الجدول أدناه)، وتجئ أهم الأسباب فى **الآتى:**

- التخلف وغياب التنمية وضعف التعليم.
- النزاع حول الأراضى (نظام الحواكير).
- النزاع حول مصادر المياه.
- الصراع حول مسارات الرحل(المراحيل ) ويرتبط دائماً بين الرعاة وأصحاب الزراعة المستقرين.
- الإحساس بالظلم فى المجال الخدمى والتنموى.
- الصراع حول السلطة وأثر الحكومات المحلية والمركزية من خلال تسييسها للصراع القبلى وحل الإدارة الأهلية ثم إعادتها من خلال التسييس (تعيين الموالين للنظام زعماء للقبائل ).
- نزاع دول الجوار والهجرة الوافدة وتدفق السلاح وظهور النهب المسلح.

يجمل الباحث القول فى أن جذور أزمة دارفور وتداعياتها يعود بصفة عامة إلى إشكالية التخلف والإهمال وإعراض الحكومات المتعاقبة عن التصدى لها منذ أن كانت مشكلة، كما أن الصراعات القبلية والتدخلات الإقليمية ساهمت بطريقة أوبأخرى فى عدم الإستقرار الأمنى بالإقليم، أضف إلى ذلك تنافس السكان على المراعى وملكية الأرض هذا فى ظل العصبية للقبيلة وتراجع دور الآليات التقليدية لفض النزاعات ومن ثم تسييس الصراعات والتى تم تحويلها بعد عام 2003م إلى صراع مع الدولة نفسها مما ترتب عنه وضع السودام بأكمله فى مواجهة مع بعض الدول لتصبح أزمة دارفور ذات صبغة مزدوجة(محلية/دولية).

**جدول يوضح النزاعات القبلية فى دارفور( 1957م – 2006م ) الأطراف والأسباب.**

| التاريخ | أطراف النزاع | الأسباب الأساسية للنزاع |
|---|---|---|
| 1957 | الميدوب ضد الكبابيش | سرقة إبل |
| 1968 | الرزيقات ضد المعاليا | المراعى وسرقة الأبقار |
| 1969 | الزغاوة ضد الرزيقات | المرعى والماء |
| 1974 | الزغاوة ضد البرقد | سرقة حيوانات |
| 1976 | بنى هلبة ضد رزيقات الشمال | المرعى وسرقة الحيوانات |
| 1980 | التعايشة ضد السلامات | الماء والمرعى |
| 1982 | الكبابيش والكواهلة ضد الميدوب والبرتى | إحتلال أراضى وسرقة الحيوانات |
| 1984 | المسيرية ضد الرزيقات | المرعى والماء والسرقة |
| 1987 | القمر والمراريت ضد الفلاتة | المرعى وسرقة الحيوانات |
| 1989 | فور كبكابية ضد الزغاوة | دخول فى الأراضى والسرقة |
| 1989 | الفور ضد 27قبيلة عربية | تحامل عنصرى ولخضاع سياسى |
| 1990 | القمر ضد الزغاوة | دخول أراضى وسرقة حيوانات |
| 2001 | الرزيقات ضد الزغاوة | أسباب سياسية وتحامل عنصرى |
| 2004 | الرزيقات ضد المعاليا | المراعى والماء والأرض |
| 2005 | الداجو والمسيرية | التمرد |
| 2005 | البرقد ، المسيرية والمسبعات وداجو | التمرد والأرض |
| 2006 | برقد ورزيقات | التمرد |
| 2006 | الهبانية والمساليت والرزيقات | الأرض والتمرد |
| 2006 | الزغاوة كلمتى والدينكا | نهب مسلح |

لاحظ الباحث أن الصبغة السياسية لهذه المشكلة بدأت تظهر بعدالعام 2003م حيث دخل (التمرد) ضمن أسباب النزاع فى الإقليم (أنظر الجدول أعلاه )، أيضاً مايجدر ذكره هنا أن النزاعات والتى تختلف أحياناً فى مسبباتها مازالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث. دخل التهميش مؤخراً كأحد مفاعلات الأزمة من وجهة نظر النخبة الدارفورية والتى كثيراً ماعبرت عن تظلمات بسبب عدم إدارة الحكومة السودانية لمسألة التنوع بعدالة وشفافية وتوازن يحقق التكامل الوطنى والوحدة المستدامة فانتقل الصراع من قبلى إلى صراع مع المركز فكان الإنفجار وكانت الأزمة.بعد التعرف على أسباب النزاعات فى دارفور على المستوى الداخلى، والتى أصبحت أزمة حقيقية

بإعتراف الحكومة السودانية، نستطيع القول أن أزمة دارفور كانت تنتظر لحظة الإنفجار بعد أن مرت بجميع مراحل (الأزمة) وتوافرت لها كل المعطيات والظروف الموضوعية، هذا مع عدم وجود إهتمام كافى من النخبة السودانية وإدراكها للأزمة فى مراحلها الأولية خاصة وأن الصراع إستمر لسنوات عديدة تكفى للتنبوء بالمخاطر المستقبلية. لقد إستند الباحث فى إستخدام مصطلح أزمة بدلاً عن المفاهيم الأخرى– ورد تعريفها –فى توصيف مايحدث فى دارفور على المأساة التى أصابت الإقليم فى الفترة(2003م- 2006م) حيث إستوفت جميع شروط الأزمة والتى تمثلت فى **الآتى:** (مفوضية التأهيل ،2007م، ص23) .

- خراب الديار.
- هلاك الثروة الحيوانية.
- إنهيار الإقتصاد.
- دمار البنية التحتية.
- هتك النسيج الإجتماعى.
- قتل الآف الأنفس.
- تشريد أكثر من مليون ونصف نسمة.

ولأن الباحث يتعامل مع أزمة دارفور بكل أبعادها(محلية /دولية)، كان لابد من التعرف على موقف المجتمع الدولى من الأزمة فى المبحث التالى.

## المبحث الثانى

## تدويل أزمة دارفور

### موقف مجلس الأمن والمجتمع الدولى من الأزمة:

لاأحد ينكر حتى الحكومة السودانية نفسها أن أزمة دارفور أصبحت دولية ذلك لأنها وضعت السودان فى مواجهة مع الكثير من الدول، ومايعزز ذلك أنها أصبحت تتصدر الأخبار فى وسائل الإعلام الدولية – الفترة التاريخية التى يتناولها البحث- والمراقب للشأن السياسى يجد أنه ومنذ إندلاع النزاع فى دارفور عام 2003م أصدر مجلس الأمن الدولى حوالى عشرين قراراً بسبب أزمة دارفور حيث شملت حظر توريد وتصدير المعدات العسكرية إلى الكيانات غيرالحكومية (القرار1556لعام 2004م) حظر السفر على بعض الأفراد، إضافة إلى تجميد الأرصدة المالية القرار (1591م لعام 2005م)، إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية (القرار 1593لعام 2005م) وهوما أدى فيما بعد لإصدار مذكرة إعتقال من المحكمة الجنائية بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق وزير الدولة للشؤون الداخلية السابق أحمد هرون، وبحق القائد الميدانى (للجنجويد) على محمد عبد الرحمن كوشيب ووصل الأمر إلى إصدار قرار بتوقيف الرئيس البشير نفسة ولكن رغم المحاولات المتعددة لم يتم تنفيذ القرار- حتى كتابة هذا البحث - وقد ساهمت هذه القرارات بصورة كبيرة فى التأثير على قرارت الدولة وإعادة توجيه مسارها(مركز الجزيرة،2013م، ص292).

**مفهوم التدخل:**

هو تعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التدخل سنداً قانونياً . الغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل فى أمرها بإتباع ماتمليه عليها فى شأن من شئونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة، لذا فإن التدخل فى شكله المطلق هو تقييد لحرية الدولة والإعتداء على سيادتها وإستقلالها(الأمم المتحدة ،المواد 13-36).

**أسباب التدخل الدولى فى دارفور:**

لقد أثرت مجموعة من الأحداث السياسية على قضية دارفور وجعلت منها شأناً عالمياً وباتت دارفو محل إهتمام المجتمع الدولى. أبرز هذه الأحداث على النطاق الدولى كانت كالآتى:

- تولى اليمين المسيحى الأمور فى الولايات المتحدة الأمريكية وماتبع ذلك من أحداث منها، أحداث الحادى عشر من سبتمبر الشهيرة (2001م) المتعلقة بتفجير برج التجارة العالمى ترتب على ذلك ماعرف لاحقاً بالحرب على الإرهاب وتحت هذا المسمى أسقطت مبادئ ومفاهيم حقوق الآخرين حيث أستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبما تمتلك من نفوذ وعبر مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان من تمرير كل القرارات بشأن ملف دارفور وفق مصالحها، ومما يؤكد ذلك صدور القرار (1593) الصادر من مجلس الأمن والقاضى بتحويل ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية والذى حوى فى الوقت نفسه قراراً بإعفاء الجنود الأمريكان عن المساءلة الجنائية عن الجرائم التى تقع منهم علماً بأن أمريكا نفسها غير مصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائيه الدولية.

- علو صوت من يدعو إلى إعلاء القيم الإنسانية الفردية وبالتالى تكريس فكرة عالمية حقوق الإنسان من خلال التدخل الفورى لمجلس الأمن لحظة وقوع إعتداء على حقوق الإنسان وإن أدى ذلك للمساس بسيادة الدولة.

- فشل المجتمع الدولى (الأمم المتحدة ) فى إيقاف إنتهاكات حقوق الإنسان حيث أنها أنتهكت فى أجزاء واسعة من العالم كرواندا ويوغسلافيا على سبيل المثال، الأمر الذى سبب حرجاً بالغاً للأمم المتحدة ولعل مشكلة دارفور كانت سانحة طيبة للأمم المتحدة لتثبت للعالم أنها لن تسمح بتكرار ماحدث من قبل فى رواندا ويوغسلافيا بذلك التباين مابين تلك الأحداث وأحداث دارفور.

- ظهور كيان دولى جديد والمتمثل فى المحكمة الجنائية الدوليه ودخولها حيز النفاذ فى العام 2002م بمفاهيم أن تشكيلها يعد بداية عهد جديد للقانون الدولى الجنائى، وسعت هذه المحكمة لإبراز جديتها فى التعامل مع الجرائم التى تندرج تحت إختصاصاتها(العون،الإبادة ،الإنسانية، الحرب ) هكذا لم تجد المحكمة الجنائيه كبير عناء فى إحالة ملف دارفور للنظر فيه كأول دعوى جنائية لتؤكد للعالم جديتها فى تحقيق العدالة الجنائية الدولية وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

**الدوافع الخاصة بالإقليم:**

يمكن أن نجمل مسببات الإهتمام الدولى المتعاظم بشأن أزمة دارفور فى **الآتى:**

- مؤشرات ثروات أرض دارفور.
- الصراع غير المعلن بين الدول العربية من أجل الهيمنة الإقتصادية والسياسية على الشأن السودانى.

- فى ظل أزمة نقص المياه والغذاء كمهددات للبشرية أصبح السودان محط أنظار العالم بما يملكه من موارد ومدخلات يمكن أن تسهم فى حل ضائقة الغذاء والماء.
- إدراج السودان ضمن خارطة الشرق أوسطية الجديدة.
- وقف المد الإسلامى المتنامى حيث يعد السودان أحد قواعد الإنطلاق له.
- إفشال محاولات السودان للتحرر والإنعتاق سياسياً وإقتصادياً .
- سد الطريق أمام الإستثمارات وتدفق رؤوس الأموال(الأجنية،العربية،الآسيوية) فى السودان ذلك بخلق وإفتعال نوعاً من الفوضى وعدم الإستقرار سعياً وراء هجرة هذه الإستثمارات إلى مواقع أخرى.

**موقف دول الإقليم:**

ظل موقف تشاد يميل إلى مواقف الحكومة السودانية تارةً وذلك بسبب الروابط الإجتماعية والمصلحة المشتركة بين الجانبين، ويميل إلى جنب المتمردين تارةً أخرى فتتبادل الإتهامات مع الخرطوم لدعمها حركة التمرد فى تشاد أحياناً وتنخرط فى الوساطة بين أطراف النزاع أحياتاً أخرى.

تقف أثوبيا موقفاً مشابهاً لها وإن تمسكت بالمظهر المحايد محافظةً بذلك على وضعها بوصفها قوة إقليمية فى شرق أفريقيا.

ظلت إريتريا فى موضع المتهم بمساعدة المعارضة السودانية لإسقاط نظام الخرطوم أما أفريقيا الوسطى مثلها مثل تشاد تنظر لإقليم دارفور المجاور على أنه عمق إستراتيجي يجب أن يكون مستقراً وآمناً من أي محاولات للسيطرة عليه سواء من قبل المتمردين أو التدخل الدولى فيها وأنحصر دورها فى الآتى:

1/ توثيق العلاقة مع جارتها السودان وتشاد لضبط الحدود، وفي هذا الصدد عقد وزراء دفاع كلٍّ من السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى في نوفمبر 2004م بأنجمينا إجتماعاً تم الإتفاق فيه على إنشاء آليات لمحاربة كآفة أوجه وأسباب الإخلال الأمني بالحدود المشتركة بين الدول الثلاث كما تم الإتفاق على إنشاء شبكة إتصالات لتبادل المعلومات لتسيير دوريات مشتركة على الحدود إضافة إلى منع تمركز المعارضة المسلحةعلى أراضي أي من الدول الثلاث.

2/ تأييد التحركات الإقليمية لحل مشكلة دارفور سلمياً حيث صدرت تعليقات من مسؤولين بالخارجية الأفريقية تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار، إلا أن هنالك بعض التقاطعات التي حدثت بين السودان وأفريقيا الوسطى أبرزها إتهام أفريقيا الوسطى للسودان بإستغلال أراضيها لإستعادة النظام التشادي، ودعم المعارضة الأفرو أوسطية الموجودة في دارفور.

قرب النزاعات في تشاد ودارفور من ليبيا وتأثيراتها المحلية جعلت المساعي المبذولة من قبل ليبيا مستدامة أكثر منها في أي مكان آخر، والواقع أن ليبيا إستضافت العديد من الإجتماعات حول دارفور واضطلعت بدور الوسيط في الإتفاقات بين تشاد والسودان، كما سعت إلى الحد من مشاركة القوات غير التابعة للإتحاد الأفريقي، أما مواقف مصر فقد كانت واضحة وثابتة تجاه مساندة حكومة الخرطوم فى كل مواقفها. والخلاصة أن لكل من مصر وليبيا مصلحة قوية في ما يحدث في محادثات السلام في دارفور.

**مراحل التدويل:**

كانت بداية التدويل تلك البعثة التى أوفدتها الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى الإقليم بعد تداول معلومات فى الأروقة الدولية تفيد بأن مليشيات مسلحة موالية للحكومة

المركزية فى الخرطوم قد إرتكبت مجازر فى دارفور، وقامت الأمم المتحدة بإجراء مقابلات مع اللاجئيين فى مخيمات داخل تشاد وأغلبهم من أصول أفريقية ذلك بغرض التحقق من تلك المزاعم وبعد عشرة أيام فقط من التحقيقات إتهمت الأمم المتحدة السودان بالتساهل حيال التطهير العرقى الذى تقوم به مليشيات عربية، وبعدها جرى وصف مايحدث بأنه أكبر كارثة عالمية على الصعيد الإنسانى وصعيد حقوق الإنسان (حاتم ابراهيم،2006م،ص77).

لم تتوقف الإتهامات والتدويل عند هذا الحد بل شارك مراقبون دوليون من الأمم المتحدة والإتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية فى جلسات المفاوضات فى العاصمة التشادية أنجمينا فى يوم 30مارس للعام 2004م بين الحكومة السودانية والفصائل المتمردة فى دارفور وكان ذلك مصدر قلق شديد للحكومة السودانية من الوجود الأوربى والأمريكى الكثيف فى محيط المفاوضات مما تسبب فى فشل الجوله الأولى، إذ غادرها الوفد السودانى بعد مافوجئ بحضور وفود دول أوربية ومنظمات دولية مختلفة، وقد إنعكس التبرم السودانى من الحضور الدولى فى أزمة الإقليم على التعامل مع منظمات الإغاثة الدولية والتى بدأت تشكو من المضايقات التى تتمثل فى عدم منحها إذن الدخول لكوادرها العاملة مما أدى لإرغام عمالها الإنتظار لأسابيع عديدة قبل إعطائهم التصاريح المطلوبة كما حظرت الحكومة السودانية المنظمات من دخول بعض المناطق مما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكيه وبدأت تطالب الحكومة السودانية بتمكين دخول وكالات الإغاثة الدولية، وقد طالب الكونغرس الأمريكى الحكومة السودانية بالآتى :

- إزالة كآفة القيود التى تعترض عمل منظمات الإغاثة.
- إنهاء الحصانة الحكومية الممنوحة للمليشيات المدعومة من قبل الحكومة السودانية وعلى رأسها الجنجويد.

- توفير الإمكانيات اللازمة لعمل لجنة تقصى الحقائق وتقديم المتورطين فى جرائم دارفور للعدالة.
- نشر قوات شرطة قادرة وقوية فى كآفة مناطق النازحين بعد تدريبها على قوانين حقوق الإنسان.
- الإسراع فى إستئناف محاولات السلام فى دارفور بأسرع مايمكن وبموافقة جميع الأطراف.
- إلزام الحكومة السودانية بالترحيب بدور المجتمع الدولى فى المساعدة على تنفيذ الإتفاق النهائى.

الملاحظ أن السودان لم يعط وقتاً يسمح بتنفيذ ماتم فرضه عليه من مطالب، أى أنه بعد أسبوع واحد فقط ناقش مجلس الأمن مايجرى فى دارفور وأسفرت المناقشة عن تلويح بالعقوبات ضد السودان كما قدم الأوربيون أثناء الجلسة ذاتها إقتراحاً بحظر السلاح عن السودان.

بهذه الطريقة وجد السودان نفسه أمام حملة تقوم على الآتى:

1/ السودان يشهد أكبر كارثة إنسانية فى العالم.

2/ الحكومة الإسلامية تدعم المليشيات العربية(الجنجويد) التى تمارس الإبادة الجماعية والتطهير العرقى ضد السكان الأفارقة السودفى إقليم دارفور.

3/ الحكومة السودانية أخفقت فى حماية مواطنيها.

4/ الحكومة السودانية تعوق وصول الإغاثة للمتضررين.

هكذا بدأت تخرج مشكلة دارفور من نطاق المحلية والإقليمية إلى الدولية.

**محاولات تجنب التدويل:**

سنورد هذه المحاولات بشكل مفصل فى المبحث القادم ضمن جهود الحكومة السودانية فى حل المشكلة ولكننا هنا نتعرض لها بإيجاز لأن نتائجها أسهمت فى تشجيع المجتمع الدولى للتدخل.

**مفاوضات أبشى:**

كانت فى الرابع من نوفمبر للعام 2003م بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان فى العاصمة التشادية أبشى وافق فيها الطرفان على عملية وقف إطلاق النار وإعتماد مسودة الوسيط التشادى للإتفاق النهائى وعلى أن يتواصل الحوار فى ديسمبر من العام نفسه، ولكن تعثر هذا البرنامج بسبب تدخل أطراف عديدة أخرى نسبة للإختلافات المتأصلة أصلاً فى منطقة دارفوروكثرة التيارات السياسية فيها تلك الخلافات هى مادفعت حركة جيش تحرير السودان للتنصل عن وقف إطلاق النار مع الحكومة وبالتالى تنفيذ هجوم مسلح على قرى محلية كلبس وذلك بعد مرورعشرة أيام فقط على الإتفاق(مفاوضات أبشى ، سبتمبر2003).

**مفاوضات أنجمينا:**

كانت فى السادس عشر من ديسمبر للعام 2003م بين الحكومة والمجموعات المسلحة ولقد إنهارت هى الأخرى حيث طالبت فيها تلك المجموعات بحكومة فدرالية لدارفور تحت إدارتها وتبعية المنطقة العسكرية الغربية لها وإعطاءها 13% من موارد السودان. وصفت الحكومة مطالب هذه المجموعات بالتعجيزية.

**محادثات أديس أبابا:**

بدأت محادثات السلام بين السودانيين حول الصراع فى دارفور بأديس أبابا مباشرة عقب إتفاق وقف إطلاق النار الموقع فى أنجمينا ولكنها فشلت هى الأخرى لأسباب عديدة ولم تفضى إلى إتفاق فى نهاية الأمر.

**الهجوم المسلح:**

تكررت الهجمات المسلحة وظلت هنالك إتهامات متبادلة مابين أبناء الإقليم والحكومة السودانيةكما لعبت العوامل السياسية دوراً مؤثراً فى تصاعد النزاع فى المنطقة وقد أدت هذة الأحداث مجتمعة إلى لفت نظر الرأى العام المحلى والإقليمى والدولى عما يدور فى الإقليم .

الفشل المتكررللمفوضات عزز من إتهام المجتمع الدولى لحكومة الخرطوم بأنها غير قادرة على حماية مواطنيها فى إشارة ضمنية لوجوب التدخل بأسم الإنسانية.

**الإعلام وتدول الأزمة:**

إستطاع متمردوا دارفورمن توظيف الحملات الإعلامية الخارجية لصالح قضيتهم، حيث أقاموا الندوات والسمنارات والتظاهرات أمام السفارات الأوربية لكسب التعاطف الدولى وقد ركزت تلك الحملات الإعلامية على وجود تطهيرعرقى وإبادة جماعية

وتأكيد وجود صراع إثنى بين العناصر العربية والأفريقية . لقد قاد أبناء دارفور فى بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا حملة إعلامية قوية لتسويق قضيتهم بطرح مايحدث فى أرض دارفور وكانت تلك الحملة موجهه لكل العالم .

بعد ذلكلعب الإعلام العالمى دوراً هاماً فى تدويل قضية دارفور من خلال الصحف والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية ربما فاقت أى جهد إعلامى سبق توظيفه لدعم قضية ما فى عصرنا الحاضر، وقد ركز هذا الإعلام على عبارات بعينها (الإبادة الجماعية ،الأفارقة السود، الإغتصاب المنظم ،المليشيات الحكومية ، الجنجويد، جرائم حرب ، مجازر).

هذا السند الإعلامى الدولى الذى وجدتة حركات دارفور دفع بها لإرسال رسالة لمجلس الأمن من خلال مؤتمر صحفى عقد فى أسمرا مفادها لاتفاوض مع نظام الخرطوم ما لم يتم تقديم مجرمى الحرب فى دارفور إلى محكمة دولية مستقلة بعد أن ثبتت الأدلة والبراهين تورط النظام فى الخرطوم فى تزويد ميلشيات الجنجويد بالمال والسلاح لإبادة الأبرياء العزل فى دارفور.

الأمم المتحدة على وجه التحديد، وبعض الدوائر التى لها أجندة خاصة فى السودان قد وجدت ضآلتها فيما حدث وبالتالى لم تتردد فى أن تحتوى تلك المجموعات، حيث أصبحت تقدم لها المشورة والدعم ومن ثم أصبحت قضية دارفور تتصدر الأجندة فى مجالس وأروقة تلك الدول(مصطفى أبراهيم ،2008م). ترتب على الحملة التي قادتها آلة الإعلام الغربي وهيئات ومنظمات عالمية مثل منظمة العفو الدولية التي أتهمت الحكومة فى الخرطوم بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومجلس النواب الأمريكي والكونغرس اللذان أصدرا قرارين يعتبران ما يحدث في دارفور إبادة جماعية، وهيئة إحياء ذكرى الهولوكوست الإسرائيلية التي وصفت ما يحدث في دارفور بأنه صورة

جديدة لمحرقة اليهود في أوربا وغيرها. كل ذلك أدى لخروج قضية دارفور من نطاقها الداخلي والإقليمي لتصبح قضية دولية.

**البعد الدولى لأزمة دارفور:**

بدأ التدخل الدولي يظهر للعيان عبر الزيارات التي قام بها العديد من المسئولين الدوليين والغربيين بكثافة لم يعرف تاريخ السودان مثلها حيث زاره على سبيل المثال لا الحصر:

وزيرالخارجية الأمريكي، وزيرالدولة للشؤون الإنسانية الإيطالي،وزير الدولة بالخارجية الفرنسية، وزير الخارجية الفرنسي، وزير الدولة للخارجية السويسرية وزير الدولة بالخارجية الألمانية، وزير الخارجية الألماني، وزير الخارجية البريطاني وزيرالخارجية السويدي، رئيس المفوضية بالإتحاد الأفريقي وزير الخارجية المصري الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس الوزارء البريطانى كما دخلت إلى السودان عشرات المنظمات الغربية التي تعمل في مجال الإغاثة والعون الإنساني، وبعد ذلك بدأت تتضح مواقف الدول تجاه الأزمة فى دارفور.

**فرنسا:**

رغم أن فرنسا كانت جزءاً من الذين تقدموا بمشروع القرار (1556) لمجلس الأمن فى يوليو 2004م والذى طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد وهدد بفرض عقوبات ضد السودان إلا أن الموقف الفرنسى كان يعتبر الأكثر إعتدالاً بالنسبة للدول الأوربية حيث أن فرنسا تحرص على مصالحها فى تشاد وأفريقيا الوسطى والتى سوف تتضرر من تفاقم الأمور على الحدود بين البلدين، وللحفاظ على هذه المصالح فإن فرنسا حرصت على إستضافة قمة رؤساء تشاد والسودان وأفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية فى فبرير 2007م للتشاور حول تهدئة

الأوضاع بين السودان وتشاد والتى توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم فى كل بلد على أراضى البلد الآخر وأنتهى الإجتماع بالإتفاق على ثلاثة نقاط :

- إحترام سيادة الدول وعدم السماح لأى حركات مسلحة بالإنطلاق من حدود دولة إلى دولة أخرى.
- خلق آلية تشاور بين الدول الثلاث (تشاد،السودان، أفريقيا الوسطى) لحل القضايا التى تطرأ بينهما.
- دعم الإتحاد الأفريقى فى دارفور.

لكن نتيجة لنجاح السياسة الصينية فى المنطقة ولأسباب أخرى غيرت حكومة ساركوزى موقفها ورأت أن مصالحها فى التحالف مع أمريكا ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة للتدخل الدولى كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوة الدولية وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها فى المنطقة وبعد قرار القوات المختلطة والتى لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لإصدار قراراً يحول قواتها فى تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوربى حتى تشكل حماية أكبر لمصالحها فى تشاد(عبده مختار،2010م،ص27).

**بريطانيا:**

كانت بريطانيا هى المحور الثانى لقوة الضغط المعادى للسودان فى أزمة دارفور حيث ركزت فى لقاءاتها مع قيادات الحركات المسلحة فى لندن على المفاوضات الجارية وقتها بشأن الأزمة وسيرها وأخبار الوفود الأمريكية وتواجدها فى الساحه وقد كانت اللقاءات دائماً ماترتب لتقييم المفاوضات فى كل مرحلة بالإضافة للدعم الإعلامى والأدبى للحركات من قبل بريطانيا نفسها.

**ألمانيا:**

بالرغم من أن ألمانيا لم يعرف لها دور واضح تجاه القضايا الأفريقية إلا أنها أولت إهتماماً خاصاً لأزمة دارفور والشاهد أنها إحتضنت عدداً كبيراً من أبناء دارفور، أما تحركات قيادات الحركات المتمردة بألمانيا فقد كانت واسعة ولهذا يعتبر الموقف الألمانى الأكثرسوءاً مقارنة بدول الإتحاد الأوربى إذا أستثنينا فرنسا التى تربطها علاقات إستراتيجية مع الدول التى تجاور دارفور.

**إسرائيل:**

لاحظ المراقبون وجود علاقة حميمه بين بعض المتمردين فى دارفور وإسرائيل. وقد إتهمت الحكومة السودانية فى أكثر من مناسبة إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه.

فى عام 2006م إتهم مستشار الرئيس السودانى للشئون الخارجية الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، إسرائيل بالتدخل فى قضية دارفورحيث أشار لإمتلاكه لوثائق تؤكد مسئولية إسرائيل فى إقليم دارفور وقال: (إن إسرائيل دربت العديد من القيادات المتمردة، وأنه تم إعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلى الذين يبيعون أسلحة للمتمردين فى دارفور) .

فى 21 أكتوبر 2008م نظمت جمعية أصدقاء إسرائيل ندوة فى باريس لمناقشة كتاب جديد صدر عن الجهة المشرفة على الندوة وكان الكتاب يحمل عنوان (لماذا يموت الإنسان فى دارفور؟).

أيضاً مما يؤكد وجود إسرائيل فى المشهد الدارفورى فتح عبد الواحد محمد نور مكتباً له فى إسرائيل،وهى خطوة وجدت إستنكاراً شديداً من الحكومة السودانية .

الجدير بالذكر أن هناك تقارير كثيرة سابقة حول المطامع الإسرائيلية فى السودان، فى المياه والنفط واليورانيوم والغذاء.

**الولايات المتحدة الامريكية:**

الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أزمة دارفور مدخلاً لتحقيق بعضاً من أهدافها فى السودان فيكفيها أن تتدخل بحق حكومة دينيه فى الخرطوم ترعى وتدعم الإرهاب وقد فعلت ذلك حتى يتحقق للإدارة الأمريكية (الحزب الجمهورى)الإلتفاف من قبل الشعب الأمريكى كجهد مطلوب فى الإنتخابات الرئاسية وقتذاك .

**أشكال التدخل الامريكى فى أزمة دارفور**:

إستجابة لضغوط الرأى العام الأمريكى والعالمى تحركت الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفو، وقد إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات عملية تجاه الحكومة السودانية تمثلت فى:(عبده مختار،2010م،ص214).

- قرارات سياسية.
- عقوبات إقتصادية.
- مساعدات إنسانية.
- الضغط من خلال الأمم المتحدة.

يمكن القول أن زيارة وزير خارجية أمريكا للسودان فى 29يونيو 2004م قد أتت فى سياق إستراتيجية واشنطن فى السودان عبر بوابة دارفور وقد قابل الوزير فى هذه الزيارة السيد رئيس الدولة وكبار المسئولين، كما قام بزيارة إلى دارفور إتفق الوزير الأمريكى من خلالها مع حكومة السودان على ثلاث نقاط تمثلت فى الآتى:

1/ نزع سلاح المليشيات المسلحة فى دارفور (الجنجويد).

2/ تأمين عودة النازحين إلى الإقليم.

3/ رجوع اللاجئين السودانيين من تشاد إلى بلادهم.

ولقد هدد وزير خارجية أمريكا (باول) بتحويل ملف دارفورالى مجلس الأمن وإستصدار قرارات بشانه إذا أخفق السودان فى قمع المليشيات العربية بدارفور وحدد ثلاثة شروط لتفادى ذلك:

1/ أن تسيطر الحكومة على المليشيات الموالية لها والمتهمة بقتل السكان ذوى الأصول الأفريقية فى دارفور.

2/ السماح للمنظمات الإنسانية بحرية العمل فى الإقليم.

3/ بدء التفاوض مع حركات التمرد (تحرير السودان، العدل والمساواة ).

لقد مثلت هذه الزيارة البداية الحقيقية للحملة الأمريكية على السودان فيما يتعلق بملف دارفو، ومايسند ذلك السرعة التى تعامل بها مجلس الأمن مع هذا الملف نحو التدويل عقب الزيارة سالفة الذكر، وقد تأكد أن الوزير (باول) لم يكتف بالشروط التى فرضها على السودان بل قام بتصعيد هذه الأزمة لمجلس الأمن بدليل إستصدار القرار (1556) والذى أمهل السودان ثلاثين يوماً فقط لتسوية وحل مشكلة دارفور وبالعدم ستفرض عليه عقوبات، ومن ثم توالى الضغط على السودان عندما تحرك الكونغرس مطالباً بالتدخل بإنزال قوات فى الخرطوم لتغيير النظام.

تحت الضغط المتزايد داخل جماعات الضغط المعادية للسودان فى الكونغرس الأمريكى تم تكليف (روبرت زوليك ) نائب وزير خارجية أمريكا بمتابعة ملف دارفور فى السودان، أدى هذا التكليف إلى إكتساب القضية مزيداً من الزخم الإعلامى والإهتمام خصوصاً مع زيارات زوليك المتكررة للسودان.

لقد قام مجلس الشيوخ الأمريكى من جهة بدفع مشروع قانون محاسبة دارفور إلى طاولة المجلس وهى التسمية التى قدمت فى مجلس النواب لذات الموضوع حيث أجاز مجلس الشيوخ هذا القانون ضمن قانون ملحق الميزانية الطارئ للعراق وأفغانستان لضمان سرعة النفاذ (شمس الدين أبراهيم ن2006م،ص98).

مجمل القول أن الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها قد ركزت على ضرورة التضييق على الحكومة السودانية من خلال عمل المنظمات الدولية حيث تحرك المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن لتفعيل قرارت مجلس الأمن حول السودان كما أنه أطلق تصريحات مفادها أن هنالك توجيهات لتطبيق عقوبات على حكومة السودان لأن مصدر العنف فى دارفور هى حكومة السودان وليس غيرها حسب زعمه.

لقد إستمر الضغط مع تكثيف الإجراءات الدولية تجاه السودان حيث أصدر مجلس الأمن حزمة قرارات متتالية بشأن السودان نورد منها الآتى:(عبده مختار،2010م، ص227).

**أهم قرارت مجلس الأمن الدولى بشأن السودان (2004 - 2006م)**

| عدد | رقم القرار | تاريخ الإصدار | عدد | رقم القرار | تاريخ الإصدار |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 1547 | 2004/6/11م | 10 | 1651 | 2005/12/21م |
| 2 | 1556 | 2004/7/30م | 11 | 1653 | 2005/12/27م |
| 2 | 1564 | 2004/9/18م | 12 | 1663 | 2006/3/24م |
| 4 | 1574 | 2004/11/19م | 13 | 1665 | 2006/3/29 م |
| 5 | 1585 | 2005/3/17م | 14 | 1672 | 2006/4/25م |
| 6 | 1590 | 2005/3/24م | 15 | 1679 | 2006/5/16م |
| 7 | 1591 | 2005/3/29م | 16 | 1706 | 2006/8/31م |
| 8 | 1593 | 2005/3/31م | 17 | 1713 | 2006/9/22م |
| 9 | 1627 | 2005/9/23م | 18 | 1714 | 2006/10/6م |

**مضمون القرارت:**

لقد نادت القرارت بجملة من المطلوبات نلخصها فى الآتى:

- المطالبة بوقف القتال وإبرام إتفاق سلام شامل.
- إرسال القوات الأفريقية لإقليم دارفور.
- إرسال قوات دولية.
- حظر وصول الأسلحة للجهات غير الحكومية فى دارفور.
- مطالبة الحكومة بالتحقيق فى الإنتهاكات ومحاكمة المتورطين.

- إنشاء لجنة تحقيق دولية.
- زيادة قوات الإتحاد الأفريقى.
- تمديد بقاء بعثة الأمم المتحدة.
- إنشاء لجنة من الخبراء لتحديد أسماء من يعوقون تحقيق السلام فى دارفور.
- حماية المدنيين والسماح بعمل المنظمات الإنسانية.
- إنشاء مؤسسات للمصالحات لتدعيم الإجراءات القانونية.

أما القرار (1556) بما أحتواه من جملة قواعد يعد الأخطر فى مجموعة القرارت التى صدرت بحق السودان حتى أبريل 2005م حيث أنه جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام مجلس الأمن لأتخاذ كل ما من شأنه أن يمس سيادة الدوله ووحدتها ورموزها .

أما من وجهة نظر الحكومة السودانية فإن الأزمة في دارفور لا تحتاج لمثل هذا التدخل الدولي ( Africa Report,2004,p6 ).

**قوات الإتحاد الأفريقى:**

إنتهى أمرالنزاع فى دارفور إلى إنفاذ قرار نشر قوات الإتحاد الأفريقى فى إقليم دارفور، إلا أن المعلومات التى تواترت إلى الأمم المتحدة من قبل بعض المنظمات، خاصة المنظمة الأمريكية لرعاية شئون اللاجئين والتى أشارت إلى أن أزمة دارفور تعد فوق طاقة قوات الإتحاد الأفريقى والذى خلف منظمة الوحدة الأفريقية ليجد نفسه يواجه مسئولية كبيرة دون إمكانية كافيه وإعترفت من جانب أن قوات الإتحاد الأفريقى حققت بعض التقدم لكنها لم تنجح فى تحقيق هدف تأمين وحماية المدنيين، أشار نفس التقرير إلى عدم جدوى وجود خمسة الآف جندى أفريقى يحاولون المحافظة على الأمن فى منطقة تساوى مساحة ولاية تكساس.

ولعل التحديات التى واجهت نشاط قوات الإتحاد الأفريقى فى مهمته تمثلت فى الآتى:

- ضعف الدعم المادى واللوجستى للقوات.
- البنية التحتية المنهارة فى دارفور والتى تتمثل فى الطرق التى تعمل على تصعيب أداء مهمة القوات.
- الإستهداف المباشر للقوات الأفريقية من قبل الحركات المسلحة فى دارفور.
- الضغوط العالمية للإتحاد الأفريقى لتبديل قواته بقوات أممية متعللين بعدم قدرة الإتحاد الأفريقى من القيام بالدور المنوط به.

زادت وتيرة العنف والهجوم المسلح على العاملين فى المنظمات وتكررت عمليات القتل والإحتجاز مما مهد الطريق لإحلال القوات الدولية محل القوات الافريقية.

**القوات الدولية فى دارفور:**

أخيراً جاء قرار الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال قوات دولية إلى السودان والذى إستند فى المطالبة بذلك على اقوال المبعوث الخاص (يان برونكر) الذى رفع تقاريراً أكد فيها أن الوضع فى دارفور متأزم جداً وأن حكومة السودان غير جادة فى التوصل إلى حل للنزاع فى دارفور، وأن القتال يشهد تصعيداً الأمر الذى يحول دون قدرة القوات الأفريقية على الحفاظ على الأمن فى الإقليم.

لقد كانت الولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دوليه إلى السودان لحماية المدنيين هناك، وقد دعا بعض أعضاء الكونغرس الأمريكى الإدارة الأمريكية للتحرك وإرسال قوات أمريكية لدارفور دون إنتظار الأمم المتحدة، وقد دفعت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيين الأمم المتحدة بقوة صوب إرسال قوات دولية إلى دارفور حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1706 ) القاضى بإرسال القوات الدولية لدارفور تحت الفصل السابع، وقد أثار هذا القرار ضجة دولية كبيرة حيث رفضته الحكومة

السودانية، ورفضت التعاون مع مجلس الأمن فى هذا الصدد. وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الحكومة السودانية لقبول القرار، ورغم التهديد الأمريكى والغربى للخرطوم فقد كان موقف الخرطوم ثابتاً حيال القرار حيث إعتبرت حكومة السودان قبول القرار بمثابة حياة أو موت، الأمر الذى دفع المجتمع الدولى إلى تليين مواقفة وتقديم مشروع قرار آخر أخف وطأة من القرار (1706) حيث جاء القرار القاضى بإرسال قوات هجين بين الإتحاد الأفريقى والأمم المتحدة (UNMAID) والذى حظى بموافقة الخرطوم ووضع موضع التنفيذ.

**المحكمة الجنائية الدولية:**

هناك عوامل سياسية أخرى عجلت بتصعيد وتدويل أزمة دارفو، وقد تسارعت خطى الولايات المتحدة وأوربا فى إحداث تطورسريع وخطير لهذه الأزمة ومن ثم العبور بها إلى ساحة القضاء الدولية المتمثلة فى المحكمة الجنائية الدولية .

أحيل ملف التحقيق فى جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فى 31مايو 2005م بقرار من مجلس الأمن رقم (1593) تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكان مدعى المحكمة الجنائية (موريس أوكامبو) قدم تقريره لمجلس الأمن حول تحقيقاته فى 18فبريير2006م. وفى أبريل2007م قدم مذكرة بتوقيف أحمد محمد هرون وزيرالدولة بوزارة الداخلية آنذاك، وعلى محمد على الشهير بكوشيب تحت المادة (58) /7 من النظام الأساسى للمحكمة الدولية بدعوى إرتكاب جرائم حرب بدارفور وجرائم ضد الإنسانية، وفى 14يونيو أصدر أوكامبو مذكرة يطالب فيها الدائرة التمهيدية المختصة بأن تصدر أمراً بالقبض على الرئيس السودانى عمر البشير بالإتهامات ذاتها . وقدإستند المدعى العام فى طلبه هذا على معطيين أساسيين:

**الأول :** قرار مجلس الأمن بإحالة ملف إنتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور إلى محكمة الجنائيات الدولية، ولأن المادة 13/ ب من النظام الأساسى لهذه المحكمة تجيز لمجلس الأمن حين يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن (يحيل على المدعى العام حالات قد ترتكب فيها جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة فى النظام الأساسى لمحكمة الجنايات الدولية)، فقد إعتبرالمدعى العام أن محكمة الجنائيات الدولية باتت هى المختصة بمعالجة ملف دارفور وفق النظام الأساسى لهذه المحكمة على الرغم من أن السودان ليس طرفاً فى هذا النظام.

**الثانى :** تقارير دولية حصل عليها تشير إلى إلى تعرض قبائل معينة من سكان دارفور لعمليات **هى**:

- قتل جماعى فى هجمات قامت بها قوات الجيش السودانى وقوات مليشيات (الجنجويد) المتحالفة معها راحت ضحيتها أعداداً كبيرة من البشر تصل إلى 30ألف شخص.

- تهجير وتشريد أديا إلى نزوح مايقرب من مليونى شخص تحولوا إلى لاجئين داخل وخارج الإقليم.

- إنتهاكات منظمة لحقوق الإنسان شملت جرائم إغتصاب وإعتداءات جنسية متنوعة وتسببت فى وفاة مايقرب من مائتى ألف شخص.

- حصار وتجويع أديا إلى تدهور حاد فى الظروف المعيشية لمئات الألوف وربما الملايين من المواطنين الأبرياء.

ولأن المدعى العام قدر أن تلك التقارير تتسم بالجدية الكافية وتتضمن أدلة توجب توجيه الإتهام فقد أصدر مذكرة طلب بموجبها إلغاء القبض على رأس النظام الحاكم تمهيداً لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية وفق القواعد المقررة فى نظامها

الأساسى وذلك بتهمة إرتكاب السيد رئيس الجمهورية لجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، كما أن السيد وزير الشئون الإنسانية هو رئيس لجنة أمن الولاية وأنه بهذه الصفة قام بتجنيد المليشيات لمناصرة الحكومة وأنه ينفق عليها، أما المواطن كوشيب فقد أسند له المدعى العام جملة من الإدعاءات.

**يرى الباحث أن هناك أمران وراء هذا التدويل:**

**الأول:** هو عمليات التصعيد الإعلامي المبالَغ فيها، باعتبارها (أكبر كارثة إنسانية) كما وصفها جوردون براون أو أنها (جرائم إبادة وتطهير عرقى) كما زعمت إدارة بوش، وذلك كله في إطار حملة تهيئة الرأي العام العالمي لمواقف تتخذ ضد السودان.

**الثانى**: هو سياسة الحكومة المركزية التي تعاملت مع التمرد بإستخفاف في البداية وأصرت على أنه هجمات قطاع الطرق، رغم إستيلاء الحركتين المتمردتين (تحرير السودان، والعدالة والمساواة) على عدة مدن صغيرة.

ولكى نضع أزمة دارفور فى سياقها الشامل، ومما تقدم يمكن القول أن ازمة دارفور هى وليدة لأزمة الدولة وأزمة المجتمع فى السودان وذلك لتداخل السياسى مع المجتمعى فى أسباب نشوء الأزمة والوصول بها إلى حالة لاتخرج من صفة الأزمة المحلية الدولية.

## المبحث الثالث

## جهود ومساعى الحكومة السودانية تجاه الأزمة

الحكومة السودانية أقرت فى نهاية الأمر أن هناك مشكلة حقيقية في إقليم دارفورمماترتب علية الكثير من المساعى والجهود والتحرك الدبلوماسى فى إطار تحقيق سلام فى الأقليم. سيقوم الباحث بتناول تلك الجهود التى بذلتها الحكومة السودانية على مختلف الأصعدة لأجل الوصول إلى حل المشكلة وذلك فى الفترة التاريخية التى يقع فيها البحث، هذا بالوقوف على أهم المجهودات وذلك لطبيعة مشكلة البحث ومحدودية هذا المبحث.

منذ نشوب النزاع فى مرحلته الأخيرة، أى بعد 2003م سعت الحكومة السودانية لإيجاد حلولاً لتسوية كل الجوانب المتعلقة بالمشكلة والتى تتمثل فى (الأمن وحماية المواطنين، نزع السلاح، الجوانب الإنسانية ، التسوية السياسية) .

وقد سعت للوصول إلى تحقيق ذلك من خلال إتجاهين:

- تأمين المواطنين وممتلكاتهم عبر العديد من الآليات والإجراءات.
- تحقيق السلام الشامل من خلال المفاوضات ومؤتمرات الصلح.

**التعاون الدولى**:

إستمرت الحكومة في سعيها الجاد من أجل الوصول إلى التسوية السياسية الشاملة ذلك من خلال تعاونها إقليمياً مع الإتحاد الأفريقي ودولياً مع الأمم المتحدة و المجتمع الدولي وقد إتضح ذلك فى الآتى: (دار البعث، 2004م).

- قام وفد برئاسة وزيرخارجية جمهورية السودان بزيارة لدارفور في 8 نيسان (أبريل) 2004م برفقة سفراء الولايات المتحدة، فرنسا، الإتحاد الأوربي ومديرى مكاتب

وكالات الأمم المتحدة المخصصة كاليونيسيف ، منظمة الصحة العالمية ، برنامج الغذاء العالمي ومراسلوا وكالات ألأنباء الكبرى مثل رويتر، هيئة الإذاعة البريطانية ، قناة العربية، مديروا المنظمات العالمية غير الحكومية.

- إطلاقاً من حرصها على التعاون مع المجتمع الدولي وقّعت الحكومة على بيان مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة يشمل حزمة من الإجراءات لمعالجة الأوضاع في دارفور وتم تشكيل آلية مشتركة برئاسة السيد وزير الخارجية ورئاسة السيد (يان برونك ) الممثل الشخصي للأمين العام تضطلع بمتابعة تنفيذ البيان المشترك.

- رحّبت الحكومة السودانية بدور الإتحاد الأفريقي لحل النزاع في دارفوروإشرافه على كل المفاوضات التي جرت مع حاملي السلاح، كما رحّبت الحكومة بالمراقبين الذين أرسلهم الإتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار في إقليم دارفور.

- إمتثلت حكومة السودان لقراري مجلس الأمن بالرقم (1556) و (1564) و شرعت في الإيفاء بكآفة متطلبات القرارين وما تلا ذلك من إتفاقات مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

- قام السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة ، و السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة للخرطوم ودارفور أواخر شهر يونيو 2004م ، حيث زارا معسكرات النازحين، وقد صرّحا عقب الزيارة بأن ما رأوه لا يدل إطلاقاً على وجود عمليات إبادة جماعية وأنه لا يمكن تشبيه ما يحدث في دارفور بما حدث في رواندا عام 1994م.

-سهّلت الدولة مهمة الإعلام الخارجي حيث زار البلاد حوالي (209) صحفياً أجنبياً ينتمون إلى مؤسسات إعلامية إفريقية و آسيوية و أمريكية وعربية وأوربية.

- بادرت الحكومة و طلبت من الإتحاد الأفريقي إرسال مراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار الذي تم بموجب إتفاقية انجمينا.

**حقوق الإنسان:**

- وافقت الحكومة على وجود تمثيل للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بكل ولاية من ولايات دارفور هذا فضلاً عن رئاستهم بالخرطوم.
- أعطت الحكومة الجانب المتعلق بحقوق الإنسان أولوية حيث شكلت لجنة للتحري في مزاعم إنتهاكات حقوق الإنسان وظلت تستقبل وفود و منسوبي لجنة حقوق الإنسان في جنيف كما سمحت بوجود مراقبين لحقوق الإنسان في ولايات دارفور الثلاث إضافة لوجود مراقبين من الإتحاد الأفريقي.

- تم تقديم العديد من المتهمين بالتورّط في أحداث دارفور إلى المحاكم حيث وصل العدد إلى (200) شخص بينهم بعض منسوبي الشرطة.
- كّونت الدولة لجنة لتقصّي الحقائق من كبار رجال القضاء برئاسة مولانا دفع الله الحاج يوسف ، رئيس القضاء آنداك وأعضاء من المحكمة العليا.

**الجانب الأمنى**:

- بادرت الحكومة وطلبت من الإتحاد الأفريقي إرسال مراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار بالإقليم.
- تم تحديد مناطق آمنة بولايات دارفور بالإتفاق مع الأمم المتحدة و إلتزمت الدولة بتأمينها.
- سمحت الحكومة للجنة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للإتحاد الإفريقي والبالغ عدد أفرادها (118)فرداً بمباشرة أعمالها والقيام بالعديد من التسهيلات في سبيل ذلك.

- قامت الحكومة بنشر تعزيزات من الشرطة والأمن في الإقليم وبذلت جهوداً مكثفة لتأمين العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى جانب إعادة فتح النيابات التي دمرها المتمردون وأضافت نيابات جديدة لتباشرمهامها، كما شرعت المحاكم في محاكمة كل من تم القبض عليه من المتهمين بإنتهاك حقوق المواطنين.

**الجوانب الإنسانية:**

تعامل الحكومة مع الجانب الإنسانى قام على ثلاثة محاو:

1/ إنقاذ الأرواح. (life saving) حتى لا تضيع أرواح المواطنين بسبب نقص الغذاء أوالدواء.

2/ تعزيز حياة المواطنين وتأمينهم ( life enhancing ) فى هذا المحور تتطلع لدور لدور الاتحاد الإفريقى فى مراقبة إستمرارية وقف إطلاق النار.

3/ إعادة تأهيل القرى التي دمرت توطئة لعودة أهلها طوعاً إليها.

بناء على هذه المحاور بدأت الحكومة مساعيها لتحقيق وضعاً إنسانياً أفضل والتى تمثلت فى الآتى:

- قام رئيس الجمهورية خلال شهر أبريل2004م بزيارتين لإقليم دارفور للإطمئنان على إستتباب الأمن ولمتابعة تنفيذ مشروعات التنمية والإستقراروالإطمئنان على وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في الإقليم.
- أرسلت الحكومة المواد الإغاثية إلى دارفوروألغت الإجراءات الإدارية والقانونية الفنية التي تؤدي إلى إعاقة تدفّق الغوث الإنساني، كما تم السماح لكل منظمات الإغاثة بالدخول إلى دارفور دون تعطيل وشمل ذلك إختصار الإجراءات و زمن الحصول على التأشيرات.

**المفاوضات والإتفاقيات:**

إيماناً من حكومة جمهورية السودان بأن مشكلة دارفور هي مشكلة إنسانية وأمنية تستدعي حلاً سياسياً عبرالمفاوضات فقد عقدت عدة جولات مفاوضات مع حركتي التمرد بدارفور على النحو التالي :

**أبشى : سبتمبر( 2003 م).**

أول محاولة لوضع إتفاقية لسلام دارفور أى بعد بضعة أشهر من بداية الحرب وقد كانت بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان بمدينة أبشى التشادية وقد رفضت حركة العدل والمساواة الإشتراك فى هذه المفاوضات لأنها قدرت أن الوسيط التشادى غير محايد ومنتمى للخرطوم ، وقد هدف هذا الإتفاق لمبدأين أساسيين:

- تهيئة الأوضاع لإستتباب الأمن بدارفور.
- وقف إطلاق النار الذى دخل حيز التنفيذ إعتباراً من سبتمبر2003م.

**أهم بنود الإتفاقية:**

1/ الإتفاق على وقف الأنشطة العدائية لمدة 45 يوماً .

2/ السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية فى مسرح العمليات.

3/ إطلاق سراح أسرى الحرب والموقوفين.

4/ إقامة لجنة ثلاثية (الخرطوم /تشاد / جيش تحرير السودان) لمراقبة تنفيذ الإتفاق.

إلتقى طرفا الإتفاق مرة أخرى فى أبشى يوم 26أكتوبر 2003م وكانت هناك خروقات للإتفاق دعت لإتفاق جديد بين تشاد والسودان لمنع تسلل عناصر المعارضة المسلحة فى البلدين.

**انهيارالمفاوضات:**

جاء وفد جيش تحرير السودان في الجولة الأخيرة برؤية مخالفة لروح إتفاقية أبشي وطالب بإجراءات جديدة تنسف مضمون الإتفاقية حيث كان من المقرر الإستمرار في المفاوضات بتقديم الملاحق ولكمال النقاش وصولاً للإتفاق النهائي، لكن المتمردين فاجأوا الجميع بعرض مطالب تعجيزية لايمكن النظر فيها مما أدى إلى فض المفاوضات قبل بدئها، و لم تحرز هذه المفاوضات أى تقدم (سونا،2003م).

**قمة أديس أبابا: (2004م).**

دعا لإتحاد الأفريقي إلى جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة السودانية وجماعات المعارضة في 15يونيو 2004م في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا لحل الأزمة في الإقليم، إلا أن هذه الجولة تعرضت لمشكلات عديدة حتى قبل إنعقادها، فبينما أعلنت الحكومة السودانية إستعدادها للمشاركة في المفاوضات، فإن جماعتي المعارضة أعلنتا مقاطعتهما لها بحجة قيام الحكومة بضم خمسة آلاف عضو من مليشيات الجنجويد إلى صفوف الشرطة السودانية، كما أنهم أتهموا الحكومة بأنها لم تنفذ إياً من تعهداتها بالإضافة إلى الزعم بأن قوات المراقبة الأفريقيةغيرمؤهلة لحماية اللاجئين والنازحين، وحدد رئيس حركة العدل والمساواة خليل أبراهيم خمسة شروط يتعين تنفيذها لمشاركة حركتة وحركة تحرير السودان في مفاوضات أديس أبابا **وهي:**

- تفكيك ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتقديم قادتها إلى المحاكمة.
- إنسياب مواد الإغاثة الى النازحين واللاجئين كآفة.
- إجراء تحقيق دولي ونزيه للنظر في كآفة جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقى والإغتصاب وإنتهاك حقوق الإنسان.
- إختيارمكان مناسب لإجراء المفاوضات يتفق عليه الطرفان.

- إجراء مفاوضات سياسية تتم بحضور وإشراف المجتمع الدولي.

قامت حركة العدل والمساواة بتكرار نفس المطالب التي سبق طرحها قبيل إنعقاد المفاوضات وأفصح رئيس وفد الحركة عن رأي سلبي في جهود الإتحاد الأفريقي، وقد إنتهت المفاوضات بعد يومين من إنعقادها بإنسحاب وفدي التمرد دون الوصول إلى نتائج محددة. من جانبها رأت الحكومة السودانية أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع قواتهم في معسكرات محددة، كما أشارت إتفاقية إنجمينا ومن ثم فليس لهم الحق في المطالبة بتنفيذ بنود هذه الإتفاقية التي تخص الجانب الحكومى(هانئ رسلان ،2004م،ص20).

**مفاوضات أنجمينا: ( 22اغسطس 2004م).**

عقب إنهيار مفاوضات أبشي، تقرر أن تنعقد الجولة الثالثة من المحادثات في أنجمينا في 16 ديسمبر2003م. وقد شهدت لقاء وفدى الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وكانت هنالك آمال كبيرة معلقة على هذه المفاوضات التى كان من المفترض أن تصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ومن ثم وضع الأسس لإتفاق نهائى، وقد إنهارت هذه المفاوضات قبل أن تبدأ إذ أن وفد حركة تحرير السودان قد طالب بمطالب وصفتها الحكومة السودانية بالتعجيزية والتى تمثلت فى الآتى:

- المطالبة بحكم ذاتى واسع النطاق لإقليم دارفورمن خلال حكومة برئاسة جيش تحرير السودان .
- أن تكون هناك فترة إنتقالية تمتد من عامين إلى أربعة أعوام مع الحصول على حصة من عائدات البترول تقدر ب 13% .
- الإحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعاً لحركة تحرير السودان وإخلاء المنطقة العسكرية الغربية من القوات المسلحة التابعة للحكومة السودانية.

- المطالبة بوزارات سيادية إلى جانب رقابة دوليةعلى تنفيذ الإتفاق.

وبذلك يكون جيش تحرير السودان هو المسئول من فشل المفاوضات(عبد الله رزق،2004م).

**أنجمينا الثانية:(أبريل 2004م).**

أصبح هيكل المفاوضات فيها يشتمل على مراقبين من الإتحاد الأفريقى والإتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية، وقد شاركت فى هذه المفاوضات حركة العدل والمساواة والتى لم تشارك من قبل . لم تبدأ المفاوضات من حيث تعثرت المفاوضات السابقة بل تناولت أجندة جديدة أصبحت الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية طبقاً لأولويات المجتمع الدولى ثم تليها القضايا السياسية بعد ذلك.

بعد مفاوضات كثيرة وقع الطرفان فى 8 أبريل للعام 2004م إتفاقاً لوقف إطلاق النار، هذه الإتفاقية كانت خطوة جديدة نحو تدويل قضية دارفور - حسب الحكومة السودانية- حيث وصل الأمر لإعلان الإتحاد الأوربى لإرسال مراقبين لدارفور لوقف إطلاق النار وهو مارفضتة الحكومة السودانية . ولم تصل هذه المفاوضات إلى أى موقف متفق عليه من أجل تسوية النزاع.

**أديس أبابا:**

كانت بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة إلا أن وفد الحركات المسلحة كان من الصف الثانى مما أثار حفيظة الإتحاد الأفريقى حتى أن حامد الغابد المبعوث الخاص لرئيس الإتحاد الأفريقى قال: ( نريد حقاً أن نجرى مباحثات مع ممثلين حقيقيين ولذلك فإنه من الإجتماع القادم سنطلب منهم إرسال أشخاص على مستوى عالى يمكنهم إتخاذ قرار).(عبده مختار ،2010م،ص148).

148**أبوجا: (أكتوبر 2004م).**

**الجولة الأولى:**

إنعقدت في الفترة 23 أغسطس الى سبتمبر 2004م، الجولة الأولى من مفاوضات أبوجا في العاصمة النيجيرية بين الحكومة وحركتي المعارضة، وقد أحاطت بها المشكلات والخلافات رغم الحضور الإقليمي والدولي الكثيف. الجولة خصصت للجانب الإنساني حسب أجندة المجتمع الدولى، ولكنها تعرضت لقضايا أمنية، فبينما شهد موقف الحكومة السودانية قدراً من المرونة بشأن المسائل الأمنية وذلك في إتجاه الموافقة على الزيادة في حجم قوات الاتحاد الأفريقي للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين ووضعهم في ثكنات محددة، إلا أن خلافاً نشب بشأن تجميع قوات المتمردين وهو ما دفع وفدي حركتي التمرد الى الإنسحاب من المحادثات، مما كاد يهدد بإنهيارها في مرحلة مبكرة (الرأى العام،2004م).

إحتدم الخلاف مجدداً حول البروتوكول الأمنى والذى رفضته الحكومة السودانية كاملاً بكل ماورد فيه وكادت أن تتعثر كسابقاتها إلا أن الجولة بعد مباحاثات كثيرة إنتهت بالتوقيع على البروتوكولين الأمنى والإنسانى حيث وافقت الأطراف على الالتزام التام بأحكام إتفاقيتي أبوجا وأديس أباب والإلتزام مجدداً بضمان وقف إطلاق النار براً وجواً ، وبعد ذلك أرجئت محادثات السلام في أبوجا بين الحكومة وحركتي المعارضة لمدة شهر كي تستأنف في العاشر من ديسمبر 2004م حيث يأمل الوسطاء أن يتم قبول إعلان المبادئ مع بداية الدورة المقبلة من المحادثات .[1]

**الجولة الثانية:**

فى 21ديسمبر2004م كانت الجولة الثانية والتى تم من خلالها تبادل الإتهامات بخرق وقف إطلاق النار وتعطلت المفاوضات التى كان من المقرر أن تبحث الملف السياسى بعد أن تم حسم الملفين الأمنى والإنسانى .

**الجولة الثالثة:**

دعا الرئيس النيجيري (أوباسانجو) في 15مارس 2005م، الحكومة السودانية إلى إستئناف المفاوضات، وكانت الأحداث قد تسارعت إثر إعلان لجنة التحقيق الدولية في 25 يناير2005م عن تقريرها حول الإنتهاكات الإنسانية في دارفور، حيث تمسك المتمردون في لقاء لهم مع (يان برونك) ممثل الأمين العام بأنهم لن يعودوا إلى المفاوضات إلا بعد إجراء محاكمات دولية للمشتبه في إرتكابهم جرائم ضد الإنسانية في دارفور بينما كان يرى الإتحاد الأفريقي أن محاكمة المتورطين في جرائم حرب في دارفور يعتبر شأناً أفريقياً (الشرق الأوسط ،2005).

وهكذا أدى الإفتراق في المواقف بين الإتحاد الأفريقي ومطالب المتمردين إلى تعرض عملية المفاوضات إلى الجمود، بعد ذلك حدد الإتحاد الأفريقي موعداً مبدئياً لإنعقاد الجولة الرابعة في منتصف مايو 2005م وأخذت الجهود تنشط من جهات مختلفة لإنجاح هذه الجولة.

أعلنت الحركتان الرئيسيتان في دارفور أنهما تخليتا عن شروطهما السابقة الممثلة في إرسال المشتبه في إرتكابهم جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الدولية، وقد جاء هذا التطور عقب محادثات سرية في روما مع كل من الإتحاد الأفريقي ومجموعات سانت أميدو التي توسطت في السابق لإبرام عدداً من معاهدات السلام في أفريقيا(هانئ رسلان ،2004م،ص26).

وقعت الحكومة والحركات المسلحة بعد مفاوضات أبوجا تحت رعاية الإتحاد الافريقى فى مايو 2005م على إعلان مبادئ لإنهاء الصراع فى دارفور تجدد فيه إلتزام كل الأطراف الموقعة على إتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ نشرالمراقبين.

**الجولة الرابعة:**

بدأت الجولة في أبوجا في 10 يونيو2005م، إلا أن العقبة التي واجهت هذه الجولة تمثلت في رفض المتمردين الوساطة التشادية، فحركة العدل والمساواة كانت ترى أن تشاد منحازة إلى الخرطوم، بينما كانت حركة تحرير السودان ترى أن تشاد يمكن أن تكون مراقباً، ولكن لا يمكن أن تكون وسيطاً إلا أنها عادت وبدلت رأيها في وقت لاحق من الجولة. بعد تعثر طويل وقعت الحكومة السودانية مع الحركتين *المسلحتين* في الخامس يوليو 2005م على وثيقة إعلان المبادئ الأساسية (الإنسانية والأمنية).

**الجولة الخامسة:**

جرى فيها مراسم التوقيع في الإتفاق على عدد من البنود أهمها:

- إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية وقيام مجتمع مدني.
- تمكين سيادة القانون وإستقلال القضاء وحرية وسائل الإعلام والمساواة والشفافية والعدل والمساواة للمجتمع بغض النظر عن العرق والعقيدة والجنس.
- ضرورة قيام نظام فيدرالي للحكم مع تخويل كامل للسلطات وتوزيع واضح للمسؤوليات بين المستوى القومي للحكم وسائر المستويات الأخرى.
- ضمان التمثيل الفعال لأبناء الإقليم في جميع المؤسسات الحكومية على المستوى القومي بما فيها فروعها التشريعية والقضائية والتنفيذية وكذلك المؤسسات الاقتصادية والثقافية .

اعتبرت الأطراف إعادة تأهيل دارفور وإعمارها مسألة ذات أولوية ومعالجة الخسائر البشرية والممتلكات المدمرة أوالمسروقة، كما طالب الإعلان بتشجيع المصالحة وإستعادة التعايش السلمي بين المجتمعات في دارفور(بيان، 2004م).

**الجولة الأخيرة:**

بدأت بين الحكومة ومتمردي دارفور بأبوجا أواخر نوفمبر2005م برغبة أكيدة من جانب الحكومة والإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، على أن تكون الجولة الأخيرة للتوصل لإتفاق سلام، وقال كبير الوسطاء سالم أحمد سالم في الجلسة الافتتاحية: (إن مسار السلام وصل لمرحلة حاسمة وأن المجتمع الدولي يراقب هذه الجولة ويرغب أن تكون نهائية).

وفي الخامس من مايو2006م وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي إتفاق سلام دارفور بأبوجا بحضور وسطاء الإتحاد الأفريقي وعدد من الشخصيات العالمية.

هذه الإتفاقية رغم التفاهمات الكبيرة وماحدث فيها من تقدم غير مسبوق إلا أنها لم تفضى إلى تحقيق السلام الشامل بدارفور وذلك بسبب التجاذب الشديد بين الأطراف وداخل بعضها حيث أنقسمت حركة تحرير السودان إلى فصيلين بقيادة كل من أركو منى مناوى (الذى وقع الإتفاقية وحدة مع الحكومة ) وعبد الواحد محمد نور، الذى رفض التوقيع على الرغم من ضغوط شديدة من الحكومة الأمريكية وممثلها فى جولة التفاوض (روبرت زوليك )على عبد الواحد ، ودكتور خليل أبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة والتى لم تشارك أصلاً فى المفاوضات.

**طرابلس : فبراير( 2006م ).**

كان الإجتماع الأول فى طرابلس في كانون الأول (ديسمبر) 2005م، والذي حضره مئات المشاركين من الطيف السياسي والقبلي في دارفور، وقد خلص إلى ضرورة إعادة توحيد دارفور كمنطقة واحدة بحدودها المرسّمة في العام 1956م. إلى جانب عمل ليبيا على تسهيل إتفاق طرابلس بين الخرطوم وأنجمينا. لكن هذا الإتفاق لم يحدث أي تغيير هام في العداء بين الجهتين أو يضع حداً نهائياً للدعم الذي يتم توفيره لمجموعات المتمّردين الأخرى، وجدير بالذكر أن اتفاق طرابلس تضمن آلية لمراقبة الحدود بدعم من قوات عسكرية ليبية، إلا أن هذه الآلية لم توضع قط موضع التنفيذ واعتُبرت بكل بساطة محاولة ليبية لدرء إحتمال نشر قوات الأمم المتحدة على حدودها.

الملاحظ أن الأتفاقات توافقت على إختلافها على أمور عديدة تشكلت فى **الآتى:**

- ناقشت قضايا السلطة والنظام الإدارى لدارفور.
- الثروة المالية الفدرالية وإعادة إعمار تنمية دارفور.
- مسألة التعويضات وعودة النازحين واللاجئين.
- العدالة والمصالحة.
- وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية.
- الحوار والتشاور الداخلى وطرائق التنفيذ.

**المؤتمرات:**

قبل تفاقم المشكلة وفى الفترة من 2002/8/16م إلى أبريل 2004م نظمت الحكومة السودانية عدة مؤتمرات قبلية وأرسلت وفوداًمن قيادات قبيلتى الفور والزغاوة للتفاوض مع حملة السلاح كما أرسلت وفداً عالى المستوى يضم أكثر من ثلاثين شخصاً من أبناء دارفور على رأسه السيد بابكر أحمد نهار والسيد عبد الله مسار والفريق ابراهيم

سليمان، تلا ذلك عقد مؤتمر الفاشر التفاكرى والتشاورى والذى إجتمعت فيه أكثر من خمسمائة شخصية، وقد ناقش المؤتمر مشكلة حملة السلاح ووجوب حل هذه المشكلة سلمياً بالتفاوض حيث شكلت ثلاث لجان بالإتصال بحملة السلاح.

**الإدارة الأهلية:**

نظم ديوان الحكم الإتحادى فى أغسطس 2004م بالتنسيق مع ممثل رئيس الجمهورية بولايات دارفور ووزير الداخلية ورشة الإدارة الأهلية لولايات دارفور بقاعة الصداقة خاطبها السيد رئيس الجمهورية، وأوصت الورشة على إعطاء الإدارة الأهليه دوراً أكبر للإسهام فى معالجة مشكلة دارفور والوصول إلى حلول واقعية مع ضرورة توفير معينات للإدارة الأهلية حتى تشارك وتساهم بفاعلية فى رتق النسيج الإجتماعى بولايات دارفور.

وقد تم إستصدار قانون الإدارة الأهلية بولايات دارفور وذلك إيماناً من الحكومة السودانية بدور الإدارة الأهلية فى رتق النسيج الإجماعى وضرورة تقوية ذلك الدور.

عقدت حكومة السودان في إطار سعيها لاحتواء الأزمة و رتق النسيج الاجتماعي مؤتمراً للإدارة الأهلية في أغسطس 2004م .

**مؤتمر االفاشر:**

تم عقده فى الفترة من 9- 21ديسمبر2004م بمدينة الفاشر وجمع قيادات سياسية وحزبية ورجال الإدارة الأهلية من أبناء دارفور وممثلى المنظمات الدولية والإقليمية والبعثات الدبلوماسية وتمت فيه مناقشة أربعة محاوررئيسية (الإقتصادى والتنمية ، السياسى، الإجتماعى ، الإنسانى ).دعا المؤتمر إلى ضرورة مشاركة أهل دارفور فى رئاسة الجمهورية والوزارات السيادية .

**مؤتمرات الصلح:**

طبيعة المنطقة –ذكرناها سابقاً - تؤدى إلى صراعات قبلية بصورة دائمة وهذا ما يزيد من التوتر فى الإقليم الذى إنتشر فيه السلاح بصورة كبيرة ، مثل هذه الصراعات تزيد من عملية الإنفلات الأمنى وتساهم فى تصعيد الأزمة مما يستوجب التعامل معها بجدية وهذا ماسعت له الحكومة السودانيه فى إطار محاولات بحثها الدائم عن تحقيق سلام شامل فى الإقليم.

هنا نورد نماذجاً من عمليات الصلح التى تمت بين القبائل المختلفة.

| الرقم | أطراف الصلح | التاريخ |
|---|---|---|
| 1 | البرقو والرزيقات | 2004/10/6م |
| 2 | المعاليا والرزيقات | 10/6/ 2004م |
| 3 | الكبابيش والبرتى | 2005/1/28م |
| 4 | المسيريه والبرقد | 2005/2/16م |
| 5 | المسيريه والداجو | 2005/2/24م |
| 6 | قبائل التماس بين السودان وأفريقيا الوسطى | 3/1 /2005م |
| 7 | الفور والرزيقات والبرقد | 2005/5/31م |
| 8 | الصلح بين قبائل محلية شعيريه | 2005/31م |
| 9 | البرقد والمسيرية والبيقو | 2005/31م |
| 10 | الهبانيه والمساليت | 2005/6/3م |
| 11 | الترجم والرزيقات | 2005/6/3م |
| 12 | مؤتمر صلح محلية كاس | 2005/7/11م |
| 13 | الفلاتة والمساليت | 2005/12/26م |
| 14 | البرقد والرزيقات والترجم | 2006/1/9م |
| 15 | القبائل العربيه والفور | 2006/6/23م |
| 16 | القبائل العربية والمراريت | 2006/6/24م |
| 17 | الحوطية والنوايبه | 2006/6/25م |
| 18 | أولاد جنوب والماهريه | 5/ 10/2006م |
| 19 | الترجم والرزيقات | 2007/7/23م |

**الجهود الدبلوماسية:**

نجحت الحكومة فى إستقطاب الإنتماء الإسلامى الغالب فى المنطقة العربية وإيران ذلك بإتصالاتها بإتحاد علماء المسلمين والهيئه الإسلامية للدعوة والإغاثة وغيرها من التنظيمات الإسلامية ولأن أهالى دارفور مسلمون لم تستنفر الدبلوماسيه السودانيه فى مسعاها هذا حمية الدفاع عن العقيدة الإسلامية فى ذاتها بل إستنفرت الدفاع عن المشروع الإسلامى السياسى الذى تطرح نفسها حامية له من عدوى العلمانية.
على المستوى الإقليمى كان هناك تعاوناُ كبيراً مع الخرطوم من قبل مصر وليبيا وتشاد وأثيوبيا لإيجاد تسويه وحل لمشكلة دارفور والتى تتضرر منها مصالح تلك الدول نفسها، برزت كثير من الجهود الوطنية عبر مبادرات حزبية وسياسية لتطويق الأزمة والسعى لإيجاد تسوية مناسبة بعيداً عن أى تدخل أجنبى خارجى ،لاقت هذه المبادرات ترحيباً وقبولاً من الحكومة السودانية.

أبدت الحكومة تعاوناً كبيراً مع الدول والمنظمات العالمية فى إطار السعى لحل المشكلة ولكن فى نفس الوقت أستطاعت الدبلوماسية السودانية عبر مواقفها الثابتة منع أى تدخل من خلال فرض أجندة خارجية لتسوية النزاع فى الإقليم، ومازال الحوار الوطنى- حتى كتابة البحث- قائم اُو مستمراً مع كآفة الأحزاب والتنظيمات السياسية بالداخل.

يتّضح من المجهودات التي بذلتها الحكومة لحل المشكلة إعترافها بأن دارفور تعانى من مشكلة إنسانية وأمنية تستدعي حلاً عاجلاً، و قد سعت الحكومة بكل جدٍ و إخلاص في إيجاد تسوية سياسية , ذلك وفق مراحل وطرق متعددة أوردناها على المستويين الداخلى والخارجى ، والتى بدأت من إتفاقية أبشي وسرت ووصلت إلى أبوجا تحت إشراف الإتحاد الأفريقي مروراً بمحطات أخرى في أنجمينا وطرابلس وأديس أبابا، لكن يبدو أنه فى كل مرحلة بين هذه المراحل كانت الأزمة تنتقل من

طور إلى آخر وتواجه فى كل جوله تحديات تنبع من طبيعة المرحلة وتقتضى إستحداث آليات أو مبادرات جديدة. لاحظ الباحث أنه على الرغم من سعى الحكومة الجاد لحل أزمة دارفور من خلال الجهود الوطنية والإستعانة بالمجتمع الدولي والإتحاد الإفريقي بصفة عامة والجامعة العربية بصفة خاصة، إلى جانب الجهود التى بذلت على المستوى الداخلى،فإنها لم تصل فى نهاية الأمرإلى تسوية شاملة للنزاع وتوقيع إتفاق سلام ينهى أزمة الإقليم بصورة جذرية.

## المبحث الأول

## الأهمية الإستراتيجية للعلاقات العامة

إن الهدف الأسمى الذى تلتقى حوله أهداف العلاقات العامةهو تحقيق الإنسجام والتوافق  فى المجتمع الحديث الذى تعترية التغيرات السريعة فى نظم الحكم والسياسة والمخترعات العلمية والمستحدثات الجديدة التى غيرت وجه التاريخ والعلاقات الدولية والإجتماعية. فإذا لم يتكيف الأفراد مع هذة المنظمة الجديدة والمخترعات الحديثة فإنهم يعيشون كالغرباء أو الضاربين فى بيداء مجهولة، وبهذا تكون المهمة الكبرى للعلاقات العامة هى التوفيق بين عناصر المجتمع وهيئاتة ومؤسساتة والتنسيق بين مصالحة المختلفة تحقيقاً لمصالح البلاد العليا،وكثيراً ماترتطم المصالح المتنافرة فى المجتمعات الحديثة لتكون مسئولية خبراء العلاقات العامة هى حل الأزمات بالطرق الإنسانية دون إستعمال العنف(محمد منير،سحر وهبى،ب ت،ص45).

**بناء الصورة الطيبة للدول:**

تعد الصورة الذهنية الهدف الأساسى والإستراتيجى لأنشطة العلاقات العامة فالصورة الذهنية(image) هى التى يمكن أن تعكس الواقع وهى التى تحمل المعلومات عنه إلى العقل الإنسانى الذى لا يواجه الواقع مباشرة وإنما يواجهه بطريق غير مباشر هو الوصف، والعلاقات العامة تقوم بجزء كبير من وظيفتها من خلال التقديم غير المباشر للواقع(على عجوة ،1977مص163).

الصورة الذهنية (Image) نعنى بها الإنطباعات أو الصورة التى تتكون عند الأفراد أوالمؤسسات أو الشعوب إزاء أشخاص آخرين أومؤسسات أو شعوب أخرى، وهذه هى الوظيفة الأساية للعلاقات العامة. ويقاس نجاح أجهزة العلاقات العامة بقدرتها على بناء صورة ذهنية إيجابية للجهة التى تتبع لها، وتقوم كل دولة ببناء جهاز قوى

للعلاقات العامة ليساهم فى نشر المعلومات والرسائل التى تساهم فى بناء صورة إيجابية للدولة. بما أن الصورة هى الهدف والمحور الأساسى الذى ترتكز عليه وظيفة العلاقات العامة والمشتغلين بها، فإنه من الطبيعى أن تحتل هذه الصورة خاصة عند وقوع الأزمة الأهمية القصوى فى البحوث التى تجريها العلاقات العامة.

ولأننا نتناول أزمة دارفور بإعتبارها أزمة(محلية/دولية) كان لابد أن نتطرق للصورة الذهنية فى مجال العلاقات العامة فى الإطار الدولى، (فهى مايتراكم فى أذهان أى من الدول تجاه سياسات الدول الأخرى فى أى من المجالات ذات المصالح المشتركة وحتى تكون العلاقات بين الدول على أساس متين من الأداء الطيب الذى يتفق مع إحتياجات الدولة).(جميل خضر،1998م،ص32).

ويعد النموذج البريطانى فى مجال العلاقات العامة من أبرز النماذج الدولية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تمارس العلاقات العامة الحكومية من خلال مستويين:

1/ مستوى خارجى.

2/ مستوى داخلى.

فعلى الصعيد الخارجى تقوم وكالة الإستعلامات الأمريكيه بتخطيط وتنفيذ برامج العلاقات العامة الخارجية الموجهة خارج الحدود(محمد الصرايرة ،200م،ص197).

وهنا يمكن القول أن الصورة الطيبة عند الأزمة الداخلية تعمل على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهداف الدولة ونجاح سياساتها الخارجية والترويج لأوجه أنشطتها المختلفة(محمد الصرايرة،2001م،ص197).

إن الدولة لكى تنجح فى تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية لنفسها فى الخارج لابد من أن تنجح فى بناء الصورة الذهنية فى الداخل، وإقناع المواطنين فى الداخل بها وزيادة قدرتهم للترويج لهذة الصورة، أما فى الخارج فإن الدولة يمكن أن تستخدم القنصليات والسفارات إلى جانب كل مواطنيها الذين يدرسون أويعملون فى دول أخرى للترويج

لصورتها من خلال الإتصال الجماعى أوالشخصى وهو أكثر تاثيراً من الإتصال الجماهيرى،ويمكن الأستفادة من دور العلاقات العامة فى مجال التنمية السياسية عن طريق وظائفها فى ربط الجماهير بقيادتها الوطنية والمساهمة فى التربية السياسية ونشر الوعى السياسى والمساهمة فى بناء سمعة ومكانة الدولة وغرس الشعور بالإنتماء الوطنى والقومى.

فالدولة لها المقدرة على صناعة صورة طيبة إيجابية تتكون من مجموعة من السمات التى تؤدى إلى أهلية دولة أو شعب معين للإحترام على المستوى الدولى، وهذا إذا ماكانت تملتك جهازاً فاعلاً للعلاقات العامة.

**الأنشطة والبرامج:**

هى الأنشطة التى تقوم بها إدارة العلاقات العامة أو أن يكون هناك برنامج عمل واضح لأجهزة العلاقات العامة ويقول (ديمول) أحد خبراء العلاقات العامة عن هذه البرامج والأنشطة:( يجب تصميمها بقصد تحقيق أغراض دفاعية أوهجومية، فالناحية الهجومية تهدف إلى زيادة النفوذ والهيبةوالناحية الدفاعية تعمل على الحماية من الهجوم).(على الباز،2002م،ص100).

**الإتصال الفعال:**

يرى روبنسون وآخرون أن مفهوم العلاقات العامة يتشكل من الآتى:(حسن عبدالحفيظ،1997م،ص22).

1/ الإتصال وهو يمثل بعداً هاماً فى عملية العلاقات العامة، ويقصد به الإعلام فى إتجاهات تشكيل الرأى العام بهدف تكوين رأى إيجابى.

2/ إعتماد العلاقات العامة على تكوين وتطبيق الأساليب النظرية والعلمية فى تكوين الإنطباعات وتشكيل الإتجاهات (attitude) لذا فإن فهم السلوك البشرى يمثل ركيزة أساسية لنجاح أى برنامج للعلاقات العامة.

3/ تنطوى عملية العلاقات العامة على بعد إدارى، فهى كأى نشاط مؤسسى آخر يحتاج إلى التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق وغيرها من العمليات الإدارية لذا فإنها تحتاج إلى مهارات إدارية.

4/ يلعب العنصر الإنسانى وأصول المهنة دوران أساسيان فى ممارسة نشاط العلاقات العامة.

5/ تمثل عملية التغذية العكسية (Feed –Back) أهمية خاصة فى نظام الإتصال فى العلاقات العامة لأن ذلك يمثل ردود فعل الجماهير مما يساعد على التعرف على المشكلات.

بناء على ماسبق يرى الباحث أن وجود العلاقات العامة أصبح ضرورياً فهى تعد أحد مؤشرات النجاح وبإمكانها المساهمة فى خلق علاقات طيبة للدولة فى المحيط الذى تتعامل معه، وذلك متى ماتم تنفيذ أنشطة العلاقات العامة بالمفهوم العلمى الصحيح لزيادة فعاليتها وشدة تأثيرها على الرأى العام.

ومما شك فبه أن إتصال وإعلام الأزمات يعتبر من العلوم والتخصصات المطلوبة الضرورية ضمن فريق إدارة الأزمات والكوارث والذى يفترض أن يكون على دراية بعلم العلاقات العامة،ولكن على الرغم من حيوية وأهمية أنشطة العلاقات العامة فى الإتصال والإعلام أثناء الأزمة إلا أن هناك تقليلاً شديداً من أهمية هذا الجانب، كما أن النظرة السطحية لإعلام الأزمات تدفع كثيراً من المسئولين الى إسناد مهام ووظائف إتصال وإعلام الأزمات الى أناس غير متخصصين فى هذا المجال.

والمعروف أن موقف الأزمة أو الكارثة يستدعي نوعية مغايرة من المعالجات والتغطيات الإعلامية وكذلك نوعية خاصة جداً من أنشطة العلاقات العامة تتجاوز الخطابات الرسمية والبيانات المنمقةوالتي لا تصمد في أحايين كثيرة أمام التدفق الحر للآراء والمعلومات وتعددية إختيار المتلقي التي تتيحها عولمة الإعلام.

**التخطيط فى العلاقات العامة:**

العلاقات العامة شأنها شأن العلوم الأخرى تأخذ بمبدأ التخطيط العلمى بشكل صحيح وفعال فأى نشاط هادف للعلاقات العامة لايمكن أن يتحقق إلا بإعتماده على التخطيط السليم، لهذا نجد أن أنشطة العلاقات العامة تعتمد فى المقام الأول على التخطيط، ويعتبر وضع الخطة من أهم العناصر التى يستوجب توافرها لتنفيذ أنشطة وبرامج العلاقات العامة الإتصالية، ويأتى ترتيب التخطيط فى مجال العلاقات العامة بعد البحوث مباشرة، وذلك لإعتمادة على المعلومات والبيانات التى توفرها البحوث.

والعلاقات العامة تحتاج إلى عملية التخطيط فى جميع أنشطتها لتنظيم الأعمال ووضع الأولويات ووضع برمجة التنفيذ مع تحديد المكان والزمان المناسبين لإنجاز البرامج والأنشطة الموضوعة للتنفيذ حتى تكون العلاقات العامة قادرة وجاهزة للمساهمة فى إيجاد حلول سريعة وقت مادعت إلى ذلك الضرورة.

**مفهوم التخطيط:**

يعرف التخطيط بأنه إختيار أحسن البدائل المتاحه لتحقيق أهداف محدده(مدنى عبدالقادر ،1991م،ص23).

ويتضح من ذلك أن التخطيط هو التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والمتوفرة من أجل الوصول للأهداف والسياسات التى تسعى الدولة لتحقيقها بأقصر السبل.

وقد عرف إدوارد بيرنز التخطيط بأنه، عملية ذهنية تستخدم الطاقات البشرية والموارد المالية لتحقيق أهداف العلاقات العامة.(pernys,1997,p188 ).

ومن ناحية أخرى فإن التخطيط فى مجال العلاقات العامة يعد وسيلة منهجية من الوسائل التى تسعى لتحقيق الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع وإستقرارة،كما يعمل على دعم إتحاذ القرارت فهو نشاط يقود إلى عملية نجاج أنشطة العلاقات العامة والتى بدورها تساعد متخذى القرار فى مايريدون عمله وماذا يجب عمله وأين ومتى وكيف وبواسطة من (فريق العمل)، وماهى الموارد المطلوبة لأداء العمل، أى أن التخطيط نشاط يصنع الإطار الشامل والتفصيلى للأهداف والخطوط والمراحل والعناصر اللازمة لتنفيذ لتنفيذ هذه الأهداف من خلال أنشطة العلاقات العامة.

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أهمية التخطيط للعلاقات العامة إلا أنه يواجه بالعديد من الصعوبات التى تحد من دوره فى تحقيق النتائج والأهداف المرجوة لدى الحكومة السودانية وذلك بالنظر إلى عدم قدرتها فى توجيه أزمة دارفور نحو وضع حداً لنهايتها والوصول إلى تسوية شاملة وتحقيق سلام مستدام بالإقليم.

وعليه فإن أهمية العلاقات العامة تكمن فى أنهاعلم يرتبط بوجود التجمعات الإنسانية، فأينما وجدت هذه التجمعات كان لابد من قيام علاقات بين أفرادها، وقد إرتبط بناء المصالح المشتركة على الفهم المتبادل والسمعة الطيبة والثقة المتبادلة والإحترام المتبادل، ومع تداخل المصالح بين الدول أصبح دور العلاقات العامة يتأكد بإطراد، وكلما إرتفعت مهارة القائمين بالإتصال لأهداف العلاقات العامة تصاعدت هذه العلاقات بين الدول وتم تذليل سوء التفاهم بينها.

إن ميادين العلاقات العامة رحبة ومتعددة، بتعدد أوجه النشاط الإنسانى والجماعات التى تنتسب إليها وتتعامل معها، فهناك العلاقات العامة فى المجال العسكرى،

والأمنى والسياسى ،والتجارى والصناعى، الخدمى،الحكومى ، والتنموى....الخ، وجميعها تسهم فى إستقرار المجتمعات والحيلولة دون وقوع الأزمات، وكل منها يقوم على مبادئ واحدة كما أن مفهومها يختلف بإختلاف الظروف التى تحيط بها والمجال الذى تطبق فيه، فضلاً عن أنها تشترك فى نفس الأهداف العامة من حيث التأثير فى الرأى العام وكسب ثقته وتعاونه وتأييده، أما مسار الإختلاف فهو أسلوب التطبيق ووسائله، والجمهور الذى تتجه إليه(هدى لطيف،1997م،ص15).

وتكمن أهمية العلاقات العامة من خلال هذا البحث فى قدرتها على تقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة فى دارفور، كما أنها كان بإمكانها أن تعمل على بناء صورة طيبة للسودان بالخارج بشأن الأزمة، هذا إلى جانب فاعليتها فى إقامة علاقات طيبه بين المجموعات السكانية المختلفة فى الإقليم.

## المبحث الثانى

## إدارة العلاقات العامه للأزمات

الأزمة حقيقة واقعة,لا يمكن إنكارهاولا يمكن التنصل منها، فإنكارهاوالتنصل والهروب منها يعتبر فشلاً,وهذا ما يسمى بالتحرك من وضع سيء إلى أسوأ,فإذا تم تجاهل الأزمة فإن الوضع سيصبح أكثر سوءاً .

وهكذا فإن إحدى وظائف العلاقات العامة هي الحيلولة دون حدوث أزمات والتغلب عليها في حال حدوثها وهذا ما يسمى بإدارة الأزمات، ولا يعدّ حدوث الأزمات شيئاً جديداً في حد ذاته، سواء أكان على مستوى الفرد أم على مستوى منظمة ما، أم على مستوى الدولة ككل، ولكن الشيء الجديد هو أن الباحثين فى مجال العلاقات العامة بدأوا يولون هذه القضية الإهتمام اللازم، لأنهم شعروا أنه بإمكانهم فعل شيء ما حيال الأزمات وتحليلها، كما أن علم إدارة الأزمات بدأ يظهر نتيجة لأن التطور العلميوالتكنولوجي قدم وسائل وأدوات للتعامل مع الأزمات وإدارتها وتحليلها، لذا فإن العلاقات العامة تقوم بدور كبير وفعّال عند حدوث الأزمة وخاصة أن النتائج غير المرغوب فيها للأزمات تنعكس على الأفراد والشعوب بغض النظرعن نوع الأزمة ومستواها، والسبب في ذلك أن أبعاد الأزمة يمكن أن تكون إجتماعية أو إقتصادية أو بيئية أو حتى سياسية.

إن إدارة الأزمة(Crisis Management) يعني قيادة الأزمة وتوجيهها والإمساك بمتغيراتها وإدارة هذه المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمدير الأزمة بدفعها في الطريق الذي يرغب أن تندفع فيه لإيصالها الى النهاية التي تحقق أهدافه وتحمي مصالحه،والمبدأ الرئيسي للإتصال في الأزمات هو " عدم الإنعزال" في حال حدوث مشكلة أو (أزمة) ما، والإتصال هو الأمر الأكثر فاعلية في ظروف الأزمات، لأن

الإتصال هو الذي يقدم وبسرعة كبيرة المعلومات الصريحة لوسائل الإعلام التي تراقب وتنقل كل ما يتعلق بالأزمة مهما صغر شأنها.ومن هنا كان التخطيط فى مجال العلاقات العامة يعد أحد الشروط الهامة للسيطرة على الأزمة.

إن مفهوم إدارة الأزمة يختلف عن مفهوم ( حل الأزمة ) ففي الوقت الذي يكون مفهوم حل الأزمة هو إنهاء الأزمة دون الإستفادة من الفرصة التي هي إحدى معالم الأزمة، تكون إدارة الأزمة هي سعي صناع القرار لدى كل أطرافها إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائرعالية.

**العلاقات العامة والتفاوض:**

أصبح التفاوض بين أطراف كل أزمة ضرورياً ، هذا مما يتطلب توفر قدر من المرونة لأجل التقريب بين وجهات النظر، وهذه من المهام التى تتطلع بها أنشطة العلاقات العامة حيث لم يعد التفاوض والعلاقات العامة في الدول الحديثة مقتصران على نشاط دون نشاط أو علاقة دون علاقة أخرى, أو على دولة دون أخرى, أو إلتزام مشروع وتنفيذه دون آخر,بل أصبح فن التفاوض وعلم العلاقات العامة هما الرابط المشترك لحل كل مسألة مهما كان نوعها, والوصول إلى قاسم مشترك من الإتفاق حول كل مشكلة مهما كان سببها(ahlabaht.com).

إن دور العلاقات العامة فىإدارة الأزمات بين الدول يعتبر مجالاً نوعياً جديداً يتطلب وعياً وإداركاً بطبيعته المركبة واعتماده على علوم وتخصصات وخبرات مختلفه ومتنوعة لإحداث التوازن المطلوب بين الأدواروالوظائف في المراحل المختلفة من عمر الأزمة مع تعدد الأطراف التي تقوم بأنشطة إتصالية أوإعلامية.

إن تعدد الأزمات يستوجب تعاون الشعب والحكومة والإعلام فى محاولة للتعرف على أبعاد الأزمة ومواجهتها، والعمل على تدفق المعلومات إلى المتلقين بالسرعة المطلوبة والدقة المطلوبة أيضاً .

أن يتم نقل كل المعلومات المتاحه بدقة وتناسق بحيث تتواكب مع معطيات الواقع وسياق الأحداث إنطلاقاً من أن معظم الناس يسمعون أو يرون أويقرأ ون عن الأزمة أو المشكلة من خلال وسائل الإعلام وبالتالي فإن نقصالإهتمام الإعلامي بأزمة أو مشكلة ما تصيب المتلقين مما تجعلهم يهربون إلى الخيارات الأخرى. ومن الممكن في هذا السياق وضع مواثيق شرف تنظم عمل الإعلاميين والقائمين على أمر العلاقات العامة وتحقق نوعاً من التوازن الواعي والطوعي بين متطلباتهم والقواعد المهنية التي تنظم عملهم وبين متطلبات ودواعي إدارة الأزمات والإسهام في حلها.

**إدارة الأزمة الدولية:**

وفقاً لمتطلبات هذا البحث فإن التعرض للشأن الدولى يظل أمراً ضرورياُ لأن المشكلة ذات بعدين كما أسلفنا (محلية/دولية).

إن وسائل إدارة الأزمة الدولية والتي تستخدم بداخلها أو ضمنها أدوات الأزمة يمكننا حصرها فى ثلاث وسائل، هي:

1. الوسائل الدبلوماسية. مثل المساعي الحميدة، المفاوضات، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية.
2. الوسائل القانونية. مثل التحكيم الدولي والقضاء.
3. وسيلة العنف أو إستخدام القوة.

أما الأدوات التي تستخدم في إدارة الأزمة الدولية، فهي اما أدوات المساومة الضاغطة وتتضمن الحركات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم لإجباره

وقسره على قبول مطالبها. أو ادوات المساومة التوفيقية وتتضمن الحركات التي تعبر عن رغبة الدولة في تخفيف الأزمة والإتجاه بها نحو التسوية والحل التوفيقي كان السبب وراء ظهور العلاقات العامة كمهنة متخصصة تعمل على المساهمة فى حل الأزمات هى تلك الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى أفرزت مناخاً نفسياً ضاغطاً إضافة إلى الأزمات الإقتصادية والأمنية العالمية (محمد محمد،ب ت،ص24).

إذاً فالعلاقات العامه علم يتصل إتصالاً مباشراً بالظروف والأوضاع غير العادية فالمشكلات والأزمات والظروف الضاغطة وعدم الإستقرار من الأسباب المباشرة لتطور وإزدهار العلاقات العامة.

يشهدعالم اليوم الكثير من الأزمات والتى من يبنها – دارفور- نتيجة للتحولات والتغيرات فى مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وقد أثرت هذه الأزمات على حياة الشعوب، وأصبحت هناك تحديات يواجهها المفكرون والمخططون وعلماء الإدارة والعلاقات العامة فى مواجهة تلك الأزمات التى تتوالى يوماً بعد يوم فتختلف فى طبيعتها ونوعها وحجمها وعوامل نشوئها من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وقد خلص المفكرون إلى مجموعة من الأسس النظرية والأساليب والأدوات العلمية والإدارية المختلفة للسيطرة على الحدث من خلال كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات المبنى على التخطيط الإستراتيجى السليم لمواجهة الأزمات قبل وأثناء وبعد حدوثها وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها، وقد تقدمت مكانة العلاقات العامه من خلال أنشطتها التى تمارسها فى إدارة الأزمات عبر الإستفادة من الوسائل الإتصالية المختلفة.

فالمهمة الإستراتيجية للعلاقات العامه لاتتضح بجلاء إلا عندما تواجه الحكومة أو المؤسسة أزمة تهدد وضعها ومقدرتها على العمل أو تهدد وجودها ذاته وقدرتها على البقاء.

**إدارة الأزمة:**

تعددت تعاريف إدارة الأزمات بين كتاب الإدارة فقد عرفها (ماهر،2006,ص 21) أحد المهتمين بإدارة الأزمات، على أنها طريقة للسيطرة على الأزمة، ومجموعة الأدوات والجهود للتغلب عليها ولحتواء الأسباب المسببة لها والإستفادة والتعلم من الجوانب الخاصة بالأزمة.

في حين عرفها (الصيرفي،2003م،ص305) الباحث فى إدارة الأزمات ، بأنها منهجية إدارة الأزمات في ضوء الإستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانيات والمهارات وأنماط الإدارة السائدة.

أما (عبد الحميد،2005) أحد المهتمين بعلم إدارة الأزمات فقد عرف إدارة الأزمات بأنها كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها(السيد رجب،2005م،ص33).

مما سبق يعرف الباحث إدارة الأزمة بأنها: الطريقة التي تعتمد عليها الدول في السيطرة على الأزمة بالأدوات والإستراتيجيات المناسبة وفقاً للإمكانيات المتاحة والطرق العلمية للعلاقات العامة فى إدارة الأزمات.

نشأ مصطلح (إدارة الأزمات) ضمن علم الإدارة العامة كمفهوم يشير إلى دور الدولة فى مواجهة الكوارث العامه المفاجأة وظروف الطوارئ مثل الزلازل والأعاصير والأوبئه والحرائق، ولكن مالبث أن تطور بصورة أوضح إلى دو الدولة فى مواجهة المواقف الساخنة والطارئة وقد أصبح علماً له قواعدة ومناهجه، وفناً يعتمد على إبداع المهتمين بإدارة الأزمات(محمد أحمد،ب ت،ص68).

إدارة الأزمة تعنى طريقة التغلب عليها والتحكم بضغطها ومساراتها وإتجاهاتها وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها وتحقيق أقصى المكاسب، ومواجهة

الأزمات تتتطلب درجة عالية من التنظيم والإدراك والوعى بالطاقات والإمكانات المتوفرة لحسن توظيفها لمجابهة الأحداث المتسارعة والتصعيد المفاجئ لها.

وتعتبر إحدى وظائف العلاقات العامة هى الحيلولة دون حدوث الأزمات، والتغلب عليها فى حال حدوثها وهذا مايسمى بإدارة الإتصال فى الأزمات.

**الإتصال أثناء الأزمات:**

من أولويات مهام إدارة الأزمات التنبوء بالأزمة قبل وقوعها، والتخطيط والإعداد الجيد لمواجهة الأزمات المتوقعة والتعامل مع المشكلات الناجمة عنها ومهارات التفاوض مع مجموعات متعددة ومصالح وأطراف متنوعة وعمل التحليلات للأخطار المتوقعه والتفكير الإبداعى وكيفية إختيار فرق عمل إدارة الأزمات وآليات التعامل مع وسائل الإعلام وتحديد الإستراتيجيات الوقائية اللازمة.

ويعد كل ماذكر أعلاه من صميم عمل العلاقات العامةبمفهومها العلمى الحديث. فهى تستخدم وسائل الإتصال والتى تجعلها من أهم محتوياتها وتعتمد عليها فى النقل الصادق والإستعلام الجيد والتعبير الدقيق فى إبلاغ مايراد إيصاله آلياً لجهة ما(محمد جودت،1989م،ص271).

المبدأ الرئيسى للعلاقات العامة فى الإتصال أثناء الأزمات هو (عدم الإنغزال ) فى حال حدوثها فالإتصال هو الأمر الأكثر فعالية فى ظروف الأزمات لأنه يقدم المعلوماتالصحيحه لوسائل الإعلام التى تراقب وتنقل كل مايتعلق بالأزمة، والطريق الأمثل فى قيادة الأزمة هى الإعتراف بها وقول الحقيقة.

هناك مرتكزات أساسية ينبغى إدراكها عند حدوث الأزمات: (محمد أحمد،ب ت،ص68) .

- الأزمات هى وليدة أسباب وبواعث وعوامل مناخية تساعد فى نشوئها وتفاقمها فإن أى معالجة للأزمة تبدأ من معرفة متعمقة لبواعثها وأسبابها.
- إن التحليل العلمى للأزمة يبدأ من مظاهر أو أعراض حتى تصل إلى أسبابها، فأعراض الأزمات ماهى إلامظاهر تنشأ نتيجة لحدة التناقضات وصراع المصالح بين ماتم إتخاذه وحدث فعلاً، ومايمكن أن يحدث.
- يتم تحليل النتائج لمعرفة حجم الخسائرأو المكاسب أوالتكاليف التى أحدثتها الأزمة سواء كانت تلك مادية أومعنوية.

من أهم مصادر الأزمات، بل إن الكثير من الأزمات عادة ما يكون مصدرها الوحيد هو إشاعة أطلقت بشكل معين، وتم توظيفها بشكل معين، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة، وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محددة، ومن خلال حدث معين يؤدى إلى أن تنفجر الأزمة(الخضيرى ،محسن،2003م،ص82).

ونجد أن العلاقات العامة تعمل عبر أنشطتها المختلفة على تمليك الحقائق والمعلومات الصحيحة ومحاربة الشائعات من خلال إستخدامها لوسائل الإعلام المختلفة.

**العلاقة بين العلاقات العامة والأزمة:**

– وظائف العلاقات العامة البناء (الوقائية) – العلاج (التصحيح)

– عملية العلاقات (العامة البحث- التخطيط – التنفيذ – المتابعة).

– مراحل الأزمة ،ما قبل الأزمة- حدوث الأزمة – ما بعد الأزمة.

– مراحل إدارة الأزمة، إكتشاف إشارات الإنذار المبكر – الإستعداد والوقاية،إحتواء الأضرار والحد منها – التعلم وإستعادة النشاط.

هناك إرتباط بين هذه العناصر والإجراءات والمراحل فالأزمة غالباً ماتسير خلال مراحلها التى ذكرناها فى مبحث سابق، ومراحل إدارتها مساراً يتطلب تدخل العلاقات العامة بواحد أو أكثر من أنشطتها لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

1- توقع الأزمة المقبلة أو التخفيف من آثارها في حالة حدوثها.

2- إستعادة النشاط بعد إنتهائها.

3- التعرف على علاقة بحوث العلاقات العامة بمرحلة ما قبل الأزمة ومدى إعتبارها وسيلة وقائية ودورها في التخطيط.

4- العلاقة بين التنفيذ في العلاقات العامة ومرحلة إدارة الإنذار.

5- علاقة المتابعة في العلاقات العامة بمرحلة ما بعد الأزمة ومدى الإستفادة منها.

**التداخل المهني بين العلاقات العامة وإدارة الأزمات:**

إن المتتبع لتاريخ العلاقات العامة يرى بأنها وليدة من رحم الأحداث والمشكلات والقضايا المزمنة التي عصفت بالقرنين الماضيين مما عزز من مكانة العلاقات العامة التي أضحت تبحث عن السبل والوسائل لمعالجة هذه المشكلات فإدارة المشكلات والقضايا لا تختلف عن إستراتيجيات إدارة الأزمات خاصة أن كلا من العلمين يعتمدان علي تقديم النصح والمشورة ( wordpress.com/2012).

وعليه يرى الباحث من الضرورة بمكان تدريب العاملين فى مجال العلاقات العامة فى مجال إدارة الأزمات لأن العلمين يقومان على الإستعلام السليم والتنسيق الجيد والإعلام الصادق.

## المبحث الثالث

## جهاز العلاقات العامة لدى الحكومة السودانية

إ ن العلاقات العامة أصبحت جزءًا مهمًا من نمط الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للعديد من الشعوب نتيجة لتشابك المصالح والأهداف الدولية وتزايد المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية وبروز الإتصال الدولي والسياسة في كآفة النواحي الإتصالية التي تربط دول العالم عبر مصالح مشتركة، الأمر الذي أجبر الهيئات الدولية والحكومية وكذلك الخاصة إلى الإهتمام عالميًا بهذه الأقسام أو إدارات العلاقات العامةخاصةً في ظل عولمة تكنولوجيا الإتصال الحديثة إضافةً إلى أن عولمة برامج وإستراتيجيات العلاقات العامة تسير بخطى سريعة جنبًا إلى جنبمع هذا التطور الهائل فى مجال المعلومات، وما صاحب ذلك أيضًا من تطور وسائل المواصلات والإتصالات وتكوينالتحالفات عبر العالم الأمر الذي جعل لا بديل لممارسة العلاقات العامة في كل مجالات الحياة.

الحكومة السودانية كغيرها من الدول أنشأت عدة أجهزة إتصالية تنفذ من خلالها أنشطة وبرامج العلاقات العامة لإقامة علاقات طيبة مع بقية دول العالم،كما أنها إعتمدت على ذات الأجهزة فى إدارةالأزمة التى وقعت بإقليم دارفور، وقد تمثلت فى **الآتى**

**(أ)** وزارة الخارجية: (الخارجية السودانية،2004م).

وضعت الحكومة السودانيه إستراتيجية شاملة لإدارة الإعلام وتمت إجازتها من قبل مجلس الوزراء،ولقد إحتوت هذه الإستراتيجية فى الجهاز الخاص بالإعلام الخارجى على أهداف يمكن تلخيصها فيما يلى:

1/ تقديم صورة صادقة عن السودان وتوضيح الجوانب والمبادئ تقوم عليها السياسة الوطنية، ثم دور السودان عربياً وافريقياً وإسلامياً، ودورة كدولة من دول عدم الإنحياز.

2/ تحقيق الإنسياب الحر المتوازن لكآفة المعلومات والأفكار بين السودان وبقية المنظمة العربية والإعلام الخارجى فى جملته.

3/ تحريك إستراتيجية الإعلام الخارجى مع المتغيرات فى سياسة الدولة.

4/ المساهمة فى توضيح المناخ الإستثمارى الذى قد بدأ تطبيقة فى السودان والتسهيلات المقدمة للمستثمرين العرب والأجانب للمساهمة فى مشروعات التنمية.

لقد كانت الجهود الدبلوماسية واضحة أثناء الأزمة،هذا إلى جانب أنشطة دائرة الإعلام بوزارة الخارجية، ونورد هنا الأسس العامة التى إرتكزت عليها الدبلوماسية السودانيةفى التعامل مع الأزمة:

1/ خطابات السيد رئيسالجمهورية على المستويين الداخلى والخارجى حول رؤية الحكومة تجاه تسوية مشاكل الإقليم وإحلال السلام الشامل.

2/ التواصل الدولى عبر التمثيل الخارجى.(السفارات والقنصليات والملحقيات الإعلامية)

3/ المؤتمرات والندوات وإجراء البحوث.

4/التفاوض والحوار وعقد الإتفاقات مع الحركات المسلحة وإقامة مؤتمرات الصلح بين القبائل التى تسكن الإقليم.

5/ البيانات والتصريحات فيما يلى قضايا ومشاكل إقليم دارفور.

6/ رصد ومتابعة وتحليل الأخبار الوردة بشأن دارفورفى وسائل الإعلام الخارجية.

7/ التعاون الدولى مع كل المؤسسات والهيئات والمنظمات بشأن الأزمة.

8/ إعلان الحوار والتفاوض مبادئ أساسية لتسوية قضايا الإقليم.

9/ رفض مبدأ التدخل الخارجى وإنتهاك سيادة البلد.

(ب)وزارة الإعلام:(عائشة أحمد،2015).

قامت وزارة الإعلام بالعمل والإشراف على تنفيذ خطة الحكومة المجازة من قبل مجلس الوزراء بشأن إدارة الأزمة وذلك من خلال الأجهزة التى تتبع لها، والتى تمثلت فى الآتى:

1- مجلس الإعلام الخارجى:

يعتبر مجلس الإعلام الخارجى (External Information Council) مؤسسة إعلامية تتبع لوزارة الإعلام وتقوم على أمر التعريف بالسودان ومشاكله، عالمياً وإقليمياً .

يشرف المجلس على مجمل العمل الإعلامى الخارجى وتنسيق الجهود فى هذا المجال والتعريف بالبلاد فى ظل سياسات الدولة، والتبشير بثقافة السلام وتعميق وتنشيط وتشجيع العلاقات والروابط مع المؤسسات المماثلة والترويج لمواقف السودان فى المحافل الدولية والإقليمية، والسعى لإيجاد رأى عام أجنبى مساعد للقضايا الوطنية والتنسيق بين الأجهزة الإعلامية المختلفة لتوجية الرسالة الإعلامية للخارج، ويعمل أيضاً على توفير المعلومات التى توضح الإيجابيات والإنجازات بالبلاد وتزويد السفارات والجاليات والجمعيات ومختلف المؤسسات بالخارج بالمواد الإعلامية ،كما يعمل على رصد ومتابعة الإعلام الأجنبى الموجه للسودان سلباً أو إيجاباً وإدارة

الحملات الإعلامية فى مواجهتها والإشراف على عمل المراسلين الاجانب بالبلاد وإستقبال الصحفيين وتنظيم توافدهم على البلاد بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

إنطلق مجلس الإعلام الخارجى من الموجهات التى وضعتها الحكومة السودانية بشأن السياسة الخارجيةبإعتباره جهازاً للعلاقات العامة مثله مثل دائرة الإعلام بوزارة الخارجية ووكالة السودان للأنباء والهيئه العامة للإذاعة والتلفزيون،وبدأ يعمل كمجلس مختص بالإعلام الخارجى.

أهداف مجلس الإعلام الخارجى:

1/التعريف بالسودان والتحديات التى تواجهه إقليمياً ودولياً .

2/ السعى لخلق رأى عام أجنبى مساند للقضايا الوطنية السودانية .

3/ التنسيق بين الأجهزة الإعلامية لتوحيد الخطاب الإعلامى للخارج.

4/ الإشراف على مجال العمل الإعلامى الخارجى وتنسيق الجهود لعكس الإعلام الداخلى خارجياً والتعريف بالبلاد وإشاعة ثقافة السلام ودحض الحملات الإعلامية المناوئة.

5/ تعميق وتنشيط وتشجيع العلاقات والروابط مع المؤسسات المماثلة والترويج لمواقف السودان فى المحافل الدولية.

6/ توفير المعلومات الصحيحة حول الإيجابيات والإنجازات التى تشهدها البلاد وتزويد السفارات والجاليات والجمعيات ومختلف المؤسسات بالخارج بالمواد الإعلامية.

7/ رصد ومتابعة الإعلام الأجنبى الموجه للسودان وإدارة الحملات الإعلامية المضادة.

دور المجلس فى إدارة الأزمة: (مجاهد ساتى،2015م).

- إستخدام وسائل الإعلام المحلية والدولية فى بناء صورة طيبة عن السودان.
- رصد كل مايحدث فى المجال الدولى بشأن أزمة دارفور.
- دعوة الصحفيين الأجانب والفضائيات ووكالات الأنباءالدولية وتمليكهم المعلومات الصحيحة بشأن الأزمة.
- إصدارعدد من المطبوعات(نشرات، مطبقات ،كتيبات) عن حقائق حول الأزمة.
- إعداد نشرات يومية وتقاريراسبوعية وملفات خاصة بشأن الأزمة.
- عقد المؤتمرات والندوات حول تحقيق السلام المستدام.
- رصد ومتابعة وتحليل الأخبار الواردة عن دارفور فى وسائل الإعلام الأجنبية.
- العمل على توفير المعلومات وتقديمها لمراكز القرار.
- التنسيق مع البعثات الأجنبية والصحفيين الأجانب للإطلاع بالأزمة وزيارة دارفور.

لاحظ الباحث أن مجلس الإعلام الخارجى تركز جهده فى رصد الأخبار وإصدار المطبوعات مما ينسحب سلباً على توظيف الوسائل الإعلاميةالأخرى (الداخلية والخارجية).

2/ الإذاعة السودانية (أم درمان):

مثلت الإذاعة السودانية منذ تاسيسها الصوت القومى ولسان حال السودان بتعددة وتنوعة، وظلت عبر مسيرتها الطويلة تكرس لقضايا الوحدة والتعايش والسلام، وتروج للقضايا الوطنية.

فيما يلى أزومة دارفوراعتمدت إذاعة أم درمان على خطة برامجية وفق سياسة الحكومة تجاه تسوية مشاكل الإقليم، وتمثل دورها عبر الآتى:

- التغذية العكسية للأخبار الوردة فى الإذاعات الخارجية.
- إستضافات وإجراءالحوارات مع النخبة الحاكمة لعكس وجهة نظر الحكومة فى تحقيق السلام الشامل.
- تعزيز الروح الوطنيةمن خلال برامج وطنية متخصصة.
- إطلاق نفرات إعادة التعمير ذلك بعدالدمارالذى أحدثتة الحرب.
- تنفيذ أيام إذاعية مفتوحة لترسيخ ثقافة السلام.
- الدعوة للعودة الطوعيـة للنازحين.
- إعداد الملفات والتقارير الإخبارية حول ماجرى من أحداث بدارفور.
- الدعوة للوحدة والتعايش ونبذ القبلية .
- عكس الرأى والرأى الآخرحول تداعيات الأزمة.
- توظيف البرمج الإذاعية لخدمة قضية دارفورخاصة فى الفترة (2003-2006).
- بث الأغاني والمشاعل تدعو لوقف الإقتتال والحرب والإلتفات للتنمية.

3/ التلفزيون القومى:

ظلت وظيفة التلفزيون القومى ومنذ تاسيسة فى العام 1962م مرتبطة بالأهداف القومية مثل العمل على تحقيق سلام دائم وإعلاء قيمة التعايش ونبذ العنف وعدم التمييز وإرساء دعائم الوحدة، خاصةً وأن السودان بلد متعدد ومتنوع الأعراق والقوميات والمعتقدات واللغات والثقافات.

الفترة التى يقع فيها البحث (2003- 2006م)كانت تتطلب مجهوداً كبيراً لإنتاج سلام مستدام وبناء وحدة جاذبة، ومن أجل أن يحقق التلفزيون رؤيته قام بطرح المفاهيم الآتية:

1. الرسالة: ترقية الرسالة الإعلامية شكلاً ومضموناً بإنتاج مادة إعلامية جيدة وجاذبة تحقق الريادة المطلوية وتدعو الى سلام مستدام وتزين الوحدة والتعايش.
2. الهدف: بناء أمة سودانية موحدة متحضرة متقدمة متطورة.
3. الشعار : وحدة في تنوع.

التلفزيون والأزمة: (محمد خير،2016م).

كانت هناك خطة برامجية خاصة بالأحداث التى جرت فى إقليم دارفور،حيث إشتملت على الآتى:

- إعتماد خطاب إعلامى بإشراك كل الفعاليات السياسية والشعبية ورموز المجتمع فى الدعوة للسلام.

- إنشاء مكتب مركزى للتلفزيون بإقليم دارفورلنقل المعلومات من موقع الأحداث.

- النقل المباشر لزيارات النخبة الحاكمة لإقليم دارفور.

- إنتاج برامج خاصة لتغطية الأحداث والمناسبات المهمة فى دارفور.

- تغطية زيارات المسئولين الخاصة بالإقليم.

- عكس سياسة الدولة من خلال نشرات الأخبار الريئسة.

- إنتاج برامج سياسية خاصة بشأن الأزمة.

- تخصيص أيام مفتوحة للتعريف بمنطقة دارفور وإنسانها.

- إجراء حوارات ولقاءات ميدانية للوقوف على الحياة اليومية.

- إستطلاع المواطنين حول الأوضاع الأمنية.

- إعداد التقارير والملفات الخاصةبالأزمة.

- إيفاد مراسلين لمنطقة دارفور لنقل المعلومات الصحيحة.

- إفراد مساحة للتعبئة والإستنفار بشأن الأحداث الطارئة.

- إنتاج برامج عن الوحدة وترسيخ ثقافة السلام.

- الدعوة للحوار الجامع ووضع السلاح.

- توظيف برامج المنوعات وإنتاج أغانى تدعو لنبذ الحرب والعنف.

من الإيجابيات الملموسة بشأن الأزمة إنشاء مكتب مركزي للتلفزيون في منطقة دارفور بإعتبارها منطقةساخنة إلاّ أن التركيزانصب على الأخبار مع ضعفإنتاج برامج إجتماعية وثقافية من تلكالبيئات، كما نلاحظ أن التلفزيونيبث كشكولاً من الموضوعات الأمر الذي يحول دون تركيز إنتباه الرأي العام على زوايا بعينها، فالحاجة كانت ماسة إلى وجود قناة متخصصة لتخاطبالرأى المحلى والعالمى بأكثر من لغة.

**4- وكالة السودان للأنباء(SUNA).**

هي وكالة الأنباء الرسمية السودانية ولها مكاتب فرعية في الولايات، وتعمل على جمع الأخبار من داخل السودان وخارجه ونشرها على أجهزة الإعلام مستهدفة بذلك

الجمهور داخل السودان وخارجه من أجل تحقيق سياسات الدولة المرسومة ومراعاة مصالح الوطن في جميع الأحوال.

وقد قامت بجهد كبير فى إدارة الأزمة من خلال الآتى:

- تبادل الأخبار مع وكالات الأنباء الأخرى المحلية، أو الإقليمية أو العالمية.
- الحصول على الأخبار العالمية من مكاتبها الخارجية والوكالاتوالإذاعات والمراسلين ونشرها وتوزيعها داخل السودان.
- إصدار كتيبات ونشرات وملفات خاصة بشأن الأزمة.
- عقد المؤتمرات والندوات حول الأزمة.
- رصد وترجمة الأخبار الواردة بشأن إقليم دارفور.
- تزويد المنظمات الحقوقية والهيئات والمنظمات الإنسانية والعالمية بالمعلومات الصحيحة ومواقف السودان الخاصة بالأزمة.

لضرورة البحث أكتفينامن خلال هذا المبحث بذكر الخطوط العامة التى تشكل مضمون الرسالة الإعلامية للأجهزة التى إستخدمتها الحكومة فى الإتصال أثناء إدارتها للأزمة، هذا وقد لاحظ الباحث **الآتى:**

1/ معظم الأجهزة التى إعتمدت عليها الحكومة السودانية تتبع لوزارة الإعلام، هذا إلى جانب غياب التنسيق الكامل بين هذه الأجهزة .

2/ مساهمة الأجهزة أعلاه، فى تسوية الأزمة كانت محدودة بدليل أن الأزمة مازالت مستمرة ولم يتم تحقيق سلام إحلال شامل فى الإقليم،ذلك حتى كتابة هذا البحث.

3/ من الأمور المؤثرة سلباً في عمل الوسائل الإعلامية المحلية عدم توحيد الخطاب السياسي والإعلامي أثناء إدارة الحكومة السودانية للازمة.

4/ إشكالية اللغة حيث التركيز الكلي على اللغة العربية مع عدم وجود قنوات سودانية موجهة للجمهور الخارجي ناطقة بغير العربية.

## المبحث الأول

## ميدان الأزمة (دارفور)

يقع إقليم دارفور فى غرب السودان بين خطى عرض 15شمالاً و100 جنوباً، وخطى طول 22-27شرقاً، ويحده ليبيا من ناحية الشمال الغربى وتشاد غرباً، وأفريقيا الوسطى جنوب غرب، وتبلغ مساحتة نحو 549ألف كيلو متر مربع، وهى أكبر أقاليم السوان مساحة ويبلغ عدد سكانها سبعة ونصف مليون نسمة حسب إحصاء عام 2008م، أى خمس سكان السودان آنذاك.

يضم إقليم دارفور حوالى 115 قبيلة من أصل 750 قبيلة سودانية وينقسم سكان الإقليم بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين:

- إحداهما ذات أصول سامية عربية.

- الأخرى ذات أصول حامية أفريقية.

والعرب هم فى الغالب من الرحل الذين يعملون إما فى رعى الأبقار أو الإبل، بينما يغلب على المجموعة الثانية (عدا الزغاوة ) حياة إستقرار تعتمد بشكل محدد على الزراعة التقليدية(مركز الجزيرة ،2013م،ص107).

يلاحظ أنه مع إشتداد حمى التصنيف، لاسيما فى أزمنة النزاعات المسلحة يميل الرأى العام إلى وصف الجماعتين بالزرقة والعرب.

ويقصد بالزرقة القبائل الأصلية صاحبة الأرض والدار وهم (المساليت البرقو،البرتى ،الزغاوة ،الداجو، التنجر والفور). وقد سميت المنطقة بإسم الفور فأصبحت دارفور.

القبائل العربية تنقسم إلى بقارة (رعاة البقر) والأبالة (رعاة الإبل)، يوجد البقارة فى جنوب دارفور، وقد إستوطنوا فى هذة المناطق منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان

الأصليين وقد كان التعايش بينهم والزرقة مثالياً، وتضم قبائل هذة المجموعة: (الرزيقات ،الهبانية والتعايشة) وكل القبائل الأخرى التى ترعى الماشية فى جنوب دارفو، أما المجموعة العربية الأخرى (الأبالة ) وفد بعضها حديثاً بعد موجات الجفاف والتصحر التى ضربت غرب أفريقيا ومن بينها تشاد فى سبعينات وثمانينيات القرن العشرين.

**التركيبة القبلية :** (عبده مختار،2010م،ص89).

تأسست دارفور على القبائل ويقال أن الداجو هم أول من أسس دولة منظمة فى دارفور ثم أعقبهم التنجر، ولقد عمرت الداجو حوالى ثلاثمائة سنة (400-700م) ثم غشيها الخراب حيث استولى التنجر على شمال دارفور وظلوا يهيمنون على البلاد من القرن الثامن حتى مطلع القرن الثالث عشر حيث داهمتهم جيوش كانم وأسقطت عاصمتهم (عين فرح) وبقيت لسلاطين كانم اليد العليا فى دارفور حتى أنحسر نفوذهم فى بداية القرن السابع عشر الميلادى، وكان أشهر سلاطين الفور سليمان سولونج (1640 – 1650م).

القبلية هى السمة الغالبة على مجتمع دارفور إلى درجة العصبية بسبب الجهل والتخلف.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع منذ فجر الإستقلال بإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية إلا أن دارفور ظلت عصية على هذة العملية حيث لازال سلطان القبيلة هو الذى يسيطر على الحياة.

على الرغم من أن الإقليم يضم أكثر من مائة قبيلة نتكفى هنا بالإشارة إلى أكبر وأهم هذة القبائل.

**1/ الفور:**

يشكل الفور الجزء الرئيسى من سكان الإقليم ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة، ويطلق إسم الفور على سكان دارفور الأصليين تمييزاً لهم عن الوافدين عليهم، وللفور فروع عديدة منها (كيرا ،كنجارا، التموركا، المسبعات تراكيت) وغيرهم. ويوجد الفور فى ولاية جنوب دارفور نيالا وفى ولاية غرب دارفور يوجدون فى قارسيلا ووادى صالح وكاس، والنشاط الإقتصادى للقبيلة يتمثل فى زراعة الذرة والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماشية والتجارة ويهتمون بتلقى العلوم القرآنية، ومن عادات الفور أنهم يمتازون بالنظام التعاونى المتمثل فى النفير(التوزى) كما يمتاز الفور كذلك بالمصنوعات اليدوية كالطاقية والمندولة (إناء يوضع فية الطعام ).

تعتبر هذة القبيلة من أكبر القبائل وأسبقها ثقافةً وتعليماً وإرتباطاً بالإسلام فى المنطقة وتنتشر على وجه التحديد فى منطقة جبل مرة والمناطق التى حولها. وقد أسس سلاطين الفور إمارة الفور الإسلامية وأهتموا بالعلاقات الخارجيه مع الدول الإسلامية فى عهد السلطان على دينار، فكان يرسل الهدايا للبيت الحرام وأسس رواق دارفور فى القاهرة.

تمكن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركى عام 1874م، وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهدية، فى العهد الإنجليزى تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغوط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة.

**2/ الرزيقات:**

يتمركزون فى الضعين بولاية جنوب دارفور ويحد دارالرزيقات بحر العرب جنوباً والبيقو والداجو والبرقد شمالاً وقبائل الهبانية غرباً، وللرزيقات فروع منها أولاد حسين،أولاد زيد، النطرية ،والمعامية . ويمارس الرزيقات رعى الأبقار وهم أغنى

قبائل البقارة وأكثرها عدداً وأقواها مركزاً . والقليل منهم يعملون فى الزراعة فى منطقة شكا وأبوجابرة وأبومطارق كما يربون الخيول العربية الأصيلة التى تساعدهم فى مهام رعى الماشية والصيد ومن فنونهم رقصة (أميقو) وهى رقصة النقارة، ومن فروعهم الرزيقات الشمالية وهم المهرية والمحاميد والعريقات، العطيفات ،والزيلات ويتمركزون بولاية شمال دارفور بمحافظة كتم ويطلق عليهم إجمالاً المحاميد رعاة الإبل.

تصاهر الرزيقات الشمالية مع قبائل ولاية شمال دارفور مثل الزغاوة والفور والبرتى والزيادية وغيرهم، ويتميزون بالبشرية والوشم الخاص لكل فرع من فروعهم كما أن لهم تجارة مع مصر وليبيا.

**3/ المساليت:**

تقع أراضيهم فى منتصف الحدود الغربية لدارفور وتحتويها أربعة وديان هى أسيجا وكجما من الغرب وبارى وأزوم من الشرق، وتضم حالياً كما كانت فى السابق دار جبل والارنجا اللتين تحدانها من الشمال. وتعتبر قبيلة المساليت من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد وقد جاء تقسيم القبيلة فى إطار المعاهدة التى وقعت بين الإنجليز والفرنسيين عام1920م. ومن فروع المساليت بنقا وفكونق، كما نجد فى عناصر المساليت، المسلات ويسكنون إلى الغرب من البرقو والبرقد . النشاط الإقتصادى عند المساليت ممارسة زراعة الدخن والذرة والسمسم والفول السودانى والكركدى وكثيراً من المحصولات النقدية، كما يربون الأغنام والأبقار والضأن والخيل والحمير، والمساليت مشهورون بالمساهمة الجماعية فى كل شؤونهم الجماعية فحياة العون والنفير هى الغالبة عندهم، وقد إشتهر المساليت بالشجاعة والفروسية، وزاد الناس خشية منهم إعتقادهم بمقدرتهم على التحول إلى صورة حيوانات مفترسة.

### 4/ الزغاوة:

دخلت قبيلة الزغاوة السودان حديثاً عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبية وحينها واجهتها ضغوط وحروبات كادت أن تعصف بها، وجدت ضالتها فى تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن بقيام دولتها الكبرى التى تضم جمهورية تشاد وغرب السودان، وفى سبيل هذا أخذت تغار على القبائل تارة مع العرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية وهذه هى إحدى عوامل إندلاع النزاع القبلى بين قبائل دارفور فى الفترة الأخيرة. غير أن بعض المصادر تؤكد أن قبيلة الزغاوة كانت موجودة فى البجراوية حتى سقوط دولة مروى عام 350م على يد عيزانا الحبشى، فهى قبيلة سودانية أصيلة.

من فنونهم النقارة والجرارى ورقصة الطمبور والاندو. ويلجأ الزغاوة فى حل نزاعاتهم إلى مجالس الجودية والرجوع إلى الأعراف والتقاليد المتعارفة لدى الطرفين المتنازعين، وهى من القبائل التى تهتم بالتجارة والزراعة، ويرعى الزغاوة الأغنام والضأن مع قليل من الإبل.

### 5/ البرقو:

أصل القبيلة فى منطقة تشاد فى منطقة (وَداى) المتاخمة للجنينة، وقد بدأت هجرتهم للسودان عام1910م، بقيادة السلطان (محمد ود مرة) الذى ساند المسلمين فى معركة (دونى ) ضد الفرنسيين، إلا أن أكثر الهجرات بدأت بعد ذلك نتيجةً لبطش الحكومات التشادية، ويسكن البرقو فى مناطق الجنينة، هبيلا، خور برنقا وكرنيق بولاية غرب دارفور. ويهتم البرقو بحفظ القرآن وتجويده وتدريسه فى الخلاوى وكتابة المصحف بخط اليد ويمارسون التجارة وتربية الأبقار ويمتازون بالصناعات اليدوية.

**6/ المعاليا:**

منتشرون بين دارفور وكردفان . الذين يعيشون منهم فى دارفور يرعون الأبقار وقليلاً من الإبل. هاجرت أغلبية المعاليا إلى كردفان من دارفور إبان المهدية، يجاور المعاليا الرزيقات من جهة الشمال الغربى. يرجع نسب المعاليا إلى قبائل فزارة والتى تضم مجموعة منها الزيادية، المجانين، دار حامد والكواهلة والذين ينسبون إلى عقيل بن أبى على بن أبى طالب، يمارس المعاليا الزراعة ويمتازون بالطابع الجماعى ومن فنونهم الشعبية الجرارى والطنبور والثوايا.

**7/التعايشة**:

قبيلة عربية تنسب إلى قبيلة جهينة التى دخلت من شمال دارفور بالمنطقة المسماة برهد جنيد (شمال كتم حالياً)، ولقد عرفت قبيلة التعايشة بإتساعها لذا سميت بأم باع إلى الواسعة، كما يطلق عليها أم شجرا، أم سحابا، دار الرجال، قصار الحديبة ومن فروع التعايشة سنه،والجبارات، أولاد سرحان، وأولاد حميدان، والفاطمية، وأولاد أبورحيمة والجوارحة ،والضبانية، وأولادعباس، والهضاليل.

يعتمد التعايشة على الرعى والزراعة وامتهن كثير منهم التجارة وخاصةً مع أفريقيا الوسطى وتشاد، ومقابل رعيهم فى أفريقيا الوسطى وتشاد يدفعون ضرائب رسمية سنوية تسمى (الليفو).

**8/ الداجو:**

كانوا يعيشون فى جبل مرة ويكونون جزءاً معتبراً من سكان المدينة الجنوبية. وتختلف لغتهم عن لغة الفور، وتشبه لهجات النيل الأبيض، والداجو من أقدم عناصر السكان بدارفور والمتواتر أنهم أول من أسس دولة فى منطقة جبل مرة أو منطقة دارفور ثم أزاحهم التنجور عن وسط دارفور فاستقروا فى مواطنهم الحالية.

## 9/ الميدوب:

ينتمون إلى الجبل الذى يعيشون فيه وهو جبل الميدوب الذى يقع شمال شرق دارفور ووصفت ديارهم بالتلال شبه البركانية وتقل بها الأمطار. وعن أصولهم ورد أنهم خليط من المحس النوبيين والبجا، كما أرجع ماكمايكل أصل الميدوب إلى دنقلا لإشتمال لغتهم على كثير من كلام المحس، وهم رحل يرعون الأبقار والأغنام والضأن مع قليل من الإبل ويرحلون إلى أرض الجزو فى الخريف، كما ذكر أنهم ينتمون إلى النوبيين الذين هاجروا من ليبيا فى العصور القديمة والقرون الوسطى، وكانوا يدينون بالوثنية فدخل الإسلام منطقتهم فأكتسح الكثير من الخرافات والتقاليد والعادات البالية، فتغيرت تقاليدهم كثيراً بعد إعتناقهم الإسلام، ومن أهم فروعها أورتى وتورتى وتشلوكا، لغتهم تشبة لغة الزغاوة والنوبيين.

## 10/ قبائل أخرى:

من أهم القبائل الأخرى فى جنوب دارفور، البيقو بمنطقة كلية بريفى نيالا والسلامات فى مناطق عد الفرسان الضعين، وقبائل بنى هلبة فى كليم وأم لباسة وهم ينتسبون إلى الجنيد بن شاكر وقبائل البرنو وبعضهم فى مناطق منواشى وكلمبا بنيالا وقبائل الصعدة فى بنى نزار وقبائل الأمبررو، وهم فصيل من الفلاتة قدموا إلى السودان قبل حوالى نصف قرن يجوبون طلباً للمرعى والماء.

أما فى ولاية شمال دارفور فهناك قبائل البزعة فى محافظة كتم وأم كدادة وقبائل أميما بمحافظة الفاشر وقبائل بنى فضل بمحافظة كتم وترقاوى ويقولون أن نسبهم إلى بنى مرة.

وفى ولاية غرب دارفور هناك قبائل الميما السودانية التشادية وهناك العطرية وهم فرع من فروع منها فرقا، شالى، مدمور، المراريت الذين لهم علاقات بالمساليت.

تشكلت التركيبة السكانية فى الإقليم من السكان والهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال أفريقيا والمنطقة العربية وغرب أفريقيا.

لذلك يمكن القول أن دارفور ترتبط بمحيط بشرى يمتد إلى خارج حدودها فى الجهات الأربع، حيث تتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان وتشاد وأفريقيا الوسطى، وليبيا ومع هذا التعدد الإثنى والقبلى الواسع، فقد عرفت المنطقة الدولة بمفهومها العام منذ القرن الثانى عشر الميلادى بكل ماتضمنه ذلك من روابط إجتماعية ومصالح مشتركة وأسس تنظيمية وقانونية تحدد واجبات وحقوق كآفة الأطراف المعنية، وواصل هذا التطور ذروتة بإنتشار الإسلام فى المنطقة، وتحول العربية إلى لغة تخاطب بين المجموعات المختلفة وإلى أداة هامة فى عملية الإندماج وعملية التمازج الجارية فى أرض الواقع.

جاءت سلطنة الفور التى وضعت أسس إستخدام الأرض وعلاقات القبائل المختلفة مع بعضها البعض وآليات حل الصراعات القبلية السائدة حتى الآن. وعموماً فإن قبيلة الفورهى أكبر مجموعة عرقية فى منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية، وتتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية، كما أنهم مؤسسوا سلطنة الفور (1650 – 1916م)، وهم الحكام التاريخيون فى المنطقة. أما عن المجموعات غير العربيية الأخرى فى المنطقة فهى: الميدوب ،والبرقو، والبرتى (ورد ذكرها سابقاً ) بالإضافة إلى التاما، والبرقد، القمر، الداجو، والتنجر، ثم عشائر الفلاتا (برنو ،هوسا) المهاجرة من غرب أفريقيا.

شكلت هذة المجموعات العرقية المجموعة غير العربية فى دارفور مقابل القبائل العربية المعروفة مثل كنانة عيساوية،الجعليين(برتى جعل )عرب راشد (بنى راشد، البربرية ،البديات وهى فرع من الجعليين )، الجوامعة ، الكواهلة، البزعة ، الجمرات ، الجليدات ، العلاونة وقبائل البقارة (الرزيقات والتعايشة) وغيرها من القبائل . نتيجة

للتفاعل والتمازج بين الكل من المجموعات السابقة تشكلت التركيبة السكانية الراهنة فى دارفور.

مما سبق نجد أن هذا الإقليم – الولاية حالياً- يمثل الحالة السودانية الأكثر تعقيداً ذلك لكثرة القبائل التى تسكن فيه والتى تكونت من إلتقاء الموجات العربية الوافدة بالسكان الأصليين من الزنوج والأفارقة.

المتأمل يجد هذة القبائل تعتمد على حرفتى الزراعة والرعى بصورة أساسية فى الحياة فالزراعة تغلب عند المجموعات المستقرة من السكان فى وسط الإقليم، أما القبائل العربية فمعظمها رعوية تتطلب الحاجة عندها إلى الترحال حسب التنوع المناخى، وبهذا نجد قبائل الإقليم جميعها تتنافس لإمتلاك الأرض وموارد المياه لأنها وسيلة المعاش الأولى.

أما القاعدة الأساسية للتعايش السلمى بدارفور كانت تعتمد ولفترات طويلة على نظام الإدارة الأهلية التى تتمثل فى الحكماء والمشايخ، وهى شكل من أشكال الإدارة العشائرية/القبلية. وقد إكتسبت فاعلية فى تنظيم الشأن العام القبلى وفيما بين القبائل مثل ضبط الأحوال الأمنية، وتنظيم التقاضى والشأن العدلى وتنظيم حيازة وإستخدام الأرض إلا أن السياسة تدخلت فى نظام الحكم فى المرحلة الأخيرة – تشمل فترة البحث - حيث شهدت تفاعل الإسلام السياسى مع الإستقطاب الإثنى.

**المرأة فى المجتمع:**

تعتبرالمرأة فى دارفورالوحدة الإقتصادية الأساسية، والثقافة السائدة تؤصل وتؤسس لعمل المرأة ففى المجتمعات الرعوية تقوم النساء بأنشطة إنتاجية مختلفة تشمل إنتاج الألبان، وصناعة السمن والأجبان وغيرها من منتجات الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى رعى قطعان صغيرة من الماشية بالقرب من القرى فى فترة

إستقرارالسكان .أما فى المجتمعات الزراعية فتمارس النساء الزراعة كنشاط إقتصادى أساسى مع بعض المساعدات من الأزواج والأبناء.

من منظور المساواة والعدالة النوعية، تقوم النساء بأعباء إنتاجية وإنجابية ثقيلة متمثلة فى عملية بناء المنازل وتأمين وضمان إستمرارية الإقتصاد المحلى المتمثل فى إنتاج محاصيل متنوعة للإستهلاك المحلى، فالمرأة فى دارفور تتميز بقدرتها على العمل والجد والإجتهاد والكسب.

**الأزمة وأثرها على مجتمع دارفور:**

لقد أفرزت النزاعات المسلحة تغيرات كثيرة وواقعاً جديداً يضاف لما ذكر آنفاً خاصةً فى الفترة التى يقع فيها هذا البحث (2003-2006 م)، لقد أحدثت النزاعات المسلحة خلخلة قوية فى بنية المجتمع وتشكيلاتة الإثنية والقبلية ولمجمل الجماعة السكانية الدارفورية وهو ما أفضى بدرجة واسعة لتفكيك النسيج الإجتماعى وأحدث خللاً فى التوازنات الإجتماعية والقبلية، كما أدى إنتشار السلاح إلى إحالة النزاع الذى كان يحدث فى فترات متباعدة إلى واقع يومى مما أدى إلى تعدد العناصر المنخرطة فى الحركات المسلحة والمليشيات هذا إلى جانب ظهور عصابات محلية تستخدم السلاح كوسيلة لكسب العيش، ويضاف إلى هذا كله وجود قوى إقليمية ودولية فى دارفور. لقد أثرت كل هذة المستجدات على المجتمع الدارفورى فى معاشة وأمنه وقوانينة، كما أوجدت أفكاراً مختلفة لطريقة تعاطى الإنسان مع الحياة اليومية وألهمته رؤى جديدة حول المستقبل.

## المبحث الثاني

## الدراسة التحليلية

### أولاً :الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تناول هذا المبحث الإجراءات والخطوات المنهجية التى أتبعت فى هذه الدراسة الميدانية المتعلقة بالعلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات، دراسة تحليلية لأنشطة العلاقات العامة للحكومة السودانية أثناء إدارتها لأزمة دارفور وذلك فى الفتره من(2003-2006م).

### مجتمع البحث:

يقصد به جميع مفردات أو وحدات الظاهرة موضوع الدراسة (محمد السماك،1989م،ص15)، وهو مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث طبقاً للمجال الموضوعي للمشكلة، وهنا يمثل المتخصصون فى العلاقات العامة.

### عينة الدراسة:

إستهدفت العينة ثمانين شخصاً تم إختيارهم عن طريق العينة العمدية بعد إجراء عملية الحصر الشامل للعاملين فى مجال العلاقات العامة لدى الأجهزة التى كانت تستخدمها الحكومة السودانية فى الإتصال أثناء إدارتها للأزمة والتى تمثلت فى الآتى:

- وزارة الخارجية .(إدارة الإعلام )
- وزارة الإعلام .(الإعلام الخارجى، وكالة السودان للأنباء، التلفزيون القومى الإذاعة القومية ).

**أداة جمع البيانات:**

قام الباحث بإختيار أداة الإستبانة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك لما للإستبانة من قدرة على تجميع عينات كبيرة في فترة زمنية قصيرة كما أنها تقلل من فرص التحيز سواء عند الباحث أو المبحوثين.

تعرف الإستبانة بأنها أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستشارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة لتقديم حقائق وآراء وأفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات (محمد عبد الحميد،2004م،ص353).

وقد إستعان الباحث بالإستبيان الموجه للعاملين فى مجال العلاقات العامه فى الأجهزة التى وظفتها الحكومة السودانية للإتصال أثناء أزمة دارفور إلى جانب رأى الخبراء فى مجال العلاقات العامة، وتمت مراعاة البساطة والوضوح حتى يتمكن المبحوثين من الإجابة عليه.

**تصميم صحيفة الإستبانة:**

بعد الإطلاع على أسس مناهج البحث العلمى وكتب العلاقات العامة وفنون إدارة الأزمات ومن ثم عدد من الإستبانات المتعلقة بنفس الموضوع تم وضع الإستبيان فى صورته الأولية بناء على توجيه البروفيسور المشرف على الدراسة ووفقاً لمناهج البحث العلمي، وذلك بالقيام بالخطوات الآتية:

- تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه.
- تحديد الهيكل العام من خلال تقسيم المعلومات وتصنيفها وتبويبها وترتيبها بطريقة منطقية.
- صياغة الأسئلة وفقاً للأسس العلمية التي حددتها مناهج البحث العلمي.

بعد ذلك تم عرض الصحيفة على محكمين (Vidicts) لإجازتها والوقوف على شموليتها حتى تغطي الأغراض الأساسية للبحث حول العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات بالتطبيق على أزمة دارفو، أيضاً للوقوف على ملاءمتها للمبحوثين ومدى صلاحيتها لقياس ما يجب قياسه، ويعتبر المحكمون من أهل الإختصاص في مناهج البحث العلمي والعلاقات العامة **وهم:**

1/ بروفيسور حسن محمد الزين– أستاذ الإعلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2/ بروفيسور منصور عثمان محمد زين– أستاذ الإعلام بجامعة أم درمان الإسلامية.

3/ دكتور سرالختم عثمان – أستاذ الإعلام بجامعة القرآن الكريم.

بعد الإجازة كانت التوصية بإجراء التجربة الأوليه.

**تجربة الإستبيان قبل الطباعة:**

ذلك لتصحيح أي عيوب قد تطرأ على الإستبيان فيما يخص التصميم أو طول الأسئلة وقصرها، إلى جانب التأكد من مدى سلامتها وعدم غموضها وتعقيدها فضلاً عن مدى تغييرها وما سيتبعها من مشكلة البحث وحلولها المحتملة، ولقد وجد الباحث فائدة كبيرة من هذا التجريب تمثلت في التعرف على مدى قياس السؤال للعنصر المطلوب قياسه وعلى مشكلات العمل الميداني.

**العمل الميداني:**

بعد الإجازة النهائيه وتحديد عينة المبحوثين مسبقاً قام الباحث بتوزيع الإستبانات على مجتمع البحث عن طريق التوزيع الشخصي المباشر والإستعانة بمعاونين ذوي مصداقية وأمانة علمية ومحل ثقة بالنسبة للباحث. تم إستلام الإستبانات بعد الإجابة عليها وتمت مراجعته وفحص البيانات وإستبعاد الإستبانات غير الكاملة من قبل الباحث.

**أساليب المعالجة الإحصائية:**

تم التحقق من مصداقية الدراسة لضمان الحصول على نتائج حقيقية وعلمية ذلك بإستخدام معامل (ألفا كرمباخ) ومن ثم قام الباحث بالإعتماد على النسب المئوية لجميع محاور إستبانة الدراسة حيث تمت معالجة البيانات إحصائياً بواسطة الحاسب الآلي، وبالتحديد برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية.( Statistical Package for Social Sciences ).

(SPSS) والذي يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، وله قدرة فائقة على معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة كما يعتبر أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

بعد جمع الإستبانة ومراجعتها من قبل الباحث وتفريغ البيانات وإدخالها الحاسب الآلي للمعالجة الإحصائية تم إستخلاص النتائج والخروج بأهم التوصيات.

**ثانياً : تحليل المصداقية.**

**العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات**

**أزمة دارفور نموذجاً**

**(2003 - 2006م)**

**Reliability**

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
_


R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H
A)


                                          Reliability Coefficients

N of Cases =     80.0                     N of Items = 19

                                          Alpha =    .7928
```

يتضح من أعلاه أن مصداقية الدراسة بإستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) أن المصداقية تساوى 79. حسب قيمة ألفا مما يدلل على معقولية الإستبانة ومصداقية المعلومات حيث أن معامل ألفا أكبر 60. (الحد الأدنى للمصداقية ).

## ثالثاً : تحليل الجداول والنسب:

### (أ) البيانات الأولية:

**جدول رقم (1) يوضح نوع المبحوثين ونسبهم المئوية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 44 | 55.0 | 55.0 | 55.0 |
| | انثى | 36 | 45.0 | 45.0 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (1) يوضح نوع المبحوثين ونسبهم المئوية**

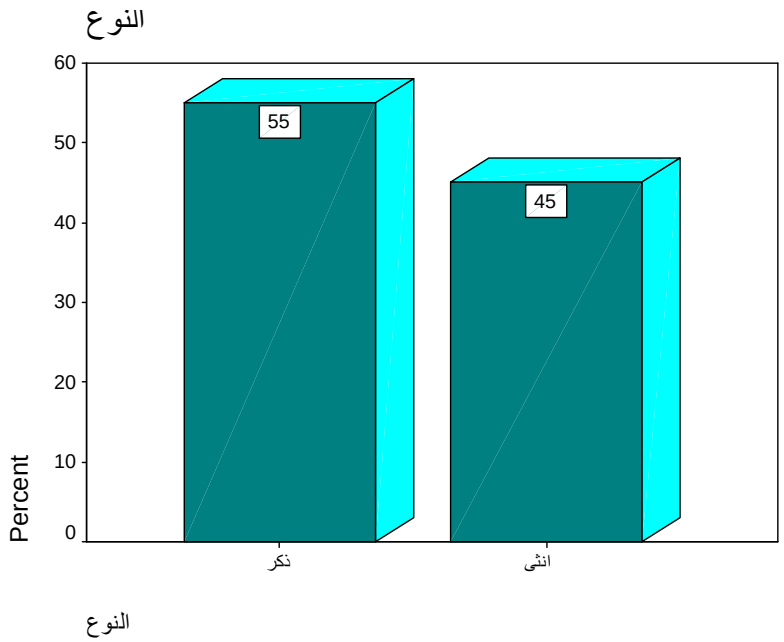

**جدول رقم (2) يوضح الفئة العمرية المبحوثين ونسبهم المئوية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقل من 30 | 15 | 18.8 | 18.8 | 18.8 |
| | 31 - 40 | 27 | 33.8 | 33.8 | 52.5 |
| | 41 - 50 | 25 | 31.3 | 31.3 | 83.8 |
| | اكثر من 51 | 13 | 16.3 | 16.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (2) يوضح الفئة العمرية المبحوثين ونسبهم المئوية**

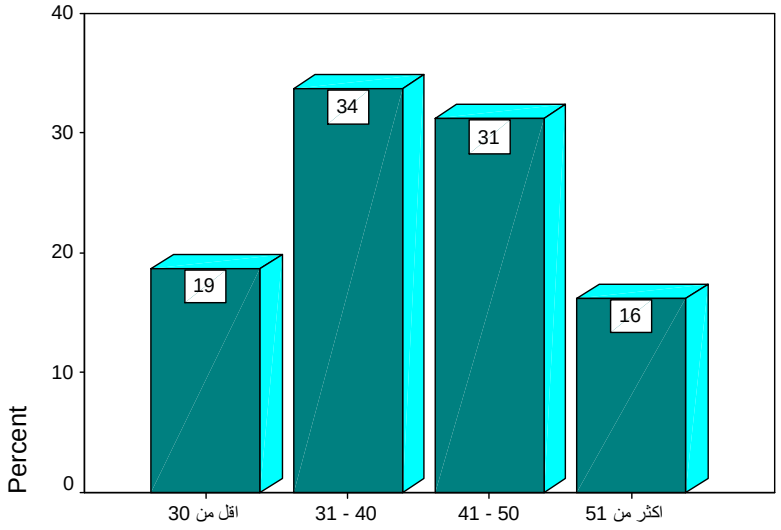

## جدول رقم (3)

**المؤهل العلمى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | فوق الثانوى | 1 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | جامعى | 41 | 51.3 | 51.3 | 52.5 |
| | فوق الجامعى | 38 | 47.5 | 47.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (3) يوضح المؤهل التعليمي للمبحوثين ونسبهم المئوية**

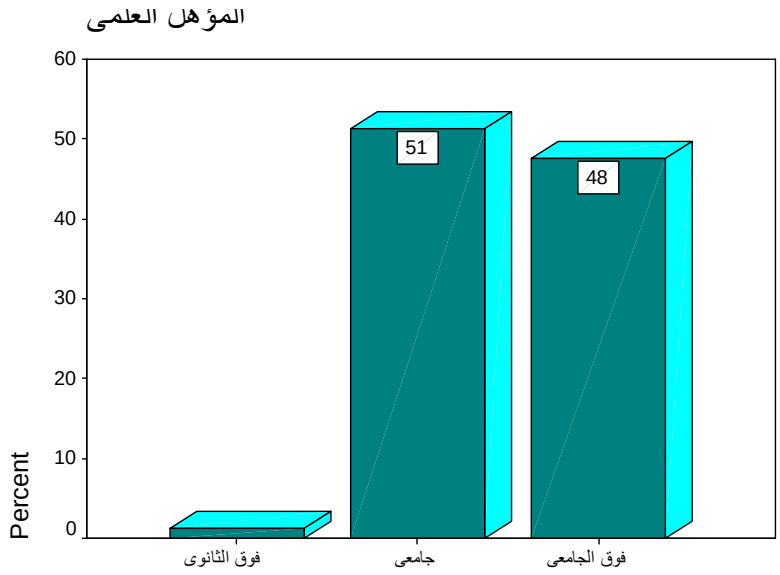

**جدول رقم (4) يوضح نوع الوظيفة للمبحوثين ونسبهم المئوية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | | 6 | 7.5 | 7.5 | 7.5 |
| | خدمة وطنية | 1 | 1.3 | 1.3 | 8.8 |
| | سكرتير تنفيذى | 2 | 2.5 | 2.5 | 11.3 |
| | ضابط اتصال | 1 | 1.3 | 1.3 | 12.5 |
| | ضابط اعلام | 4 | 5.0 | 5.0 | 17.5 |
| | علاقات خارجية | 3 | 3.8 | 3.8 | 21.3 |
| | علاقات دوليه | 3 | 3.8 | 3.8 | 25.0 |
| | علاقات عامة | 55 | 68.8 | 68.8 | 93.8 |
| | محاضر | 3 | 3.8 | 3.8 | 97.5 |
| | مدير ادارة | 1 | 1.3 | 1.3 | 98.8 |
| | موظفة | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (4) يوضح نوع الوظيفة للمبحوثين ونسبهم المئوية**

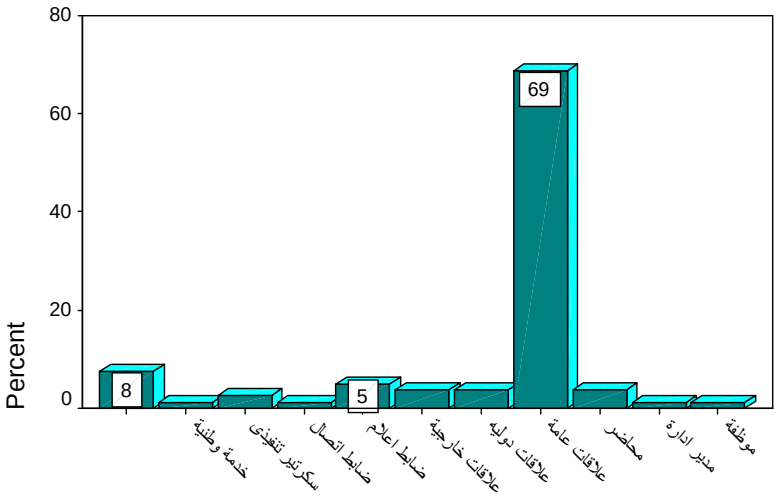

**جدول رقم (5) يوضح عدد سنوات الخبرة في العمل بالنسبة للمبحوثين ونسبهم المئوية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقل من 5 | 20 | 25.0 | 25.0 | 25.0 |
| | 6 - 10 | 24 | 30.0 | 30.0 | 55.0 |
| | 11 - 15 | 12 | 15.0 | 15.0 | 70.0 |
| | اكثر من 16 | 24 | 30.0 | 30.0 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (5) يوضح عدد سنوات الخبرة في العمل بالنسبة للمبحوثين ونسبهم المئوية**

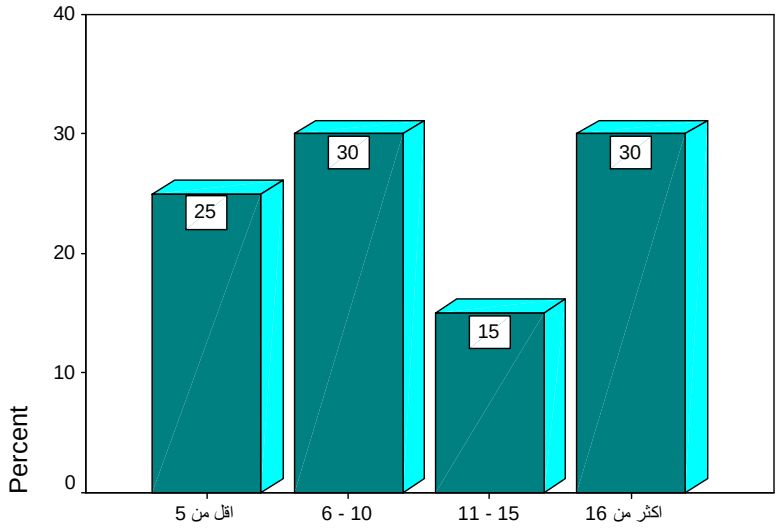

**جدول رقم (6) يوضح عدد ونسب الدورات التدريبية التي تلقاها العاملون في مجال العلاقات العامة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | قصيرة | 28 | 35.0 | 35.0 | 35.0 |
| | متوسطة | 25 | 31.3 | 31.3 | 66.3 |
| | طويلة | 14 | 17.5 | 17.5 | 83.8 |
| | لاتوجد | 8 | 10.0 | 10.0 | 93.8 |
| | قصيرة/ متوسطة | 2 | 2.5 | 2.5 | 96.3 |
| | قصيرة / طويلة | 2 | 2.5 | 2.5 | 98.8 |
| | متوسطة / طويلة | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (6) يوضح عدد ونسب الدورات التدريبية التي تلقاها العاملون في مجال العلاقات العامة**

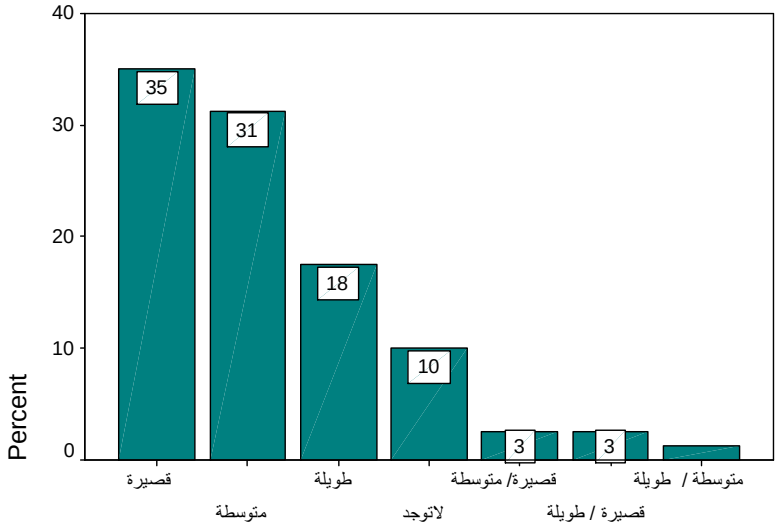

**جدول رقم (7) يوضح نوع وعدد الدورات  التي تلقاها المبحوثين في مجال الأزمات**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | داخلية | 12 | 15.0 | 15.0 | 15.0 |
| | خارجية | 6 | 7.5 | 7.5 | 22.5 |
| | لاتوجد | 59 | 73.8 | 73.8 | 96.3 |
| | داخلية/ خارجية | 3 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (7) يوضح نوع وعدد الدورات  التي تلقاها المبحوثين في مجال الأزمات**

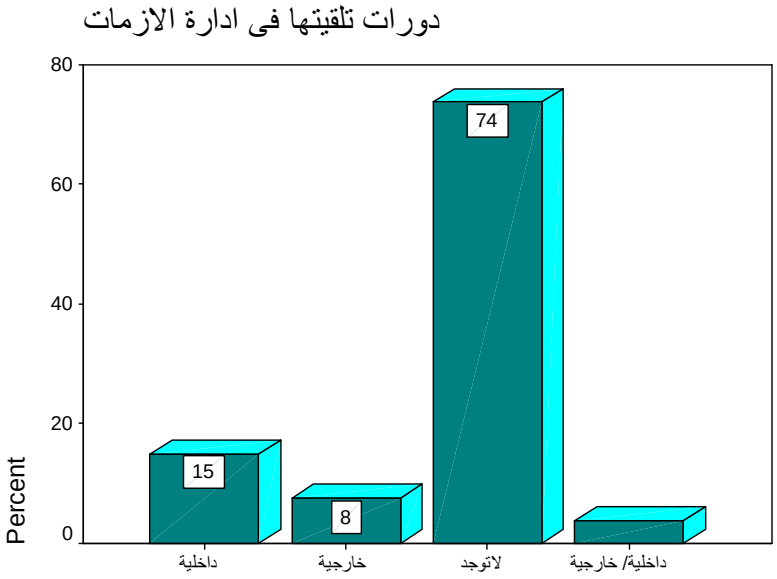

**(ب) البيانات الأساسية:**

**جدول رقم (8) يوضح مدى موافقة المبحوثين على وجود مشكلة في إقليم دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 59 | 73.8 | 73.8 | 73.8 |
| | اوافق | 14 | 17.5 | 17.5 | 91.3 |
| | اوافق لحد ما | 5 | 6.3 | 6.3 | 97.5 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 98.8 |
| | لا اعلم | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (8) يوضح مدى موافقة المبحوثين على وجود مشكلة في إقليم دارفور**

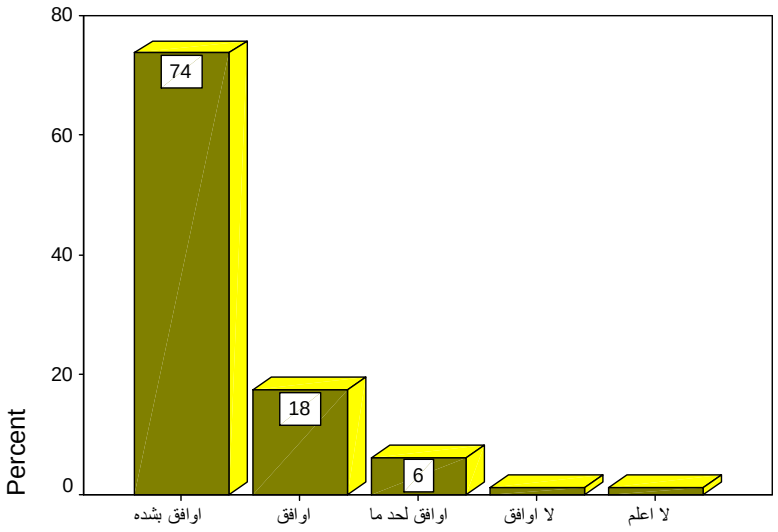

**جدول رقم (9) يوضح مدى موافقة المبحوثين على تحول مشكلة دارفور إلى أزمة دولية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 56 | 70.0 | 70.0 | 70.0 |
| | اوافق | 19 | 23.8 | 23.8 | 93.8 |
| | اوافق لحد ما | 3 | 3.8 | 3.8 | 97.5 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 98.8 |
| | لا اعلم | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (9) يوضح مدى موافقة المبحوثين على تحول مشكلة دارفور إلى أزمة دولية**

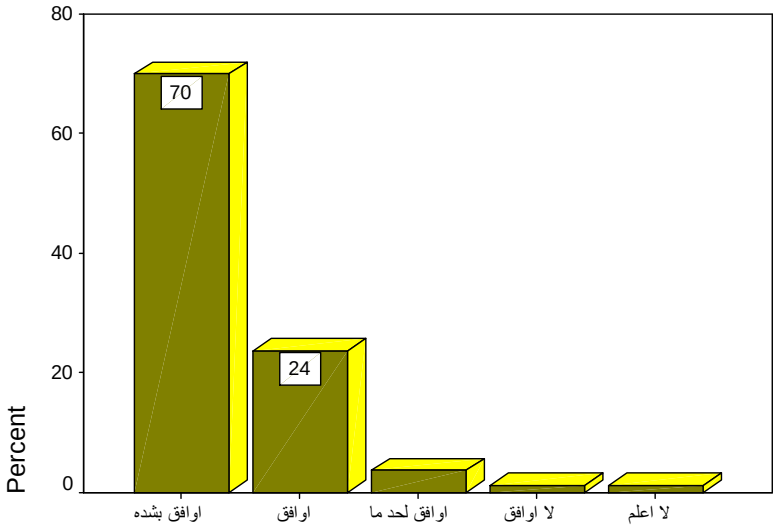

**جدول رقم (10) يوضح مدى موافقة المبحوثين على أن مشكلة دارفور وضعت السودان في مواجهة مع بعض الدول**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 56 | 70.0 | 70.0 | 70.0 |
| | اوافق | 19 | 23.8 | 23.8 | 93.8 |
| | اوافق لحد ما | 3 | 3.8 | 3.8 | 97.5 |
| | لا اوافق | 2 | 2.5 | 2.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (10) يوضح مدى موافقة المبحوثين على أن مشكلة دارفور وضعت السودان في مواجهة مع بعض الدول**

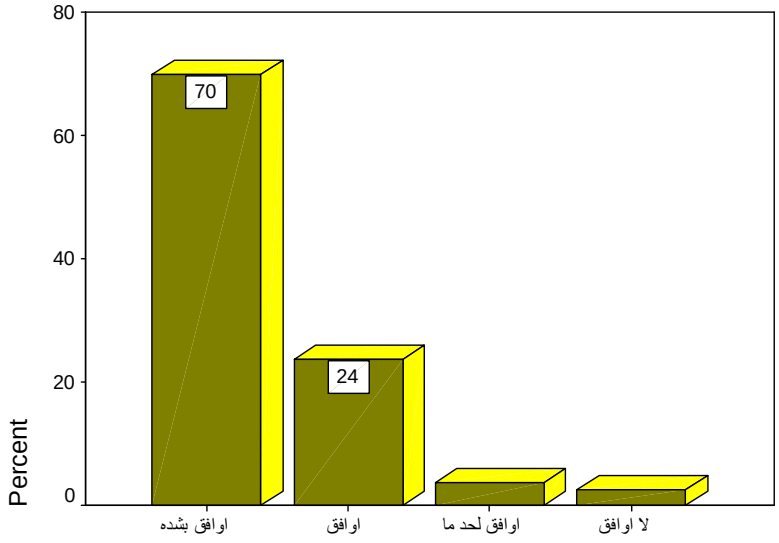

**جدول رقم (11) يوضح مدى موافقة المبحوثين في أن الحكومة السودانية لم تتوقع إندلاع تمرد على نحو ماوقع في دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 39 | 48.8 | 48.8 | 48.8 |
| | اوافق | 33 | 41.3 | 41.3 | 90.0 |
| | اوافق لحد ما | 4 | 5.0 | 5.0 | 95.0 |
| | لا اوافق | 2 | 2.5 | 2.5 | 97.5 |
| | لا اعلم | 2 | 2.5 | 2.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (11) يوضح مدى موافقة المبحوثين في أن الحكومة السودانية لم تتوقع إندلاع تمرد على نحو ماوقع في دارفور**

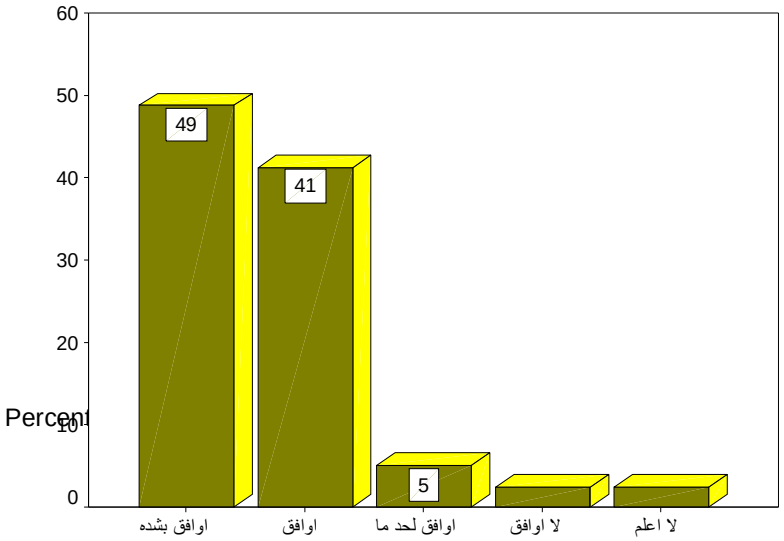

**جدول رقم (12) يوضح النسب المئوية لإجابات المبحوثين عن مدى موافقتهم على تنبؤ العلاقات العامة بالازمة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 21 | 26.3 | 26.3 | 26.3 |
| | اوافق | 35 | 43.8 | 43.8 | 70.0 |
| | اوافق لحد ما | 18 | 22.5 | 22.5 | 92.5 |
| | لا اوافق | 2 | 2.5 | 2.5 | 95.0 |
| | لا اعلم | 4 | 5.0 | 5.0 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (12) يوضح النسب المئوية لإجابات المبحوثين عن مدى موافقتهم على تنبؤ العلاقات العامة بالازمة**

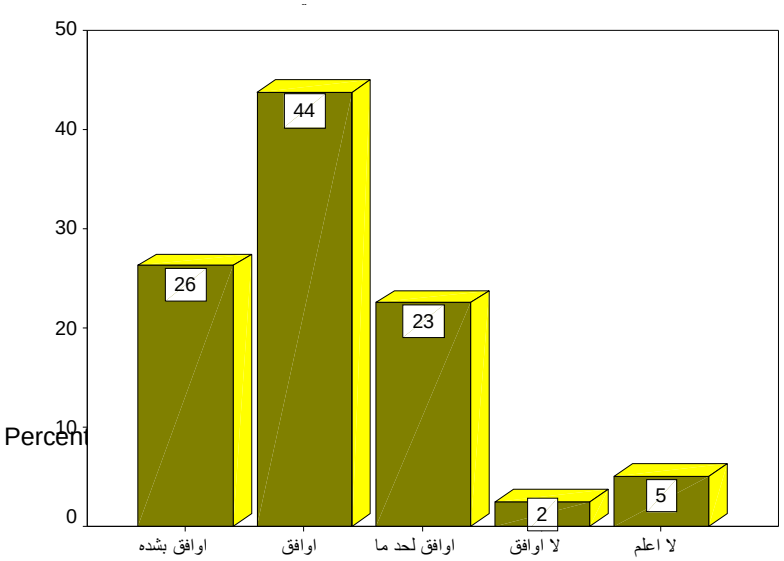

**جدول رقم (13) يوضح رأي المبحوثين عن مدى قيام الدبلوماسية السودانية في اجراء بحوث عن قضية دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 10 | 12.5 | 12.5 | 12.5 |
| | اوافق | 9 | 11.3 | 11.3 | 23.8 |
| | اوافق لحد ما | 12 | 15.0 | 15.0 | 38.8 |
| | لا اوافق | 13 | 16.3 | 16.3 | 55.0 |
| | لا اعلم | 36 | 45.0 | 45.0 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (13) يوضح رأي المبحوثين عن مدى قيام الدبلوماسية السودانية في اجراء بحوث عن قضية دارفور**

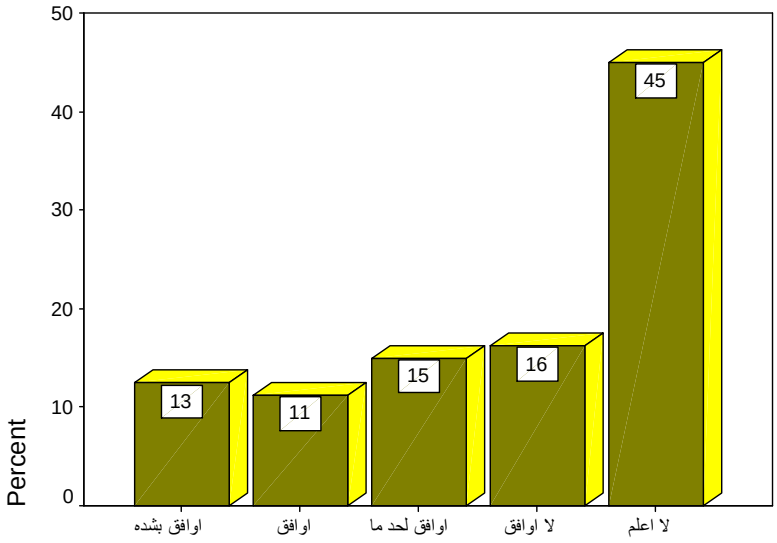

**جدول رقم (14) يوضح رأي المبحوثين عن مدى وجود جهاز علاقات عامة متخصص للاتصال أثناء الأزمة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 30 | 37.5 | 37.5 | 37.5 |
| | اوافق | 25 | 31.3 | 31.3 | 68.8 |
| | اوافق لحد ما | 11 | 13.8 | 13.8 | 82.5 |
| | لا اوافق | 4 | 5.0 | 5.0 | 87.5 |
| | لا اعلم | 10 | 12.5 | 12.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (14) يوضح رأي المبحوثين عن مدى وجود جهاز علاقات عامة متخصص للاتصال أثناء الأزمة**

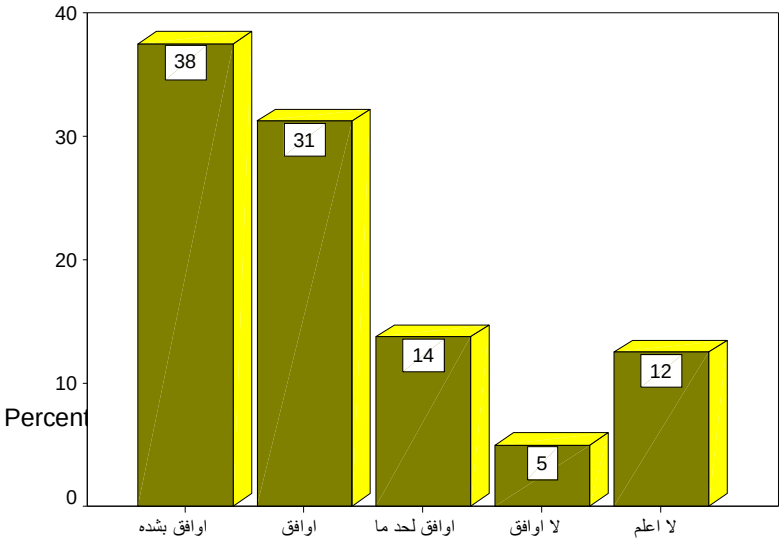

**جدول رقم (15) يوضح مدى موافقة المبحوثين على وجود تنسيق بين الأجهزة الحكومية تجاه أزمة دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 26 | 32.5 | 32.5 | 32.5 |
| | اوافق | 24 | 30.0 | 30.0 | 62.5 |
| | اوافق لحد ما | 15 | 18.8 | 18.8 | 81.3 |
| | لا اوافق | 9 | 11.3 | 11.3 | 92.5 |
| | لا اعلم | 6 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (15) يوضح مدى موافقة المبحوثين على وجود تنسيق بين الأجهزة الحكومية تجاه أزمة دارفور**

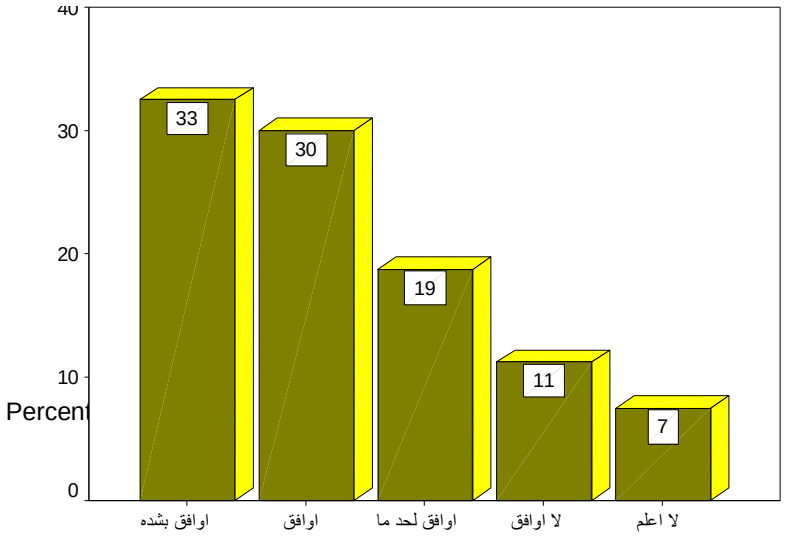

**جدول رقم (16) يوضح ما إذا كان العاملون في العلاقات الدولية تنقصهم الخبرة في مجال إدارة الأزمات**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 37 | 46.3 | 46.3 | 46.3 |
| | اوافق | 16 | 20.0 | 20.0 | 66.3 |
| | اوافق لحد ما | 15 | 18.8 | 18.8 | 85.0 |
| | لا اوافق | 4 | 5.0 | 5.0 | 90.0 |
| | لا اعلم | 8 | 10.0 | 10.0 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (16) يوضح ما إذا كان العاملون في العلاقات الدولية تنقصهم الخبرة في مجال إدارة الأزمات**

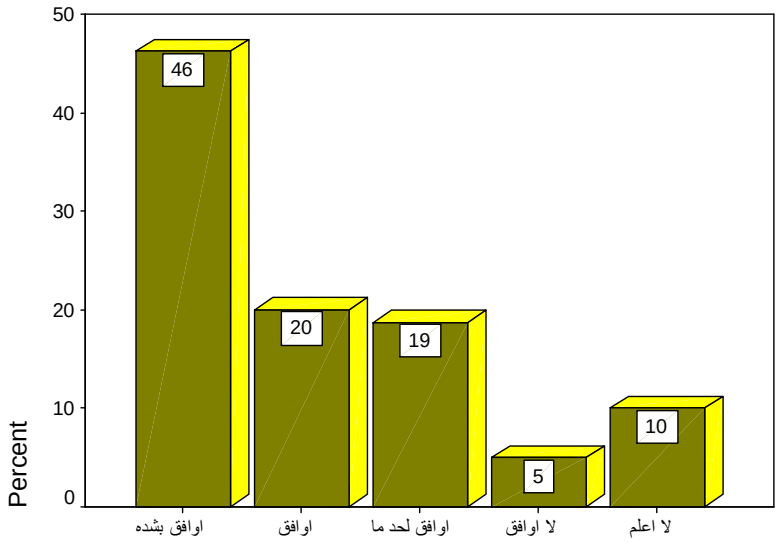

**جدول رقم (17) يوضح رأي المبحوثين عن مدى إشراك المختصين في العلاقات العامة في إدارة أزمة دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 39 | 48.8 | 48.8 | 48.8 |
| | اوافق | 23 | 28.8 | 28.8 | 77.5 |
| | اوافق لحد ما | 7 | 8.8 | 8.8 | 86.3 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 87.5 |
| | لا اعلم | 10 | 12.5 | 12.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (17) يوضح رأي المبحوثين عن مدى إشراك المختصين في العلاقات العامة في إدارة أزمة دارفور**

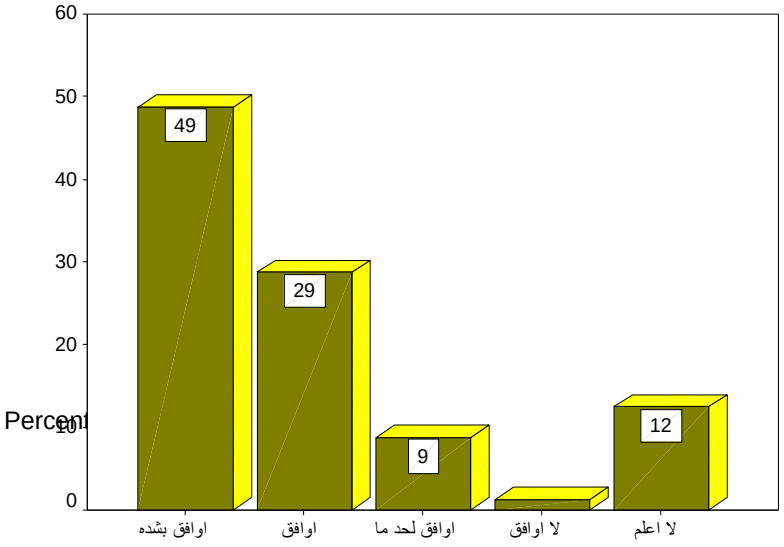

**جدول رقم (18) يوضح مدى مساهمة العلاقات العامة في تحسين صورة السودان عالمياً أثناء أزمة دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 25 | 31.3 | 31.3 | 31.3 |
| | اوافق | 33 | 41.3 | 41.3 | 72.5 |
| | اوافق لحد ما | 21 | 26.3 | 26.3 | 98.8 |
| | لا اعلم | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (18) يوضح مدى مساهمة العلاقات العامة في تحسين صورة السودان عالمياً أثناء أزمة دارفور**

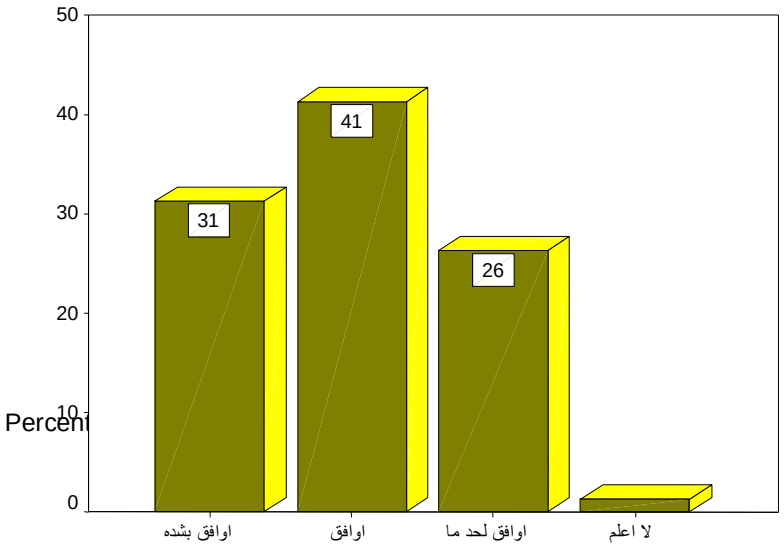

**جدول رقم (19) يوضح رأي المبحوثين عن مدى استعانة العلاقات العامة بالبحوث**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 9 | 11.3 | 11.3 | 11.3 |
| | اوافق | 12 | 15.0 | 15.0 | 26.3 |
| | اوافق لحد ما | 17 | 21.3 | 21.3 | 47.5 |
| | لا اوافق | 31 | 38.8 | 38.8 | 86.3 |
| | لا اعلم | 11 | 13.8 | 13.8 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (19) يوضح رأي المبحوثين عن مدى استعانة العلاقات العامة بالبحوث**

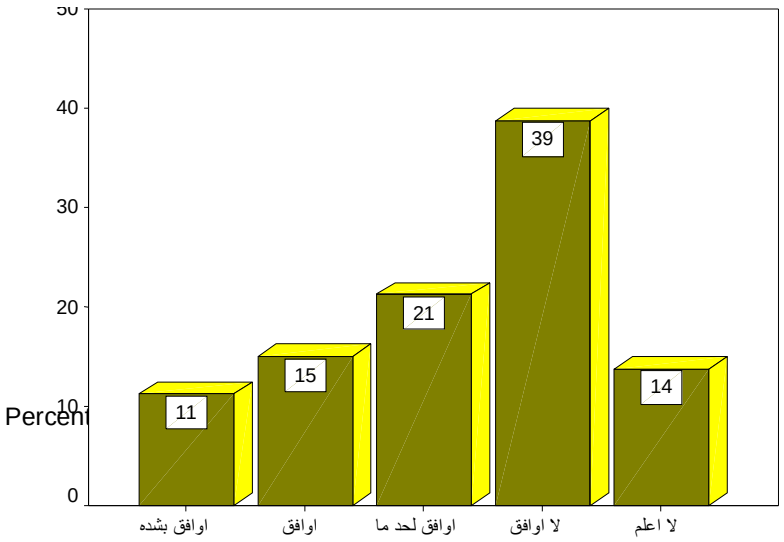

**جدول رقم (20) يوضح رأي المبحوثين في مدى قيام العلاقات العامة بعمل استراتيجي على المستوى الدولي بشأن دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 29 | 36.3 | 36.3 | 36.3 |
| | اوافق | 29 | 36.3 | 36.3 | 72.5 |
| | اوافق لحد ما | 21 | 26.3 | 26.3 | 98.8 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (20) يوضح رأي المبحوثين في مدى قيام العلاقات العامة بعمل استراتيجي على المستوى الدولي بشأن دارفور**

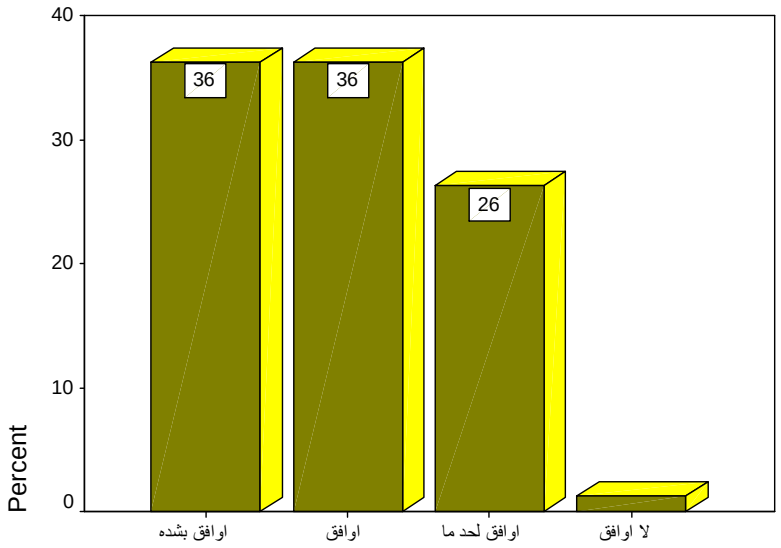

**جدول رقم (21) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بتقديم الحقائق لدحض الشائعات**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 34 | 42.5 | 42.5 | 42.5 |
| | اوافق | 36 | 45.0 | 45.0 | 87.5 |
| | اوافق لحد ما | 9 | 11.3 | 11.3 | 98.8 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (21) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بتقديم الحقائق لدحض الشائعات**

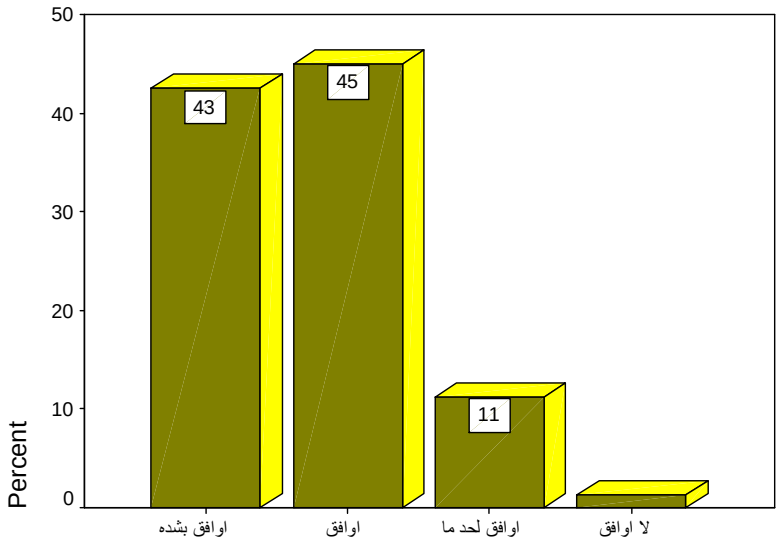

**جدول رقم (22) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بنشاط يعزز من عملية التفاهم**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 30 | 37.5 | 37.5 | 37.5 |
| | اوافق | 44 | 55.0 | 55.0 | 92.5 |
| | اوافق لحد ما | 6 | 7.5 | 7.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (22) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بنشاط يعزز من عملية التفاهم**

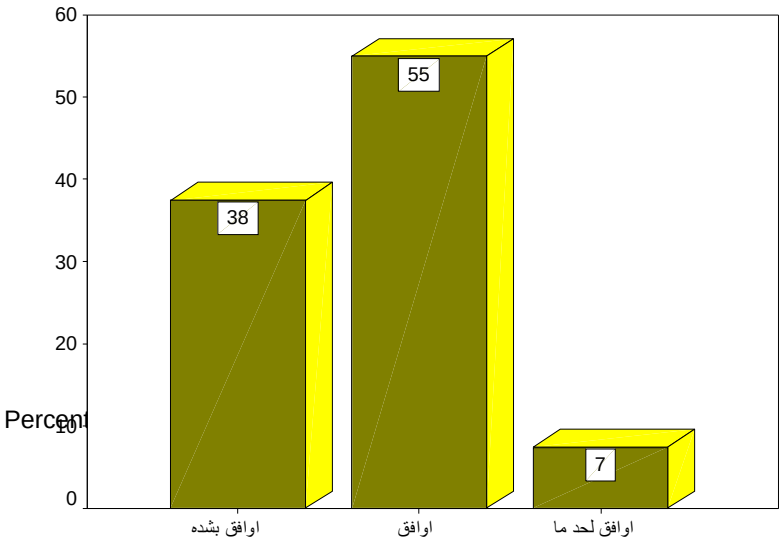

**جدول رقم (23) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بنشاط يقلل من مخاطر الأزمة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 24 | 30.0 | 30.0 | 30.0 |
| | اوافق | 29 | 36.3 | 36.3 | 66.3 |
| | اوافق لحد ما | 25 | 31.3 | 31.3 | 97.5 |
| | لا اوافق | 1 | 1.3 | 1.3 | 98.8 |
| | لا اعلم | 1 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (23) يوضح رأي المبحوثين في ما اذا كانت العلاقات العامة قد قامت بنشاط يقلل من مخاطر الأزمة**

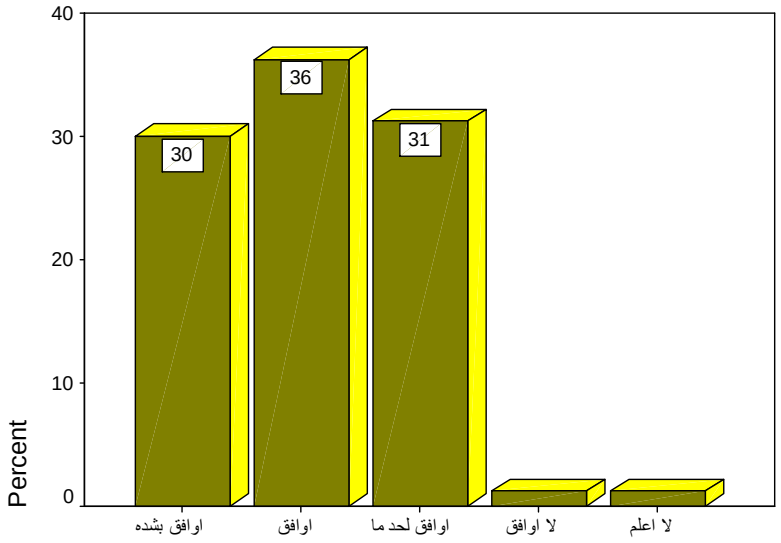

**جدول رقم (24) يوضح رأي المبحوثين في مدى استخدام العلاقات العامة لوسائل الإعلام في أزمة دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 8 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| | اوافق | 35 | 43.8 | 43.8 | 53.8 |
| | اوافق لحد ما | 22 | 27.5 | 27.5 | 81.3 |
| | لا اوافق | 12 | 15.0 | 15.0 | 96.3 |
| | لا اعلم | 3 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (24) يوضح رأي المبحوثين في مدى استخدام العلاقات العامة لوسائل الإعلام في أزمة دارفور**

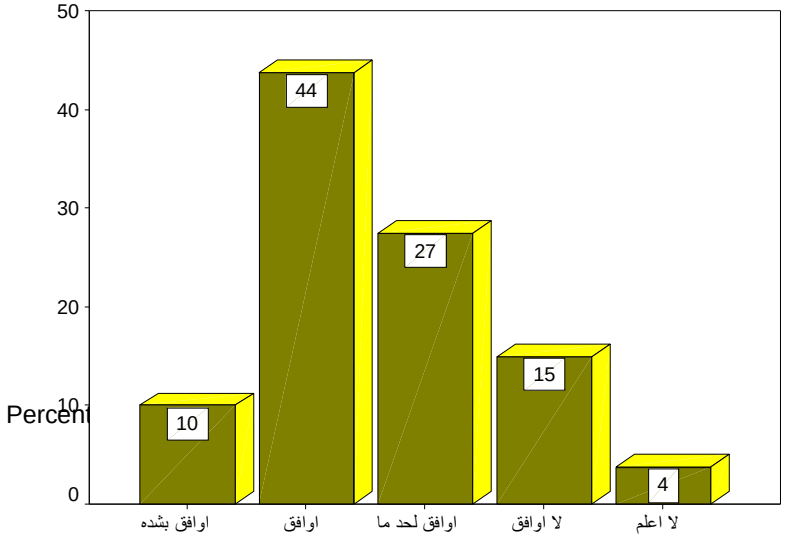

**جدول رقم (25) يوضح رأي المبحوثين في أن الإعلام الخارجي السوداني لم يعكس مشكلة دارفور خارجياً**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 13 | 16.3 | 16.3 | 16.3 |
| | اوافق | 17 | 21.3 | 21.3 | 37.5 |
| | اوافق لحد ما | 9 | 11.3 | 11.3 | 48.8 |
| | لا اوافق | 18 | 22.5 | 22.5 | 71.3 |
| | لا اعلم | 23 | 28.8 | 28.8 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (25) يوضح رأي المبحوثين في أن الإعلام الخارجي السوداني لم يعكس مشكلة دارفور خارجياً**

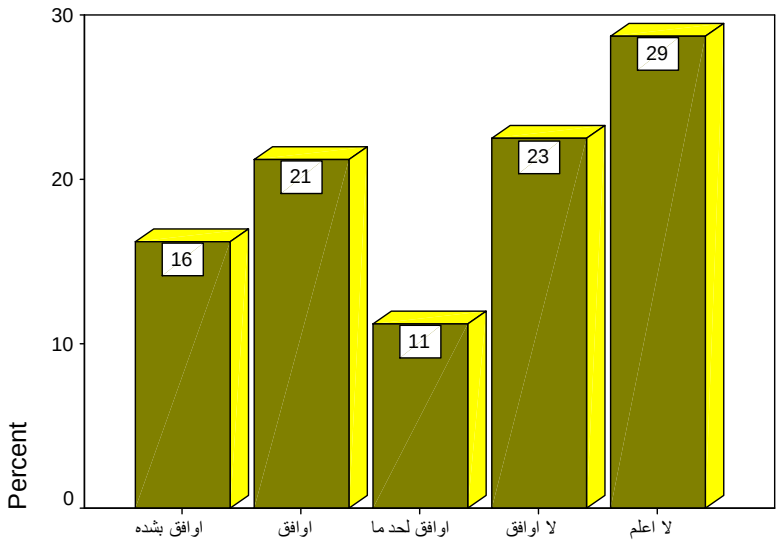

**جدول رقم (26) يوضح رأي المبحوثين في أن العلاقات العامة لم تستخدم الإعلام الداخلي والخارجي بفاعلية في عكس أزمة دارفور**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اوافق بشده | 10 | 12.5 | 12.5 | 12.5 |
| | اوافق | 49 | 61.3 | 61.3 | 73.8 |
| | اوافق لحد ما | 13 | 16.3 | 16.3 | 90.0 |
| | لا اوافق | 6 | 7.5 | 7.5 | 97.5 |
| | لا اعلم | 2 | 2.5 | 2.5 | 100.0 |
| | Total | 80 | 100.0 | 100.0 | |

**شكل رقم (26) يوضح رأي المبحوثين في أن العلاقات العامة لم تستخدم الإعلام الداخلي والخارجي بفاعلية في عكس أزمة دارفور**

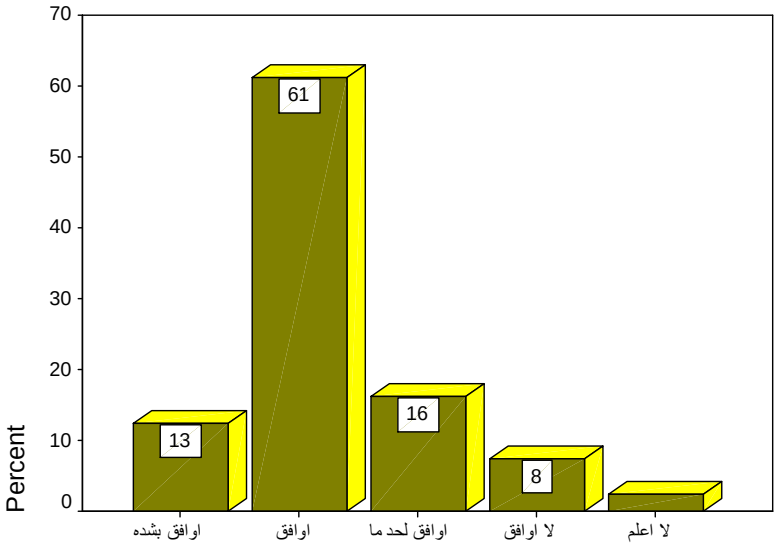

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| هنالك مشكلة فى اقليم دارفور | 80 | 1.39 | .771 |
| لقد تحولت مشكلة دارفور الى ازمة دولية | 80 | 1.40 | .739 |
| لقد وضعت مشكلة دارفور السودان فى مواجهة مع بعض الدول | 80 | 1.39 | .684 |
| الحكومة السودانية لم تتوقع اندلاع تمرد على نحو ماوقع بالفعل او انها لم تكن على ادارك كافى بانه سوف يتمدد على نحو ماجرى فى دارفور فتتحسب له | 80 | 1.69 | .880 |
| يمكن للعلاقات العامة التنبوء بمثل هذه الازمة وبالتالى العمل على الحيلوله دون وقوعها | 80 | 2.16 | 1.012 |
| Valid N (listwise) | 80 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| لدبلوماسية السودانية قامت على بحوث العلاقات العامة فى ادارة ازمة دارفور | 80 | 3.70 | 1.453 |
| لايوجد جهاو علاقات عامة متخصص لدى الحطومة السودانية فى الاتصال الاهداف العلاقات العامة اثناء ازمة دارفور | 80 | 2.24 | 1.343 |
| لايوجد تنسيق بين اجهزة الحكومة السودانية فى الاتصال لاهداف العلاقات العامة اثناء ازمة دارفور | 80 | 2.31 | 1.249 |
| العاملون فى مجال العلاقات العامة لدولية لدى الحكومة السودانية تنقصهم الخبرة فى مجال ادارة الازمات الدولية ويحتاجون للتدريب | 80 | 2.13 | 1.325 |
| لم يتم اشراك المختصين والخبراء فى مجال العلاقات العامة وادارة الازمات اثناء ادارة الحكومة لمسألة دارفور | 80 | 2.00 | 1.331 |
| Valid N (listwise) | 80 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| العلاقات العامة كان بامكانها المساهمة فى تحسين صورة السودان امام العالم بشأن مشكلة دارفور | 80 | 1.99 | .834 |
| بحوث العلاقات العامة تعمل على دعم صناعة القرار عند حدوث الازمات وقد ساهمت بذلك فى مشكلة دارفور | 80 | 3.29 | 1.214 |
| كان من الممكن للعلاقات العامة ان تقوم بعمل استراتيجى فى اقامة علاقات طيبة على المستوى الدولى بشأن دارفور | 80 | 1.93 | .823 |
| العلاقات العامة بامكانها تمليك الحقائق والحد من الشائعاتروانتشار الاخبار الكاذبة التى لازمت كراحل ازمة دارفور | 80 | 1.71 | .715 |
| ممارسة عمل العلاقات العامةيعزز عمليه التفاهم ويقرب من وجهات النظر لدى اطراف الازمة الرسمية وغير الرسمية | 80 | 1.70 | .604 |
| Valid N (listwise) | 80 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| تعمل العلاقات العامة من خلال انشطتها المختلفة على تقليل مخاطر الاثار المتوقعة عند حدوث الازمة الامنية فى اقاليم الدول المضطربه | 80 | 2.07 | .883 |
| استخدمت اجهزة العلاقات العامة الحكومية وسائل الاعلام وسيطا فاعلا فى تنفيذ انشطتها لمواجهة مشكلة اقليم دارفور | 80 | 2.59 | .990 |
| الاعلام الخارجى السودانى لم يساهم فى عكس مشكلة دارفور | 80 | 3.26 | 1.482 |
| استعانت الحكومة بوسائل الاعلام الداخلية والخارجية فى عكس مشكلة دارفور ولكن لم تكن الاستعانه ناجحة | 80 | 2.26 | .868 |
| Valid N (listwise) | 80 | | |

# NPar Tests
# Chi-Square Test

**Test Statistics**

| | هنالك مشكلة فى اقليم دارفور | لقد تحولت مشكلة دارفور الى ازمة دولية | لقد وضعت مشكلة دارفور السودان فى مواجهة مع بعض الدول | الحكومة السودانية لم تتوقع اندلاع تمرد على نحو ماوقع بالفعل او انها لم تكن على ادارك كافى بانه سوف يتمدد على نحو ماجرى فى دارفور فتتحسب له | يمكن للعلاقات العامة التنبوء بمثل هذه الازمة وبالتالى العمل على الحيلوله دون وقوعها |
|---|---|---|---|---|---|
| Chi-Square | 151.500 | 139.250 | 95.500 | 84.625 | 45.625 |
| df | 4 | 4 | 3 | 4 | 4 |
| Asymp. Sig. | .000 | .000 | .000 | .000 | .000 |

**Test Statistics**

| | الدبلوماسية السودانية قامت على بحوث العلاقات العامة فى ادارة ازمة دارفور | لايوجد جهاو علاقات عامة متخصص لدى الحطومة السودانية فى الاتصال الاهداف العلاقات العامة اثناء ازمة دارفور | لايوجد تنسيق بين اجهزة الحكومة السودانية فى الاتصال لاهداف العلاقات العامة اثناء ازمة دارفور | العاملون فى مجال العلاقات العامة الدولية لدى الحكومة السودانية تنقصهم الخبرة فى مجال ادارة الازمات الدولية ويحتاجون للتدريب | لم يتم اشراك المختصين والخبراء فى مجال العلاقات العامة وادارة الازمات اثناء ادارة الحكومة لمسألة دارفور |
|---|---|---|---|---|---|
| Chi-Square | 31.875 | 30.125 | 19.625 | 40.625 | 57.500 |
| df | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| Asymp. Sig. | .000 | .000 | .001 | .000 | .000 |

**Test Statistics**

| | العلاقات العامة كان بامكانها المساهمة فى تحسين صورة السودان امام العالم بشأن مشكلة دارفور | بحوث العلاقات العامة تعمل على دعم صناعة القرار عند حدوث الازمات وقد ساهمت بذلك فى مشكلة دارفور | كان من الممكن للعلاقات العامة ان تقوم بعمل استراتيجى فى اقامة علاقات طيبة على المستوى الدولى بشأن دارفور | العلاقات العامة بامكانها تمليك الحقائق والحد من الشائعاتوانتشار الاخبار الكاذبة التى لازمت كراحل ازمة دارفور | ممارسة عمل العلاقات العامةيعزز عمليه التفاهم ويقرب من وجهات النظر لدى اطراف الازمة الرسمية وغير الرسمية |
|---|---|---|---|---|---|
| Chi-Square | 27.800 | 19.750 | 26.200 | 46.700 | 27.700 |
| df | 3 | 4 | 3 | 3 | 2 |
| Asymp. Sig. | .000 | .001 | .000 | .000 | .000 |

**Test Statistics**

| | تعمل العلاقات العامة من خلال انشطتها المختلفة على تقليل مخاطر الاثار المتوقعة عند حدوث الازمة الامنية فى اقاليم الدول المضطربه | استخدمت اجهزة العلاقات العامة الحكومية وسائل الاعلام وسيطا فاعلا فى تنفيذ انشطتها لمواجهة مشكلة اقليم دارفور | الاعلام الخارجى السودانى لم يساهم فى عكس مشكلة دارفور | استعانت الحكومة بوسائل الاعلام الداخلية والخارجية فى عكس مشكلة دارفور ولكن لم تكن الاستعانه ناجحة |
|---|---|---|---|---|
| Chi-Square [a] | 47.750 | 40.375 | 7.000 | 89.375 |
| df | 4 | 4 | 4 | 4 |
| Asymp. Sig. | .000 | .000 | .136 | .000 |

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 16.0.

بالرجوع للجدول أعلاه رقم (1) نجد أن نسبة الرجال فى مجتمع البحث بلغت 55% ونسبة النساء 45% مما يدلل على أن نسبة الموظفين من الرجال لدى تلك الأجهزة أكبر من نسبة النساء. وهذا يرجع لطبيعة عمل العلاقات العامة التى تستوجب حركة واسعة.

من الجدول أعلاه (رقم2) يتضح أن أعمارالمستهدفين من (31إلى40سنة ) كانت نسبتهم 34% ومن (41إلى 50سنة) بلغت نسبتهم 31% بينما كانت نسبة الذين أعمارهم أقل من 30سنة 19% كما أن هناك 16% من المبحوثين تجاوزت أعمارهم(51سنة)،وهذا يعنى أن أغلب أعمارالموظفين تتراوح بين (30إلى51سنة) مما يعكس التركيبة الشابة فى بيئة العمل، وهى نسبة تتوافق مع التركيبة السكانية فى السودان حيث يغلب الشباب على بقية الفئات العمرية.

بالنظر للجدول أعلاه رقم (3) نجد أن نسبة الجامعيين وفوق الجامعيين فى مجتمع البحث بلغت 99% بينما كان عدد غير الجامعيين بنسبة بلغت 1% فقط وهذا يرجع إلى شروط الإلتحاق بالخدمة المدنية فى السودان والتى تتطلب الحصول على الشهادة الجامعية كشرط أساسى.

فيما يخص العمل الوظيفى للمبحوثين يمكن الرجوع إلى الجدول السابق رقم (4) حيث يتبين أن هناك 69% منهم يعملون بإدارات العلاقات العامة فى أجهزة الدولة التى قامت بعملية إدارة أزمة دارفوروهذا يتوافق مع طبيعة العينة التى قام الباحث بحصرها، كما أن هناك31% من مجتمع البحث يعملون فى وظائف تم الإعتماد عليها أيضاً فى تفعيل عملية الإتصال وتحسين صورة السودان بشأن الأزمة وتمثلت فى (إعلام،علاقات دولية ،علاقات خارجية ،سكرتارية،ضباط إتصالات،محاضر). ونلاحظ أن طبيعة العمل فى الأجهزة الحكومية على وجه العموم تتداخل فيها مسألة التكليف بالمهام والقيام بأعمال قد تكون أحياناً ليست ذات علاقة بتخصصات الموظفين. ووظيفة العلاقات العامة كغيرها لاتخرج من دائرة هذه الملاحظة،

والجدير بالذكر هنا أن كل أفراد مجتمع البحث ساهموا فى تفعيل الإتصال أثناء إدارة الحكومة للأزمة.

الجدول أعلاه رقم (5) يوضح سنوات الخبرة لدى مجتمع البحث، حيث بلغت نسبة الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات 25% بينما الذين خبرتهم من (6-10سنوات) بلغت 30% ومن (11- 15سنة ) كانت خبرتهم بنسبة 15%.بينما الذين بلغت خبرتهم أكثر من 15سنة كانوا بنسبة 30%.

فيما يلى الدورات التدريبية التى تلقاها المبحوثين فى مجال العلاقات العامة يتضح من الجدول أعلاه رقم (6) أن 35% من مجتمع البحث نالوا دورات تدريبية قصيرة، و31% منهم تلقوا دورات متوسطة، و18% قد نالوا دورات طويلة، وهناك 6% من مجتمع البحث هم من الذين تلقوا تدريباً عبر دورات متنوعة (قصيرة/ طويلة)، بينما 10% فقط لم ينالوا أى تدريب فى مجال العلاقات العامة، وهذا يشير إلى الإهتمام المتعاظم من قبل الحكومة السودانية بدور العلاقات العامة.

بخصوص تدريب المبحوثين فى مجال إدارة الأزمات نلاحظ فى الجدول الموضح أعلاه رقم (7) أن هناك 74% من مجتمع البحث لم ينالوا أى تدريب فى هذا المجال، بينما 26% منهم قد نالوا تدريباً داخلياً وخارجياً فى علم إدارة الأزمات. هذا يرجع لعدم إهتمام الحكومة السودانية بتدريب منسوبيها من العاملين فى العلاقات العامة فى مجال إدارة الأزمات رغم أنه علم يتداخل مع علم العلاقات العامة ويشترك معه فى الإستعلام السليم والتنسيق الجيد والإعلام الصادق.

**مناقشة أسئلة الإستبانة:(البيانات الأساسية).**

**(أ)الأسئلة المقفولة:**

- الجدول أعلاه رقم (8) يتضح أن آراء مجتمع البحث ترجح بنسبة عالية أن هناك مشكلة فى إقليم دارفور حيث بلغت 98% تفاوتت بين موافقون بشدة بنسبة 74%

وموافقون إلى حد ما بنسبة 6% أما الموافقون منهم بلغت نسبتهم 18%، بينما تساوت نسبة الذين لايوافقون مع الذين لايعلمون وذلك بنسبة 1% لكل منهم، هذا يرجع لما جرى من أحداث حقيقية على أرض الواقع فى الإقليم، إلى جانب الإعتراف الواضح من الحكومة السودانية نفسها عبرإعلانها للمشكلة فى وسائل الإعلام المختلفة وهو مايتطلب البحث عن حلول وإجراء مزيد من الحوار.

- بالرجوع للجدول أعلاه رقم (9) يتبين أن نسبة الموافقون على أن مشكلة دارفور تحولت إلى أزمة دولية فى مجتمع البحث بلغت 98% تراوحت مابين موافقون بشدة بنسبة 70%وموافقون بنسبة 24%، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون إلى حد ما 4% بينما تساوت نسبة الذين لايعلمون مع نسبة الذين لا يوافقون فى مجتمع البحث حيث بلغت نسبة كل منهم 1%. ويعزى ذلك إلى ماحدث للمشكلة من تدويل حيث أصبحت دارفور مادة دسمة لكل الوسائل الإعلامية الأجنبية.

- يتضح من الجدول المذكور أعلاه رقم (10) أن 70% من مجتمع البحث يوافقون بشدة على أن مشكلة دارفور قد وضعت السودان فى مواجهة مع بعض الدول فى حين أن 24% منهم يوافقون على ذلك، بينما هناك نسبة 4% من مجتمع البحث يوافقون إلى حد ما، و2%منهم لايوافقون. وهذا يرجع إلى القرارات المتعددة التى صدرت من مجلس الأمن ضد السودان بسبب أزمة دارفورإلى جانب إعلان بعض الدول على المستوبين (الإقليمى والدولى) وقوفها ضد السودان بسبب ماجرى من أحداث فى دارفور.

- يتضح من الجدول أعلاه رقم (11) أن 49% من مجتمع البحث يوافقون بشدة على أن الحكومة السودانية لم تتوقع إندلاع تمرد على نحو ماجرى بالفعل، أوأنها لم تكن على إدراك كافى بأنه سوف يتمدد على نحو ماجرى فى دارفور فتتحسب له، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون على ذلك 41% أما نسبة الموافقون إلى حد ما فقد بلغت

5% وهناك 3% لايوفقون ، بينما 2% منهم ليسوا علم بذلك. هذا يعود إلى أن الحكومة السودانية كانت مضطربة إزاء تعقيدات الأزمة.

- بخصوص إمكانية العلاقات العامة للتنبؤ بمثل هذه الأزمة وبالتالى العمل على الحيلولة دون وقوعها يمكن الرجوع للجدول أعلاه رقم (12) حيث تبين أن نسبة44% من آراء مجتمع البحث يوافقون على ذلك، أما الذين يوافقون بشدة فقد بلغت نسبتهم 26% وهناك 23% من المبحوثين يوافقون إلى حد ما، بينما بلغت نسبة الذين لايوافقون 2% كما أن هناك 5% لاعلم لهم بذلك. هذا يرجع إلى طبيعة أنشطة العلاقات العامة التى بمقدورها التنبؤ بالأزمات من خلال التحليل العلمى للأحداث والكشف عن الأزمة فى مراحلها الأولى.

- من خلال الجدول الموضح أعلاه رقم (13) أبان مجتمع البحث بنسبة كبيرة بلغت 45% بأنهم لاعلم لهم بأن الدبلوماسية السودانية قد قامت على بحوث العلاقات العامة فى إدارة أزمة دارفور، أما 13% منهم أجابوا بأنهم موافقون بشدة على ذلك، وهناك 11% من مجتمع البحث موافقون، كما نجد أن 15% موافقون إلى حد ما، بينما 16%من مجتمع البحث لايوافقون على أن الدبلوماسية السودانية قامت على بحوث العلاقات العامة بشأن مشكلة دارفور. وهذا نسبة لأن مسألة التخطيط للبحث عن إيجاد الحلول لأزمة دارفورتعد من الأمور الخاصة بإستراتيجية الحكومة السودانية.

بالنظرللجدول أعلاه رقم (14) الذى يوضح آراء المبحوثين حول عدم وجود جهازعلاقات عامة متخصص لدى الحكومة السودانية فى إدارتها للأزمة، نجد أن نسبة الذين يوافقون على ذلك وبشدة بلغت 38%، أما الذين يوافقون كانت نسبتهم 31% والذين يوافقون إلى حد ما بلغت نسبتهم 14%بينما بلغت نسبة الذين لايوافقون 5% وهناك 12% من مجتمع البحث ليسوا لديهم علم. ويعزى الباحث ذلك إلى إعتماد الحكومة السودانية على عدد من الأجهزة فى الإتصال أثناء إدارة أزمة

دارفورمثل (الخارجية،الإعلام الخارجى،سونا،الإذاعة القومية، التلفزيون القومى ) مع ملاحظة عدم وجود جهاز متخصص فى تنفيذ أنشطة العلاقات العامة.

- يتضح من الجدول أعلاه رقم (15) أن 82% من مجتمع البحث أبانت آراؤهم أنه لايوجد تنسيق بين أجهزة الحكومة السودانية فى الإتصال لأهداف العلاقات العامة أثناء مراحل أزمة دارفور، وقد توزعت هذه النسب مابين(موافقون بشدة، موافقون، موافقون إلى حد ما)، أما الذين لايوافقون كانوا بنسبتة 11% بينما هناك 7%من المبحوثين ليسوا على علم بمسألة التنسيق بين تلك الأجهزة الحكومية. وهذا يرجع لتعدد أوجه الخطاب الإعلامى لدى الحكومة السودانية وإختلاف مضامين الرسالة التى لازمت مراحل أزمة دارفور.

- أبان الجدول المذكور أعلاه رقم(16) أن 46% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن العاملين فى مجال العلاقات العامة لدى الحكومة السودانية تنقصهم الخبرة فى مجال إدارة الأزمات الدولية ويحتاجون للتدريب، أما 20% منهم يوافقون على ذلك، بينما هناك 19% يوافقون إلى حد ما، و5% فقط من مجتمع البحث لايوافقون، وهناك 10% لايعلمون. يعزى الباحث هذا الأمر إلى عدم إدراك الحكومة السودانية لأهمية علم إدارة الأزمات فى تفعيل أنشطة وبرامج العلاقات العامة.

- بالرجوع للجدول أعلاه رقم(17) يتضح أن 49% وهى النسبة الأعلى فى مجتمع البحث يوافقون بشدة على أنه لم يتم إشراك المختصين والخبراء فى مجال العلاقات العامة وإدارة الأزمات أثناء إدارة الحكومة لأزمة دارفور، بينما 29%منهم يوافقون، أما الذين يوافقون إلى حد ما فقد بلغت نسبتهم 9% وهناك نسبة 1%من مجتمع البحث لايوافقون على ذلك، بينما بلغت نسبة الذين ليسوا لديهم علم بذلك 12%. ذلك لأن معظم الخبراء فى علم العلاقات العامة لايعملون فى الأجهزة الإتصالية التى وظفتها الحكومة السودانية فى إدارة الأزمة.

- الجدول أعلاه رقم (18) يبين آراء مجتمع البحث حول إمكانية مساهمة العلاقات العامة فى تحسين صورة السودان أمام العالم بشأن مشكلة دارفور، حيث بلغت نسبة الذين يوافقون بشدة 31%، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون على ذلك 41% ،أما الذين يوافقون إلى حد ما فقد بلغت نستهم 26%، وهناك 2% فقط ليسوا لديهم علم بإمكانية مساهمة العلاقات العامة فى تحسين صورة السودان. يرجع ذلك إلى عدم فاعلية العلاقات العامة لدى الحكومة السودانية فى تقديم صورة طيبة عن السودان ،وهذا يتضح من خلال سيطرة الصورة السالبة عن السودان على وسائل الإعلام الأجنبية.

-الجدول أعلاه رقم(19) يوضح آراء المبحوثين عن مدى مساهمة بحوث العلاقات العامة فى صناعة القرارلدى الحكومة السودانية بشأن أزمة دافور، حيث جاءت أغلب آراء المبحوثين أنهم لايوافقون وهذا ببنسبة بلغت 39%، أما الذين وافقوا بشدة كانت نسبتهم 11% والموافقون بلغت نسبتهم 15% بينما الذين وافقوا إلى حد ما كانت نسبتهم 21% ، وهناك 14% من مجتمع البحث ليسوا لديهم علم بذلك. ويعزى الباحث هذا إلى عدم وجود البحوث الكافية فى مجال العلاقات العامة وإدارة الأزمات خاصةً فيما يلى دور العلاقات العامة فى إدارة أزمة دارفور.

- الجدول أعلاه رقم (20) يوضح أن آراء مجتمع البحث قد تساوت فيها نسبة الموافقون والموافقون بشدة فى أنه كان من الممكن للعلاقات العامة أن تقوم بعمل إستراتيجى فى إقامة علاقات طيبه على المستوى الدولى بشأن دارفور حيث بلغت 36% لكل منهما، أما الذين وافقوا إلى حد ما كانت نسبتهم 26% بينما هناك 2% فقط من مجتمع البحث لا يوافقون. ذلك لأن علاقات السودان مع كثير من دول العالم أصبحت غير جيدة بسبب أزمة دارفور،هذا مع الوضع فى الإعتبار أن بناء الصورة الذهنية من صميم عمل العلاقات اعلامة.

- يتضح من الجدول المبين أعلاه رقم (21) أن هناك 43% من مجتمع البحث يوافقون بشدة بأن العلاقات العامة بإمكانها تمليك الحقائق والحد من الشائعات وإنتشار الأخبار الكاذبة التى لازمت مراحل أزمة دارفور، كما أن 45% يوافقون على هذه الإمكانية أما 11% فهم الذين وافقوا إلى حد ما، بينما هناك نسبة 1% فقط من مجتمع البحث لايوافقون. يرجع ذلك إلى إنتشار كثير من الأخبار الكاذبة والشائعات حول السودان فى وسائل الإعلام العالمية ، وذلك بسبب أزمة دارفور.

- بالرجوع للجدول أعلاه رقم (22) نجد أن نسبة الموافقة على إختلاف درجاتها(موافق/إلى حد ما /موافق بشدة) لدى مجتمع البحث قد بلغت النسبة الكاملة 100% فى أن ممارسة عمل العلاقات العامة يعزز من عملية التفاهم ويقرب بين وجهات النظر لدى أطراف الأزمة الرسمية وغير الرسمية، وجاءت هذه الآراء **كالآتى**:

الموافقون بشدة 38% ، الموافقون 55% ، الموافقون إلى حد ما 7%. هذا يؤكد أهمية دورالعلاقات العامة عند وقوع الأزمات. ونلاحظ أن أزمة دارفورلازمتها إختلافات حول عدد من القضايا مما تسببت فى إنهياربعض المفاوضات.

- أنظر الجدول أعلاه رقم (23) يتضح من خلال آراء مجتمع البحث أن 30% منهم يوافقون بشدة على أن العلاقات العامة من خلال أنشطتها المختلفة تعمل على تقليل مخاطر الآثار المتوقعة عند حدوث الأزمة الأمنية فى أقاليم الدول المضطربة، بينما 36% منهم يوافقون، وهناك 31% منهم يوافقون إلى حد ما، و 2% لايوافقون، وبلغت نسبة الذين ليسوا لديهم علم بذلك 1% فقط. هذا يرجع إلى أن وظيفة العلاقات العامة الأساسية تكمن فى العمل على التقليل من مخاطر الأزمات.

- من الجدول أعلاه رقم (24) يتبين أن نسبة الموافقون فى مجتمع البحث كانت هى الأعلى حول إستخدام أجهزة العلاقات العامة الحكومية لوسائل الإعلام كوسيط فاعل فى تنفيذ انشطتها لمواجهة مشكلات إقليم دارفورحيث بلغت 44% أما نسبة

الموافقون بشدة فقد بلغت 10% بينما بلغت نسبة الموافقون إلى حد ما 27% ، وهناك 15%من مجتمع البحث لايوافقون، بينما 4% منهم لاعلم لهم. هذا يرجع إلى الجهود الكبيرة التى بذلتها الحكومة السودانية فى التعريف بأزمة دارفور وطرح وجهة نظرها لتحقيق السلام الشامل وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

- إتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (25) أن هناك 16% من مجتمع البحث يوافقون بشدة على أن الإعلام الخارجى السودانى لم يساهم فى عكس مشكلة دارفو، بينما 21% منهم يوافقون أما الذين وافقوا إلى حد ما فقد كانت نسبتهم 11%، وهناك 23% من مجتمع البحث لايوافقون، كما بلغت نسبة الذين ليسوا لديهم علم 29%. ذلك لأن الإعلام الخارجى قد تم تأسيسه بهدف عكس قضايا السودان للعالم الخارجى.

- راجع الجدول أعلاه رقم (26)، تجد أن 61% من آراء مجتمع البحث تبين أن إستعانة الحكومة بوسائل الإعلام الداخلية والخارجية فى عكس مشكلة دارفور لم تكن ناجحة، كما أن 13% منهم يوافقون بشدة ،بينما 16% يوافقون إلى حد ما، بينما 8% من مجتمع البحث لايوافقون و2% فقط لاعلم لهم بذلك. هذا يرجع إلى نجاح الحملة الإعلامية للدول المعادية للسودان فى بث الأخبار والمعلومات عن أزمة دارفور.

لمزيد من التحقق العلمى إعتمد البحث على جدول (ليكرت) كطريقة لقياس الإتجاهات من أجل التحقق من معقولية الإجابة عن أسئلة الإستبانة الموجهة لمجتمع البحث، وذلك بجمع إجابات (موافق /موافق بشدة /موافق إلى حد ما ) وهى الطريقة الأكثر دقة فى مناهج قياسات الرأى والتى يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج علمية ومن ثم كتابة التوصيات. وهذا يتضح من الجدول أدناه.

# جدول (ليكرت)

| البندس | موافق | موافق الى حد ما | لا اوافق | الوسط الحسابى | 1 | الانحراف المعيارى | النتيجة / القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| هنالك مشكلة فى اقليم دارفور | 92% | 6% | 2% | 1.39 | 0.7 | 0.77 | مقبول |
| لقد تحولت مشكلة دارفور أزمة دولية | 94% | 4% | 2% | 1.4 | 0.7 | 0.739 | مقبول |
| لقد وضعت مشكلة دارفور السودان فى مواجهة مع بعض الدول | 94% | 4% | 2% | 1.39 | 0.7 | 0.68 | مقبول |
| الحكومة السودانية لم تتوقع إندلاع تمرد على نحو ماوقع بالفعل أو انها لم تكن على إدارك كافى بانه سوف يتمدد على نحو ماجرى فى دارفور فتتحسب له | 90% | 5% | 5% | 1.69 | 0.8 | 0.88 | غير مقبول |
| يمكن للعلاقات العامة التنبوء بمثل هذه الأزمة وبالتالى العمل على الحيلوله دون وقوعها | 70% | 23% | 7% | 2.16 | 1.1 | 1.01 | مقبول |
| الدبلوماسية السودانية قامت على بحوث العلاقات العامة فى إدارة أزمة دارفور | 24% | 15% | 61% | 3.7 | 1.9 | 1.45 | مقبول |
| لايوجد جهاو علاقات عامة متخصص لدى الحكومة السودانية فى إدارتها لأزمة دارفور | 69% | 14% | 17% | 2.24 | 1.1 | 1.34 | غير مقبول |
| لايوجد تنسيق بين أجهزة الحكومة السودانية فى الإتصال لأهداف العلاقات العامة أثناء أزمة دارفور | 63% | 19% | 18% | 2.31 | 1.2 | 1.24 | مقبول |
| العاملون فى مجال العلاقات العامة الدولية لدى الحكومة السودانية تنقصهم الخبرة فى مجال إدارة الأزمات الدولية ويحتاجون للتدريب | 66% | 19% | 15% | 2.13 | 1.1 | 1.32 | غير مقبول |
| لم يتم اشراك المختصين والخبراء فى مجال العلاقات العامة وإدارة الأزمات أثناء إدارة الحكومة لمسألة دارفور | 78% | 9% | 13% | 2 | 1.0 | 1.33 | غير مقبول |
| العلاقات العامة كان بإمكانها المساهمة فى تحسين صورة السودان أمام العالم بشأن مشكلة دارفور | 72% | 26% | 2% | 1.99 | 1.0 | 0.83 | مقبول |
| بحوث العلاقات العامة تعمل على دعم صناعة القرار عند حدوث الأزمات وقد ساهمت بذلك فى مشكلة دارفور | 26% | 21% | 53% | 3.29 | 1.6 | 1.21 | مقبول |
| كان من الممكن للعلاقات العامة أن تقوم بعمل إستراتيجى فى إقامة علاقات طيبة على المستوى الدولى بشأن دارفور | 72% | 26% | 2% | 1.93 | 1.0 | 0.82 | مقبول |
| العلاقات العامة بإمكانها تمليك الحقائق والحد من الشائعات وإنتشار الأخبار الكاذبة التى لازمت كراحل أزمة دارفور | 88% | 11% | 1% | 1.71 | 0.9 | 0.715 | مقبول |
| ممارسة عمل العلاقات العامة يعزز عمليه التفاهم ويقرب من وجهات النظر لدى أطراف الأزمة الرسمية وغير الرسمية | 93% | 7% | 0% | 1.7 | 0.9 | 0.66 | مقبول |
| تعمل العلاقات العامة من خلال أنشطتها المختلفة على تقليل مخاطر الآثار المتوقعة عند حدوث الأزمة الأمنية فى أقاليم الدول المضطربه | 66% | 31% | 3% | 2.04 | 1.0 | 0.88 | مقبول |
| استخدمت أجهزة العلاقات العامة الحكومية وسائل الإعلام وسيطا فاعلاً فى تنفيذ أنشطتها لمواجهة مشكلة إقليم دارفور | 54% | 27% | 19% | 2.59 | 1.3 | 0.99 | مقبول |
| الإعلام الخارجى السودانى لم يساهم فى عكس مشكلة دارفور | 37% | 11% | 52% | 3.26 | 1.6 | 1.48 | مقبول |
| إستعانت الحكومة بوسائل الإعلام الداخلية والخارجية فى عكس مشكلة دارفور ولكن لم تكن الإستعانه ناجحة | 74% | 24% | 2% | 2.26 | 1.1 | 0.88 | مقبول |
| | | | | | | | |

**رابعاً: مناقشة الأسئلة المفتوحة.**

1/ لقد كانت آراء مجتمع البحث حول الجهود التى قامت بها الحكومة السودانية تجاه تسوية أزمة **كالآتى:**

**-الأمنية والعسكرية:**

إنحصرت الجهود الأمنية والعسكرية فى أنها ( ناجحة/جيدة /جيدة جداً/ لم تكن بالمستوى المطلوب / مضطربة). وقد مثلت (ناجحة) معظم الآراء عند المبحوثين . هذا نسبة لعدم تمدد الأزمة إلى أطراف أخرى من السودان وبقاءها محصورة فى مكان النشأة (إقليم دارفور) إلى جانب نجاح الحكومة فى منع التدخل العسكرى الخارجى كخيار لحل اللأزمة.

**-السياسية والدبلوماسية:**

كانت أغلب الآراء أن الجهود السياسية والدبلوماسية (جيدة جداً). لأن الحكومة السودانية إستطاعت إقناع الأمم المتحدة بأن أزمة دارفور شأن داخلى وعلية لم يتم تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولى ، كما أن الحكومة السودانية كسبت تأييد وتعاطف الكثير من الدول خاصة العربية والإسلامية إلى جانب نجاح الحكومة السودانية فى التوصل إلى توقيع عدد من الإتفاقيات مع بعض الحركات المسلحة.

**-الإجتماعية والإنسانية:**

وصفت الجهود الإجتماعية من قبل مجتمع البحث بأنها (ضعيفة/ ليس بالمستوى المطلوب / فاشلة) .هذا يرجع إلى تفكك النسيج المجتمعى وحالات النزوح ولجوء بعض المواطنين إلى دول أخرى ونزوح السكان إلى مناطق جديدة إلى جانب عدم وجود رعاية صحية كاملة ونقص فى الغذاء لدى المواطنين.

**-العقدية والثقافية والفكرية:**

تمثلت آراء المبحوثين حول هذا الجانب فى (لاتوجد/ لاتذكر/ضعيفة). ويعزى ذلك إلى أن الحكومة السودانية لم تعط هذا الجانب أولوية لأن العاملين الأمنى والإنسانى يتقدمان أجندتها فى الوصول لنهايات الأزمة.

2/ حول الصعوبات والمشاكل التى تواجه أجهزة العلاقات العامة فى إدارة الأزمات

شملت آراء مجتمع البحث **الآتى:**

- عدم توفير الميزانيات الكافية لتنفيذ أنشطة العلاقات العامة.
- غياب التدريب للعاملين فى العلاقات العامة فى مجال إدارة الأزمات.
- عدم الوعى بدور العلاقات العامة من قبل بعض الدول .
- لايوجد إهتمام كافى ببحوث العلاقات العامة.
- غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية العاملة فى مجال العلاقات العامة.

3/ طرح مجتمع البحث عدد من ألآراء حول كيفية عمل العلاقات العامة على تعزيز الثقة بين حكومة السودان وأطراف النزاع المسلح فى دارفور ومن وراءهم فى المجتمع الدولى ، تمثلت فى **الآتى:**

- التحليل العلمى للأزمة ومعرفة أسبابها وأبعادها.
- قيادة الأزمة وتوجيهها تجاه النهاية.
- التخطيط لبرامج العلاقات العامة والإتصال الفعال.
- العمل على الحد من الشائعات.
- تمليك الحقائق والمعلومات الصحيحة لكل الأطراف.
- بناء صورة ذهنية طيبة عن السودان .
- العمل على بناء الثقة وتقريب وجهات النظربين أطراف الأزمة.
- توفير حد أدنى من المرونه عند التفاوض.
- الإعتراف بالأزمة وعدم الإنعزال والعمل على تقليل الخسائر.

4/ برصد الآراء الواردة من مجتمع البحث حول عدم تحقيق سلام شامل فى دارفوررغم الجهود التى بذلت فى المفاوضات التى جرت بين الحكومة السودانية والحركات يتضح **الآتى:**

- عدم توفر الثقة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة. هذا يظهر من خلال الخروقات الكثيرة التى حدثت للإتفاقيات بين الطرفين.
- تعدد وإنقسام الحركات المسلحة . الناظر لعدد الحركات المسلحة يدرك ذلك.
- هنالك مصالح ومطامع شخصية. تم توقيع العديد من الإتفاقيات ولكنها لم تحقق سلام شامل ولم تحل قضايا المواطنين فى الإقليم رغم تبؤ بعض القادة من أبناء الإقليم لمناصب رفيعه.
- التعنت فى بعض المواقف.
- وجود أطماع وأجندة لبعض الدول الخارجية.
- عدم توفر الإرادة السياسية لبعض الحركات المسلحة.
- الحكومة السودانية لم تسرع فى معالجة قضايا النازحين واللاجئين.

**نتائج الدراسة:**

من أهم النتائج التى توصل إليها البحث **الآتى:**

1/ توجد مشكلة حقيقية فى إقليم دارفور.

2/ مشكلة دارفورأصبحت أزمة دولية(وضعت السودان فى مواجهة مع بعض الدول).

3/ الحكومة السودانية لم تتوقع إندلاع تمرد على نحو ماوقع بالفعل فى إقليم دارفور ولم تتحسب له.

4/ العلاقات العامة يمكنها التنبؤ بالأزمات والعمل على الحيلولة دون وقوعها،أو المساهمة فى إيجاد الحلول حال حدوثها.

5/ لايوجد جهاز علاقات عامة متخصص لدى الحكومة السودنية فى إدارة الأزمة.

6/ لايوجد تنسيق كافى بين الأجهزة التى وظفتها الحكومة السودانية فى الإتصال لأهداف العلاقات العامة فى إدارة الأزمة.

5/ العاملون فى مجال العلاقات العامة لدى الأجهزة الحكومية ينقصهم التدريب فى مجال إدارة الازمات.

6/ العلاقات العامة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للدول.

7/ بحوث العلاقات العامة تعمل على دعم وصناعة القرارات.

8/ أنشطة العلاقات العامة تعمل على تمليك الحقائق والحد من الشائعات وإنتشار الأخبار الكاذبة.

9/ العلاقات العامة تعمل على تعزيز التفاهم وتقرب بين جهات النظر لدى أطراف الأزمة عند وقوعها.

10/ الحكومة السودانية لم تنجح فى إستخدام وسائل الإعلام فى عكس مشكلة دارفور.

11/ الحكومة السودانية لم تشرك المختصين والخبراء فى مجالى العلاقات العامة وإدارة الأزمات  فى إدارة أزمة دارفور.

12/ جهود الحكومة السودانية فى المجالين السياسى والأمنى كانت ناجحة ولكنها أخفقت فى المجالات الإنسانية والإجتماعية والثقافية والفكرية.

13/عدم توفرالمال وغياب التدريب والتنسيق من أهم الصعوبات التى تواجه عمل العلاقات العامة أثناء الأزمات.

14/ إنعدام الثقة بين أطراف أزمة دارفور ووجود أجندة أجنبية ومطامع شخصية، من الأسباب التى كانت وراء عدم تحقيق سلام شامل بإقليم دارفو.

**التوصيات:**

يوصى الباحث من خلال هذا البحث **بالآتى:**

1/ على الحكومة السودانية إنشاء جهازخاص بالعلاقات العامة لبناء الصورة الذهنية الطيبة عن السودان أثناء الإتصال عند الأزمات.

2/ يجب الإستعانة بالخبراء والمختصين فى العلاقات العامة وإدارة الأزمات عند وقوع الأزمة.

3/ يجب أن تهتم أجهزة العلاقات العامة الحكومية بإجراءالبحوث فى مجال العلاقات العامة وإدارة الأزمات وخاصة فيما يلى أزمة دارفور.

4/ على الحكومة السودانية تدريب منسوبيها من العاملين فى مجال العلاقات العامة فى إدارة الأزمات.

5/ يجب توفير الميزانيات الكافية لتنفيذ أنشطة وبرامج العلاقات العامة لإدارة الأزمات.

6/ على أجهزة العلاقات العامة لدى الحكومة السودانية العمل على تمليك الحقائق لوسائل الإعلام الداخلية والخارجية حول مراحل أزمة دارفور.

7/ لابد من التنسيق الكامل بين الأجهزة الحكومية التى تقوم بتنفيذ أنشطة العلاقات العامة أثناء إدارتها لأزمة دارفور.

8/ على الحكومة السودانية توظيف الأجهزة الإعلامية فى الحد من الشائعات أثناء إدارتها لأزمة دارفور .

9/ يجب على الحكومة السودانية الإهتمام بالجوانب الإنسانية والإجتماعية والثقافية والفكرية عند إدارة أزمة دارفور.

10/ على أجهزة العلاقات العامة للحكومة السودانية وضع خطة إستراتيجية تعمل على تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة التى وقعت بإقليم دارفور.

## المراجع والمصادر

**أولاً : المصادر**

**القرآن الكريم.**

**ثانياً: المعاجم**

1/ الرازي،محمد بن أبي بكر:" مختار الصحاح "( بيروت،: دارالكتاب العربي ، 1967).

2/ معلوف، لويس:" المنجد"ط12 ( بيروت:المطبعة الكاثوليكية،ط12،1951م).

**ثالثاً: المراجع باللغة العربية.**

1. أبراهيم إمام، فن العلاقات العامة،(القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية للنشر1980م).

2 .أحمد جمال الظاهر، مشكلات العلوم السياسية، ج2، (عمان: )

3 .إدوارد مكنال بيرنز، أفكار فى صراع نظريات السياسية فى العالم المعاصر،( ب- د ، ب- ت،).

4. أدوين أمرى وآخرون، الإتصال الجماهيرى، ترجمة إبراهيم سلامه، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م).

5. ألسون فيكر، دليل العلاقات العامة، مرجع شامل عملى، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامى،ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004م).

6. الخضيري، محسن أحمد،إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الإقتصاد القومي والوحدة الإقتصادية"(القاهرة،:مكتبة مدبولي،2003م).

7. السيد احمد المصطفى، البحث الإعلامي مفهومه إجراءاته ومفاهجه، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1994م).

8. السيد رجب , دور القيادة في إتخاذ القرارات خلال الأزمات, العلمية للنشر والتوزيع ، 2005م.

9. الصيرفي عبد الفتاح, مفاهيم إدارية حديثة, (عّمان: الدارالعلميةللنشر والتوزيع, 2003م).

10. الشعلان، فهد أحمد، إدارة الأزمات، الأسس، المراحل والآليات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2002م)

11. العزازى، العلاقات العامه المعاصرة (القاهرة: المكتبة العلمية للنشر والتوزيع ،1998م).

12. جميل خضر أحمد، العلاقات العامة،،ط 2(عمان: دارالمسيرة للطباعة والنشر1998م).

13. حاتم أبراهيم على دينار، حريق دارفور (قصة الصراع الأهلى السياسى )، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر ،2006م)

14. حسن محمود خير الدين، العلاقات العامة،( المبادئ والتطبيق)،(القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر ،ب.ت).

15. حسن عبد الحفيظ، مذكرات فى العلاقات العامة، جامعة الخرطوم،1997م.

16. حمدي شعبان، وظيفة العلاقات العامة، (القاهرة: الشركة العربية،2008م).

17. رضوان، رضا عبد الحكيم: " الأمن والحياة"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1419ه).

18. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام (الأسس والمبادئ)، ط3(القاهرة:عالم الكتب 1999م).

18. سليمان صالح، وسائل الإعلام ( الكويت : مكتبة الفلاح ، ب.ت).

19. ساطع الحصرى، ماهى القومية، أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1985م).

20. ساطع الحصرى، سلسلة التراث القومى، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999م).

21. سعيد بن على الشهرانى، إدارة الأزمات، ط1(الرياض:جامعة نايف العربية، 2005م).

22. شمس الدين أبراهيم ، دارفور المؤامرة الكبرى ، مطابع السودان للعملة المحدودة ،2006م).

23. صالح إبراهيم، العلاقات العامة، (عمان: دار الشروق،1998م).

24. صفوت محمد العالم، فنون العلاقات العامة،ط1، (القاهرة: دار الهانى للطباعة والنشر،2002م).

25. طارق شريف يونس، إدارة العلاقات العامة (عمان: انزاء للنشر،2008م).

26. عبد الرحيم احمد عثمان، مناهج البحث وطرق كتابة الرسائل الجامعية، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا للطباعة والنشر1995م).

27. عبد الرحمن البزاز، هذه قومياتنا (القاهرة : دار القلم ، ب-ت ).

28. عبد الرحمن إبراهيم الضحيان :" إدارة الأزمات والمفاوضات "، المدينة المنورة، دار المآثر،2001م).

29.عبدالقادر حليمي، مدخل الى علم الإحصاء، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيية، 2005م).

30. عبد السلام أبو قحف، محاضرات فى العلاقات العامه،ط3 (الأسكنرية: المكتب العربى الحديث،2001.م).

31. عبد الحافظ عبد الرحيم، مذكرات فى العلاقات العامه الدولية ، جامعة أم درمان الإسلامية ،2002م).

32. عبدالوهاب الكيالى، الموسوعة السياسية ( بيروت : الموسوعة الدراسية للنشر، 1990م).

33. عبده مختارموسى، دارفور (من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى )، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع ، ط2 ،أبريل 2010م).

34. عطا زهرة، مقدمة في العلوم السياسية، (اربد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع، 2008م).

35. علي عجوة، الأسس العلمية للعلاقات العامة (القاهرة: عالم الكتب 2000م).

36. عليوة، السيد: " إدارة الأزمات والكوارث: مخاطرالعولمة والإرهاب الدولي"، ( القاهرة، : دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002م).

37. عبد الرزاق الدليمي، العلاقات العامة ( عمان : دار جرير،2005م).

38. على الباز، العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأى العام ( مصر: مطبعة الإشعاع الفنية ،2002م).

39. طارق شريف يونس، إدارة العلاقات العامة (عمان: انزاء للنشر،2008م).

40. فضيل بودينى، السياسة والجغرافيا والتاريخ، (موسكو: دارالقلم، 1998م).

41. فليب بريار، ترجمة حنان فوزي، العلاقات الدولية، (بيروت: مكتبة الهلال،2009م).

42. قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، (عمان: دار مجلاوي للنشر والتوزيع،2004م).

43. كامل،عبد الوهاب محمد: "سيكولوجية إدارة الأزمات"(عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،1424 هـ).

44. محمد جودت ناصر، الدعاية والإعلان فى العلاقات العامه ،ط1، (عمان :دار مجدلاوى للنشر،1989م)، ص271.

45. محمد منير حجاب ،سحر وهبى، المداخل الأساسية للعلاقات العامة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996م).

46. محمد محمد البادي، العلاقات العامة ووظائف الإدارة العليا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1992م).

47. محمد محمد البادى، المشكلات المهنية فى العلاقات العامه،ط1، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1991م).

48. محمد ناجى الجوهر،العلاقات العامة المبادئ والتطبيقات، رؤية معاصرة (الأمارات: دار القلم للنشر والتوزيع ،2004م).

49. محمد الصيرفى –العلاقات العامة من منظور إدارى، ط1(الأسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع،2005م).

50. محمد الصرايرة، العلاقات العامة، (عمان: مكتبة الرائد العلمية،2001م).

51. محمد جلاء إدريس، مناهج البحث العلمي:نظرياً وتطبيقياً،الجامعة الإسلامية العالمية 1998م).

52. محمد العزازى أبو أدريس، العلاقات العامه المعاصرة وفعالية الإدارة، (مصر: مكتبة الزقازيق،1998م).

53. محمد طه بدوي، مدخل إلى عالم العلاقات الدولية، (بيروت: الدارالمصرية للطباعة والنشر،1971م).

54 . مدنى عبد القادر،الإدارة (جده: دار تهامة للنشر، 1991م).

55. مصطفى محمد أبو بكر، التفكير الإستراتيجى،(مصر:الدارالجامعية ،2000م).

56. محفظ أحمد جودة، العلاقات العامة (عمان: دار زهران،2011م).

57. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ( القاهرة : عالم الكتب،2004م).

58. محمود الجوهرى، العلاقات العامة بين الإدارة والإعلام، ط1 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1968م).

59. . محمود عاطف البنا، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر ،1984م).

60. محمود محمد الجوهرى، المفاهيم الجديدة فى العلاقات العامة، (القاهرة: المجلة العربية للإدارة،1977م)

61.محمود حسن أحمد، العلاقات الدولية في الإسلام، (دمشق: دار الثقافة العربية، دمشق، 1996 م)

62. محيميد عارف ، إثنوغرافيا شعوب العالم (بغداد: جامعة بغداد، 1989م).

63. محمد العزازى، العلاقات العامة المعاصرة، فعالية الإدارة،ط1 (مصر ،الزقازيق: المكتبة العلمية ،.1998م)

64. محمد عبد القادر حاتم ، الإعلام والدعاية (نظريات وتجارب) ، (القاهرة: عالم الكتب ،1985م).

65. محى الدين عبد الحليم ، الرأى العام فى الإسلام رؤية عصرية ( القاهرة: دار الفكر العربى ،2008م).

66. مجموعة من الباحثين، دارفو (حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان) ط1،(الدوحة: الدار العربية للعلوم،2013م).

67. محمد أنهر السماك وآخرون، أصول البحث العلمي، مطبعة جامعة صلاح الدين، 1989م.

68. محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ،ط1 (القاهرة: عالم الكتب،2004م).

69. نزار مهيوب، مدخل إلى العلاقات العامه، (دمشق: الأكاديمية السورية الدولية،2009م).

70. هانى أمين قادر، قضايا القوميات وآثارها على العلاقات الدولية (القضية الكردية)، مركز كرد ستان للدراسات الإستراتيجية ،2003م).

71. هانى الرضا ورامز عمار، الرأى العام والإعلام والدعاية،ط 1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998م).

**72.** هدى لطيف، العلاقات العامة (القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع ،1997م)

73. هلال، محمد عبد الغني: " مهارات إدارة الأزمات "، ط4(القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ،2004م).

**رابعاً: البحوث والدراسات (منشورة ،غير المنشورة)،وأوراق العمل.**

1. بهاء الدين مكاوي محمد قيلى، تسوية النزاعات في السودان، دراسة منشورة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم السودان 2006م).

2. ذكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ،الابعاد الاجتماعية، دراسة منشورة ، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006م.

3. إيدام عبدالرحمن آدم ، بحث مقدم لمركز دراسات السلام والتنمية ، غير منشور ،جامعة زالنجي،2001م.

4. سحر سالم حامد ، دورالعلاقات العامة الدولية في تحقيق أهداف سياسات السودان الخارجية ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام 2006م.

5. فيصل محمود خضر – دراسة غير منشورة ، أثر الإعلام في دينامية الجماهير السودانية،جامعة القاهرة،1979م.

6. نور الدين محمد سليمان بريمة، دور الإذاعات المحلية في تحقيق سلام دارفور، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة أم درمان اسلامية ، كلية الاعلام 2011م.

7. نجلاء عوض الله عبد الله ، دور العلاقات العامة في تفعيل صداقات الشعوب ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الإعلام 2008 م.

8. بشرى يوسف محمد دور العلاقات العامة في تدعيم السياسية الخارجية للدول، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الإعلام 2003م.

9. إسماعيل حسين فضل، المشكلة الكردية فى العراق، رسالة ماجستير،غير منشورة ( الخرطوم : معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ،1985م).

10. مصطفى أبراهيم عبود، المحكمة الجنائية الدولية، ورقة عمل مقدمة فى أكاديمية الأمن العليا ، السودان، يوليو 2008م).

خامساً : **المجلات العلمية والصحف.**

1. سمير أحمد مختار، المفاوضات وإدارة الأزمات، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام ، القاهرة ،العدد (107) يناير، 1992م

2. جبر، محمد صدام: " المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات " (تونس : المجلة العربية للمعلومات، 1998م).

3. عبد الله رزق، مقال، قوى التدخل تراهن على فشل وساطة الإتحاد الأفريقي، الرأي العام ،19 يوليو 2004م).

4. أحمد محمد شاموق، مقال صحفى (إنهيار مفاوضات السلام مع الجماعات المتمردة في دارفور) صحيفة الرأي العام، 26أغسطس2004م).

10. 5.مصطفى علوى ،مجلة الفكر الإستراتيجى العربى، معهد الإنماء العربى، بيروت 1987م.

5. هاني رسلان، أزمة دارفور: (في خطى الجنوب)،(القاهرة : الأهرام المصرية،21 أبريل2004م).

6. صحيفة الشرق الأوسط ،22 ديسمبر 2004م.

7. الشرق الأوسط ، 27 أبريل 2005م.

**سادساً: الندوات والبيانات والمواثيق**

1. ندوة حول أزمة دارفور بين الحل الداخلى والتدخل الأجنبى بدعوة من دار البعث وموقع الحزب على الانترنت أقيمت صباح الأربعاء 2004/10/13 م حول (أزمة دارفور بين التدخل الخارجي والحل الداخلي)، بمشاركة الأستاذ عبد الحافظ إبراهيم سفير جمهورية السودان بدمشق.

2. بيان صادر من حركة العدل والمساواة في 3 يوليو 2004م.

3. جمهورية العراق، جامعة البكر للدراسات العسكرية، كلية الحرب، الدراسات السوقية للأزمة، ملحق 1.

4. خطة مفوضية إعادة التأهيل وإعادة التوطين، السلطة الإنتقالية لدارفور (2020-2010-2007)، الطبعة المعدلة 2007م.

5. ميثاق الأمم المتحدة المواد (14-36).

6. مسودة وقائع مفاوضات أبشى، بين وفد الحكومة السودانية ووفد جيش تحرير السودان، سبتمبر، نوفمبر 2003م.

**سابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية**


1. Random.h.(1969) .Random House Dictionary Of English Language, New York, Random House, P.491. No.4 , 1986 , P. 6.
2. .Jonthan M.Roberts - Decision Making During International Crisis "London - MacmillanpressLtd" 1998 - p22
3. Bernys Edward,Engnineering of concepts,(KO: ahma,1997)p188
4. Merriam company -3rded Webster. New examinational dictionary.p2


**ثامناً:المواقع الإلكترونية**


1. http: //www.shababek.de/radiotv/modules/news/article.php
2. www.grisisweborg.SudanNaworNereocmDarur.AfricaReport.May2004.page6
3. . www ,ahlabaht.com.
4. https://topicsinpublicrelations.wordpress.com/2012/05/2 3.1


**المقابلات :**


1. مقابلة ، الأستاذ مجاهد ساتى، مسئول دائرة الصحفيين الأجانب، مجلس الإعلام الخارجى، سبتمبر 2015م.

2. مقابلة، الأستاذة عائشة أحمد يعقوب، مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام، وزارة الإعلام، أكتوبر 2015م.

3. مقابلة، الأستاذ محمد خير فتح الرحمن، إدارة الأخبار والشئون السياسية، التلفزيون القومي ، فبراير، 2016م.